

**حيوانات البر والبحر  
ما يحل منها وما يحرم  
فى الفقه الإسلامى**

دكتور

عبد المطلب عبد الرازق حمدان

الأستاذ المساعد بقسم الفقه

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا ﴾

البقرة (١٦٨)

وقال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾

البقرة (١٧٢)

وقال جل شأنه :

﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾

الأعراف (١٥٧)

## المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، القائل في كتابه الكريم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (١) .

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، والموصوف بقوله  
تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي  
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ  
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢)  
اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، والذين  
صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فكانوا قدوة للعالمين ، قال فيهم صلوات ربي  
وسلامه عليه : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديهم " (٣) ، وأرض اللهم  
على من جاء بعدهم ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين . ، ، ، ، وبعد

فقد بين الله تعالى في كتابه العظيم أنه لا حرج على المسلم أن يتناول  
ما أباحه الله ، قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ  
وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ (٤) ، فلقد أباح الله تعالى للمسلم أن يتمتع بالحلال  
الطيب دون إسراف أو مخيلة فقيده ذلك بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا  
إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (٥) .

(١) الآية (١٧٢) من سورة البقرة .

(٢) الآية (١٥٧) من سورة الأعراف .

(٣) مختصر صحيح مسلم - ص ٤٦٤ ، باب قول النبي (ﷺ) : أنا امانة لأمتي وأصحابي  
أمنه . . . . .

(٤) الآية (٣٢) من سورة الأعراف .

(٥) الآية (٣١) من سورة الأعراف .

وفى إباحة ذلك للمسلم مصالح منها : نماء جسمه ، وتقويته على طاعة الله تبارك وتعالى ، ولا شك أن إبابة الطعام بتحصيله من كسب طيب له أثره فى صفاء قلب المسلم وسلوكه .

ولقد أمر رسول الله (ﷺ) المسلمين أن يقابلوا هذه النعم بالشكر والحمد لله رب العالمين ، فقال (ﷺ) فى الحديث المروى عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: " إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها " (١) .

وفى مقابل هذه النعم الكثيرة جاء النهى من الله تعالى عن أشياء كثيرة نتج عن تناولها أضرار كثيرة بالإنسان فجاء النهى عن الميتة والدم ، والخنزير وغير ذلك من المحرمات التى تضر بصحة الإنسان المسلم ، سواء كانت طعاماً أو اكتساباً كالربا والميسر ، وثمن ما لا يحل بيعه ، والسرقة والغصب أو نحو ذلك .

ولقد بين رسول الله (ﷺ) أن الحلال بين ، والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا تعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت الجسد كله ، ألا وهى القلب (٢) .

(١) مختصر صحيح مسلم للمنذرى - ص ٣٥٠ ، باب الحمد لله على الأكل والشرب .

(٢) اللفظ لمسلم عن النعمان بن بشير (رضي الله عنه) صحيح مسلم - ج ٥ - ص ٥١،٥٠ ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات جاء فى المختصر للمنذرى : وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه : أى مدهما إليهما ليأخذهما إشارة إلى استيفائه بالسماح ، ونيل الأوطار =

وإذا تأملنا في موضوعنا ( ما يحل وما يحرم من الحيوانات البرية والبحرية في الفقه الإسلامي ) لوجدنا أنها تأخذ النصيب الأسمى في كل أبواب الفقه الإسلامي من العبادات إلى الجنائيات ، فلقد أمرنا الله تعالى ورسوله بالنظافة قبل الطعام وبعده ، ولقد بين أئمة الفقه الإسلامي : أن أساس المعاملات يكون ابتغاء الربح الحلال ، ومحصلة هذا الربح ينفق غالباً في شراء ما يحتاجه الإنسان من المطعم أو المشرب أو الملبس .

ومن هنا كانت المطاعم سواء كانت حيوانية مصيدة أو مذبوحة ، أو ما استجد من المطاعم محفوظة ، سواء كانت مستوردة من الخارج أم لا ؟ هي أمور ذات أهمية بالغة ، الأمر الذي يدعو إلى بيان أحكامها الشرعية للعام والخاص .

لذا أترت أن يكون اتجاهي نحو بيان أحكام هذا الموضوع مستنداً إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ﷺ) أو ما أثر عن الصحابة والتابعين ، وما أصله الفقهاء وفرعوه في هذه الموضوعات وما حدث بينهم من خلاف في المسائل مرجحاً ما يحتاج إلى ترجيح .

وقد حاولت معالجة هذا الموضوع في الفصول التالية :

الفصل الأول : الأصل في الحل والحرمة في المأكولات البرية والبحرية.

الفصل الثاني : الحلال والحرام والمكروه من المأكولات البرية والبحرية.

الفصل الثالث : الأدلة على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث .

الفصل الرابع : المراد بالطيب والخبيث .

الفصل الخامس : ما يحل أكله من الحيوانات وما لا يحل . ويشتمل على عدة مطالب .

المطلب الأول : فى المحرمات من الأطعمة الحيوانية المنصوص عليها فى القرآن والسنة .

المطلب الثانى : فى الاختلاف الوارد بين الفقهاء فيما يحل ويحرم من الحيوانات البرية والبحرية ، وفيه عدة فروع :

الفرع الأول : حيوانات البر ، ما يحل منها ويحرم .

الفرع الثانى : ما يكره أكله من حيوانات البر .

الفرع الثالث : فى اللحوم المستوردة من الخارج ، ورأى لجنة الإفتاء المصرية فى ذلك .

الفرع الرابع : فى حيوانات البحر ما يؤكل منها وما لا يؤكل .

الفصل السادس : الأكل من المحرم عند الضرورة .

## تمهيد

عناية الإسلام بالجسم والنفس :

أوجب الإسلام للعناية بالجسم والنفس تناول الحد الأدنى أو الضروري من الطعام والشراب للحفاظ على الحياة ، ودفع الهلاك عن النفس (١) .

وأوجب ذلك لتقوية الإنسان المسلم على الواجبات الدينية من صلاة وصيام ونحوهما ، وما عدا قدر الضرورة يباح تناوله ما لم يصل إلى حد الإسراف ، وذلك لأن الإسراف في تناول الأكل والشرب فوق الطاقة ضرر عظيم ، والاعتدال هو المطلوب .

واستثنى الحنفية (٢) في التحريم إذا لم يخشى الضرر حالة قصد التقوى على صوم الغد ، أو لئلا يستحى ضيفه ونحو ذلك ، قال تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (٣) .

والملبوس والمأكل الوارد في الآية الكريمة وهو الحلال الطيب . ولقد أحل الله لعباده في الأرض كل نافع ، قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٤) .

(١) حاشية ابن عابدين - ج ٥ - ص ٢٣٨ - ط / مصطفى الحلبي بمصر .

(٢) المرجع السابق ، وفتح القدير - ج ١٠ - ص ٨٨ .

(٣) الآية (٣١) من سورة الأعراف .

(٤) الآية (٢٩) من سورة البقرة .

ولقد أَرَدَفَ اللهُ تَعَالَى الآيَةَ السَّابِقَةَ بِقَوْلِهِ : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) .

وتوالت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في تقرير هذا المباح ، فقلل تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (٣) .

وقال النبي (ﷺ) في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال : " كلوا واشربوا ، وتصدقوا والبسوا من غير إسراف ولا مخيلة ، فإن الله يحب أن يرى أثر نعمه على عباده (٤) .

واشترط أئمة الفقه في الطعام والشراب أن يكون من كسب طيب حلال.

قال الماوردي : اعلم أن الحاجة إلى المكاسب داعية لما فطر الله تعالى عليه الخلق من الحاجة إلى الطعام والشراب والكسوة لنفسه ، ومن يلزمه الإنفاق عليه .

(١) الآية (٣٢) من سورة الأعراف .

(٢) الآية (١٦٨) من سورة البقرة .

(٣) الآية (١٥٧) من سورة الأعراف .

(٤) الآية (١٧٢) من سورة البقرة .

(٥) هدى السارى مقدمة فتح البارى شرح صحيح البخارى - ص ٦٤ ، كتاب اللباس من

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - باب من جر ثوبه خيلاء - ط/ دار الريان

للتراث .

وأصول المكاسب المألوفة ثلاثة : زراعة ، وتجارة ، وصناعة ،  
فينبغي للمكتسب بها أن يختار لنفسه أطيبها ، لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (١) .

واختلف الناس في أطيبها :

فقال قوم : الزراعات ، لأن الإنسان فيها متوكل على الله في عطائه ،  
مستسلم لقضائه .

وقال آخرون : التجارة أطيبها ، وهو أشبه بمذهب الشافعي : لتصريح  
الله تعالى بإحلاله في كتابه بقوله : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٢) ، واقتداء  
بالصحابه (رضي الله عنهم) في اكتسابهم بها .

وقال آخرون : الصناعة ، لاكتساب الإنسان فيها بكديده .

وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " إن من الذنوب ما لا يكفره صوم  
ولا صلاة ، ولكن يكفره عرق الجبين في طلب الرزق " (٣) .

فأما الزراعة فلا مدخل لها في تحريم ولا كراهية وهذا يدل على أنها  
أطيب المكاسب .

وأما التجارة فتتقسم ثلاثة أقسام :

١- حلال : وهو البيوع الصحيحة .

(١) الآية (٢٦٧) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٣) أخرجه البيهقي في المجموع - ج٤ - ص ٦٤ - ط/ مصطفى البالي الحلبي -

بمصر ، وعمدة الطالبين لمعرفة أحكام الدين - ص ٣٣١ - ط/ ثانية المكتبة المكية .

٢- وحرام : وهو البيوع الفاسدة .

٣- ومكروه : وهو الخس والتدليس .

وأما الصناعة فتنقسم ثلاثة أقسام :

١- حلال : وهو ما أبيح من الأعمال التي لا دنس فيها كالكتابة والتجارة والبناء .

٢- وحرام : وهو ما حظر من الأعمال كالتصوير والملاهي .

٣- ومكروه : وهو ما باشر فيه النجاسة وكالجزار والحجام ، وكناس الأقدار .

والعلة في الكراهية :

أنه كره التكسب به لدنائه ، وهو الظاهر عند الإمام الشافعي ، لأنه جعل من المكاسب دينياً وحسناً ، وقد روى أن ذا قرابة لعثمان بن عفان (رضي الله عنه) قدم عليه فسأله عن كسبه فقال : غلة حجام ، فقال : إن كسبكم لديي (١) .

ويلاحظ أن كسب هؤلاء ليس بحرام بل هو مكروه .

والدليل على عدم حرمة :

ما رواه علي (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) احتجم وأمرني أن أعطي الحجام أجره (٢) ، وهو دليل على الجواز .

(١) الحاوي الكبير للماوردي - ج١٩ - ص ١٨٠ - ط/ دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع .

(٢) أخرجه النسائي في سننه - ج٧ - ص ١٩٠ - ط/ المطبعة الميمنية بمصر ، وأحمد في مسنده - ج٣ - ص ٤٦٥ - ط/ مؤسسة الرسالة ، والبيهقي في سننه الكبرى - ج٩ - ص ٣٣٨ - ط/ دائرة المعارف بالهند .

ومما سبق يتضح أن الأطعمة في اللغة والشرع تعنى : كل ما يؤكل أو يشرب ، مما به قوام الأبدان وصلاحها ، مما حسنه الشرع من كل ما يستطاب من المأكولات والمشروبات النافعة ، دون إسراف أو مضيعة ، ويشترط أن تكون كسب طيب ، لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً .

## الفصل الأول

الأصل فى الحل والحرمة فى

المأكولات البرية والبحرية

اختلف أهل الفقه والأصول فى أصول الأشياء قبل ورود الشرع وبعد وروده : هل هى على الإباحة أو الحظر .  
ولبيان ذلك نعقد الفرعين التاليين .

## الفرع الأول

فى حكم الأشياء قبل ورود الشرع

بين أئمة الأصول أنه لا حكم للأشياء قبل ورود الشرع ، لأن تعلق الحكم بالمكلف موقوف على وجود بعثة الرسل - عليهم السلام - فمعنى (لاحكم للأشياء قبل الشرع : أى لا تعلق للأمر) (١) .

ولقد بين الماوردى فى الطيب والخبيث من الأطعمة أنه إن تساوى فريقان من العرب فى استنطابه الشيء واستخبائه فقيه وجهان بناء على اختلاف الفقهاء فى أصول الأشياء قبل ورود الشرع هل هى على الإباحة أو الخطر .

أحد الوجهين : أنها على الإباحة حتى يرد الشرع بالخطر ، فعلى هذا يكون تكافؤ اختلافهم فيه حلالاً .

(١) البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى - ج ١ - ص ٣٨٣ - ط/ دار الفصوة للطباعة الغردقة سنة ١٩٩٢ م .

والوجه الثاني : أنها على الخطر حتى يرد شرع بالإباحة ، فعلى هذا يكون تكافؤ اختلافهم فيه حراماً (١) .

ونقل الغزالي عن المعتزلة ثلاثة أقوال :

الأول : أن الأفعال قبل ورود الشرع على الإباحة .

الثاني : أنها على الحظر .

الثالث : أنها على الوقف .

قال الغزالي : وهذه المذاهب باطلة فمذهب الإباحة باطل ، لأننا نقول بان المباح يستدعى مبيحاً ، كما يستدعى العلم والذكر ذاكراً وعالماً ، والمبيح هو الله تعالى إذا خير بين الفعل والترك بخطابه ، فإذا لم يكن خطاب لم يكن تخيير فلم تكن إباحة .

وأما مذهب الحظر فباطل أيضاً ، إذ لا يعرف حظرها بضرورة العقل ولا بدليله ، معنى الحظر : ترجيح جانب الترك على جانب الفعل لتعلق ضرر بجانب الفعل فمن أين يعلم ذلك ، ولم يرد سمع والعقل لا يقضى به بل ربما يتضرر بترك الم لذات عاجلاً فكيف يصير تركها أولى من فعلها (٢) .

ومن هنا كان رأى الأئمة باتفاق أنه لا حكم للأشياء قبل ورود الشرع بها هو الأولى ؛ لأنه لم يرد خطاب من الشارع الحكيم على لسان رسله ، فلم

(١) الحاوى الكبير - ج١٩ - ص ١٦٠ .

(٢) المستصطفى للغزالي - ج١ - ص ٣٦ - ط/ المطبعة الأميرية - بولاق ، ولاحظ فى

هذه المسألة : شرح الكوكب المنير - ج٣ - ص ٤٢٤ ، والأحكام للأمدى ج١ -

ص ١٧٧ ، والواضح فى أصول الفقه لابن عقيل - ج٢ - ص ٤٨٨ - ط/ مؤسسة

الرسالة ، وسلم الوصول - ج٤ - ص ٣٥٢ .

يتعلق بفعل الأشياء قبل ورود الشرع شيء ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١) .

قال ابن كثير : في الآية الكريمة إخبار عن عدله تعالى ، وأنه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرسول إليه (٢) .

### الفرع الثاني

في

### حكم الأشياء بعد ورود الشرع

اختلف أئمة الفقه والأصول في حكم الأشياء بعد ورود الشرع ، ولم يرد في الشريعة نص في حكمها هل هي على الإباحة أم الحظر ؟  
وخلافهم ينحصر في ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أن الأصل في الأشياء التي لم يرد فيها نص من الشارع في شأنها أنها على الحظر .

وهو قول لبعض الحنابلة ، وابن حزم الظاهري (٣) .

(١) الآية (١٥) من سورة الإسراء .

(٢) تفسير ابن كثير - ج ٣ - ص ٢٨ .

(٣) ولابن حزم باع طويل في الدفاع عن هذا الرأي ، قال : إن رسول الله (ﷺ) أمر في الديانة بأمر ونص فيه بلفظ ما ، لم يجز تعدى ذلك اللفظ إلى غيره وهذا قول الحسن بن حامد البغدادي الحنبلي ، وأبو يعلى بن الفراء الحنبلي ، لاحظ المحلى لابن حزم - ج ١ - ص ٢٥٩ .

## القول الثانی :

أن الأصل فى الأشياء التى لم يرد فيها نص من الشارع فى شأنها ، أنها على الوقف (١) .

## القول الثالث :

وهو قول جمهور الفقهاء " أن الأصل فى الأشياء الإباحة " .  
ولقد اشتهرت هذه القاعدة على السنة الفقهاء حتى صارت قاعدة أصولية يبنى عليها كثير من الأحكام الشرعية (٢) .

## الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول القائلين بالحظر بما يلى :

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣)

## وجه الدلالة :

أن ما حرمه الله تعالى علينا قد فصله لنا فى كتابه العزيز ونص على حكمه فهو محرم .

(١) روضة الناظر ج١ - ص ١١٧ ، إعلام الموقعين - ج٢ - ص ٣٤٨ ، ونقل هذه الأقوال ابن عابدين فى حاشيته - ج١ - ص ١٠٥ .

(٢) الأشياء والنظائر لابن نجيم - ص ٦٦ ، إرشاد الفحول للشوكانى - ص ٢٥١ ، والأحكام لابن حزم - ج١ - ص ٢٥٩ ، حاشية ابن عابدين - ج١ - ص ١٠٥ ، فتح القدير لابن الهمام - ج٤ - ص ٣٤٢ ، الموافقات للشاطبى - ج٤ - ص ٣١٤ ، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر للحموى - ص ٧٣ .

(٣) الآية (١١٩) من سورة الأنعام .

نوقش هذا الاستدلال :

بأنه خارج عن محل النزاع ؛ لأن كلامنا فيما لم ينص على حكمه ، أو حكم نوعه ، وأما ما قد فصله وبين حكمه فهو كما بينه بلا خلاف (١) .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقُتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ (٢) .

وجه الدلالة :

أن الله تعالى أخبر بأن التحريم والتحليل ليس إلينا وإنما هو إليه فلا تعلن الحلال والحرام إلا بإذنه (٣) .

نوقش هذا الاستدلال :

بأن القائلين بالإباحة لم يقولوا بذلك من جهة أنفسهم بل قالوه بالدليل الذي استدلوا به من كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ) ، فلا ترد هذه الآية عليهم ، ولا تعلق لها بمحل النزاع (٤) .

٣- قالوا : إن النصوص في الكتاب والسنة تدل على وجوب الوقوف على ما ورد في النصوص من إيجاب أو حرمة ، أو تحريم أو إباحة ، ورد ما عدا ذلك .

(١) إرشاد الفحول - ص ٢٥٢ - ط/ الطباعة المنيرية - بمصر .

(٢) الآية (١١٦) من سورة النحل .

(٣) أحكام الأطعمة د/ عبد الله الطريقي - ص ٩٨ - ط/ أولى الرياض .

(٤) إرشاد الفحول - ص ٢٥٢ .

ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ونظائر هذه الآية كثير (١) .  
من السنة المشرفة :

١- ما جاء في الحديث الصحيح من قوله (ﷺ) " ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط " .

وقوله (ﷺ) " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد (٢) " .

وجه الدلالة :

قالوا : أن المباح هو ما ورد بإباحته نص ، وإن كل عقد وعهد ووعد وشرط ليس في كتاب الله الأمر به ، أو النص على إباحته هو من قبيل العهود والعقود والوعود والشروط الباطلة (٣) .

بيان ذلك : أن الأشياء التي لم يأت النص على إباحتها لا يخلو من أحد وجوه أربعة :

إما أن يكون صاحبه قد التزم فيه إباحة ما حرم الله ورسوله ، أو تحريم ما إباحة ، أو إسقاط ما أوجبه ، أو إيجاب ما أسقطه ولا خامس لهذه الأقسام البتة .

(١) المحلى لابن حزم - ج٧ - ص ٢٧١ - م ١٤٢١ .

(٢) صحيح البخارى - ج٢ - ص ٩٣ .

(٣) المحلى لابن حزم - ج٧ - ص ٢٧١ .

قالوا : فإذا أعطينا المكلف الحق في أن يتصرف في إباحة ما حرم الله ورسوله ، أو تحريم ما أباحه ، أو إسقاط ما أوجبه ، أو إيجاب ما أسقطه ، فهذا القول قول من انسلخ عن الدين .

وإن ملكناه البعض دون البعض فهذا ترجيح بلا مرجح وتناقض واضح ، لأنه لا فرق بين ما يملكه من ذلك وما لا يملكه ، والواضح أنه لا فرق<sup>(١)</sup> .

نوقش هذا من قبل الجمهور :

بأن القول بإبطال كل عقد أو عهد أو وعد أو شرط لم يأت النص على إباحته بناء على أن الأمر لا يخلو من أربعة وجوه . وهذا الاحتجاج غير مفيد ، ولا ينتج المدعى به ، ويجاب عنه : بأن ما ذكرتموه من تضمن الشرط لأحد الأمور الأربعة ينقصه قسم خامس وهو الحق ، وهو ما أباحه الله تعالى للمكلف الذي تتنوع أحكامه بالأسباب التي ملكه إياها فيباشر من الأسباب ما يحله له بعد أن كان حراماً عليه ، أو يحرمه عليه بعد أن كان حلالاً له ، أو يوجب بعد أن لم يكن واجباً أو يسقطه بعد وجوبه ، وليس في ذلك تغيير لأحكامه سبحانه وتعالى ، بل كل ذلك من أحكامه فهو جل وعلا الذي أحل وحرم وأوجب وأسقط ، وإنما إلى العبد الأسباب المقتضية لتلك الأحكام ، وهذا يقتضى أن كل شيء حلال إلا ما فصل الله تحريمه في القرآن الكريم أو السنة المشرفة<sup>(٢)</sup> .

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين - ج ٢ - ص ٣٤٧ ، عقود الاستثمار أ.د. أحمد الحصري - ص ١٦ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - ج ٣ - ص ٣٣٥ .

أدلة القول الثأى : القائلون بالتوقف :

١- ما روى عن سلمان الفارسى (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) " إن الحلال بين ، وإن الحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع الشبهات وقع في الحرام كالرأعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، إلا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب (١) .

وجه الدلالة :

بين رسول الله (ﷺ) فى هذا الحديث الشريف أن الحلال بين ، وأن الحرام بين وبينهما متشابه ، وحذر من المتشابه وهذا يقتضى التوقف ، لأن الأخذ بالإباحة أخذ بالمتشابه المنهى عنه (٢) .

نوقش هذا الاستدلال :

بأن الله سبحانه وتعالى قد بين حكم ما سكت عنه بأنه حلال ، وليس المراد بقوله (ﷺ) : " وبينهما مشبهات " إلا ما لم يدل الدليل على أنه حلال طلق أو حرام واضح بل تتازعه أمران : أحدهما : يدل على إلحاقه بالحلال ، والأخر : يدل على إلحاقه بالحرام كما يقع ذلك عند تعارض الأدلة أما ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه .

لحديث : " الحلال ما أحله الله فى كتابه ، والحرام ما حرم الله فى

(١) صحيح البخارى - ج١ - ص١٦ ، نيل الأوطار - ج٥ - ص١٦٥ .

(٢) إرشاد الفحول - ص٢٥٢ ، نيل الأوطار للشوكانى - ج٥ - ص١٦٥ .

كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم (١) .

وأخرج الدار قطنى عن أبى ثعلبة أن رسول الله (ﷺ) قال : " أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها (٢) .

٢- قالوا : " إن تعارض الأدلة يوجب علينا القول بالوقف لتكافؤ الأدلة ، فبعضها يدل على الإباحة وبعضها يدل على التحريم (٣) .  
نوقش هذا الاستدلال :

بأنه لا تعارض بين الأدلة مع وجود المرجح ؛ حيث إن أدلة من قال بالإباحة لقوتها وخلوها من المعارضة .

وبإليك أدلة القول القائل بالإباحة :

أدلة القول الثالث :

استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول ونذكر من ذلك ما يأتى :

أولاً : من الكتاب :

١- قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٤) .

(١) سنن أبى داود ج٢ - ص ٣١٩ .

(٢) نيل الأوطار للشوكانى - ج٥ - ص ١٦٥ .

(٣) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل - ج٤ - ص ٣٥٣ ، وأحكام الأطعمة د/ الطريقي

- ص ١٠٢ .

(٤) الآية (٢٩) من سورة البقرة .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (١) .

٣- قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (٢) .

٤- قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِيَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٣) .

ومن الملاحظ في الآية الأولى أن الله تعالى امتن على عباده بخلق جميع ما في الأرض لهم ، وسخر لهم ما في السماوات والأرض جميعاً منه كما تقرر في الآية الثانية والثالثة ، وهذه المنة تقتضي الإباحة وحل الانتفاع - بحسب الأصل - فإنه لو كان محرماً عليهم لم يكن مخلوقاً لهم ولا مسخراً لمصلحتهم ، ولا إنعاماً عليهم (٤) ، ومن هذه الأدلة يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد دليل تحريمها .

جاء في تفسير المنار :

أن المارد إباحة الانتفاع بها أكلًا وشربًا ولباسًا وتدوايياً وركوباً وزينة (٥) .

(١) الآية (١١٩) من سورة الأنعام .

(٢) الآية (٢٠) من سورة لقمان .

(٣) الآية (١٣، ١٢) من سورة الجاثية .

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني - ص ٤٨٠ ، وتفسير المنار سورة الجاثية .

(٥) تفسير المنار - ج ١ - ص ٢٤٧ سورة البقرة .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (١) .

فقد أباح الله تعالى لعباده الاستمتاع ، والانتفاع بما فى الأرض إلى حين انتهاء الحياة ، وذلك دليل الإباحة الأصلية للأشياء .

٦- قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (٢) .

ويلاحظ أن هذا الحصر الإلهي الذي جاء فى أسلوب الآية الكريمة يدل على أنه عند عدم وجود تحريم لأى شىء فى مصادر الأحكام الشرعية ، فإنه يدل على نفي التحريم عن هذه الأشياء التى لم ينص على تحريمها ، وذلك دليل الحل الأصلى للأشياء .

بل قال بعض العلماء : أن هذه الآية تشعر بأن إباحة الأشياء مركوزة ومستقرة فى العقل قبل الشرع ؛ لأن فيها استدلالاً على الحل بعدم وجود التحريم إلا للأشياء المذكورة فيها (٣) .

٧- قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ (٤) .

(١) الآية (٣٦) من سورة البقرة .

(٢) الآية (١٤٥) من سورة الأنعام .

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم - ج١ - ص ٢٥٩، ٢٦٠ ، والقواعد الفقهية

أ.د. عبد العزيز عزام - ص ١٢٦ - ط/ دار الرسالة بمصر .

(٤) الآية (٣٢) من سورة الأعراف .

فقد استكرت الآية الكريمة - بأسلوب الاستفهام الاستكاري - تحريم ما خلقه الله سبحانه وتعالى وأخرجه لعباده وزين به الحياة الدنيا لعباده ، وإذا انتفت الحرمة الشرعية ثبتت الإباحة الدينية .<sup>(١)</sup>

٨- قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فليس المراد بالطيب فى الآية الحلال ، لأنه يؤدى إلى التكرار وعدم الفائدة ، وإلى الدور ؛ إذ يكون معنى الآية : أحل لكم الحلال ، وإنما المراد بالطيبات : ما تستطيه النفوس والطباع فكان كل طيب حلال شرعاً بحكم هذه الآية ، ولو لم يرد فيه نص خاص به ، استناداً إلى الحكم الأصلى للأشياء ، وهى الإباحة .

ثانياً : من السنة المشرفة :

١- ما روى عن سعد بن أبى وقاص (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) : " إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شىء لم يحرم فحرم من أجل مسأله " .<sup>(٣)</sup>

(١) أحكام القرآن لابن العربي - ج٢ - ص ٧٨٢ .

(٢) الآية (٤) من سورة المائدة .

(٣) ويؤنب عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) أحد عماله لمبالغته فى الأسئلة واستقصائه ، فيقول له : إذا أمرتك أن تعطى فلاناً شاة ، سألتى أضان أم ماعز ؟ فإن بينت لك ، قلت : أنكر أم أنثى ؟ فإذا أخبرتك ، قلت : أسوداء أم بيضاء ، ثم أدبه بأداب القرآن والسنة ، وقال له : أمرتك - بشىء فلا تراجعنى ، تفسير المنار سورة البقرة - آية ٦٧ ، فى قصة ذبح البقرة ، ومبالغة اليهود فى السؤال والاستقصاء فلو سارعوا إلى الإجابة وذبحوا أى بقرة لأجزأتهم وكانت امتثالاً منهم ، ولكنهم شددوا فشد الله عليهم ، لاحظ الحديث فى صحيح البخارى - ج٩ - ص ٧٧ .

دل الحديث الشريف على أن الأصل في الأشياء هو الحل ، وأن السؤال والاستقصاء المؤدى إلى التحريم والمنع من أعظم الجرائم التى يوقعها المسلم على غيره من المسلمين لما فيه من تضيق ساحة الحلال الرحبة وإعنات المسلمين وإرهاقهم بشؤم سؤاله .

٢- ما روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقدرأ فبعث الله تعالى نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وأنزل كتابه ، وأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، وتلا : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً .. الآية ﴾ (١) .

أى ما سكت عنه فهو على أصل الحل ، وهو معفو عنه ، لا عقاب على فعله ، وهذا باب من أبواب الرحمة على العباد من الله تعالى .

٣- قوله (صلى الله عليه وسلم) : " يأتى على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ منه : أمن الحلال أم من الحرام (٢) " .

٤- قوله (صلى الله عليه وسلم) : " ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً " وتلا : " وما كان ربك نسياً (٣) " .

(١) الآية (١٤٥) من سورة الأنعام ، ولاحظ الحديث فى جامع الأصول - ج ١ -

ص ٥٦٨ - ط/ مطبعة السنة والمحمدية - مصر .

(٢) جامع الأصول - ج ١٠ - ص ٥٦٨ .

(٣) صحيح البخارى - ج ٤ - ص ٢٥٩ .

ففي هذه الأحاديث دلالة واضحة على أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف ذلك (١) .

ومن المعقول :

أن الله سبحانه وتعالى إما أن يكون خلق هذه الأعيان أو الأشياء لحكمة ، أو لغير حكمة وكونه خلقها لغير حكمة باطل ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ (٣) .

والعبث لا يجوز على الله تعالى ، فثبت أنه سبحانه وتعالى خلقها لحكمة ، ولا تخلو هذه الحكمة ، إما أن تكون لعود النفع إلى الله سبحانه وتعالى ، أو إلينا ، والأول باطل ؛ لاستحالة الانتفاع عنه سبحانه وتعالى ، فثبت انه خلقها لينتفع بها المحتاجون إليها ، فعلى هذا كان نفع المحتاج مطلوب الحصول أينما كان ، فثبت أن الأصل في الأشياء الإباحة (٤) .

الرأى الراجح :

من مطالعة أقوال الفقهاء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات يبدو لى رجحان القول القائل بأن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد دليل الحظر ؛ لعموم الأدلة من الكتاب والسنة على إباحة الانتفاع والاستمتاع بما خلقه الله تعالى لعباده من جميع الطبييات لما فيها من المنفعة للإنسان في دينه وبدنه .

(١) القواعد الفقهية ، أ.د. عبد العزيز عزام - ص ١٢٨ - ط/ مؤسسة الرسالة - مصر الموافقات للشاطبي - ج٤ - ص ٣١٣ - الناشر / المكتبة التجارية - مصر .

(٢) الآية (٣٨) من سورة الدخان .

(٣) الآية (١١٥) من سورة المؤمنون .

(٤) عمر عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر للحموي - ج١ - ص ٩٧ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم - ص ٦٦ ، وإرشاد الفحول - ص ٢٥٧ .

## الفصل الثاني

### الحلال والحرام والمكروه من المأكولات البرية والبحرية

الغذاء الإنسانى الذى يؤكل نوعان : نبات وحيوان .

أولاً : النباتات :

وهو كل ما يؤكل قوتاً ، أو تفكهاً ، فإن كانت هذه النباتات مما يزرعها  
الآدميون فهي ملك لزارعها ، وإن كانت مما أنبتته الله تعالى فى الموات فهي  
ملك لآخذها .

والنبات على أربعة أقسام :

أحدها : ما كان غذاء كالحبوب والثمار و الفواكه والبقول ، فأكلها  
مباح وبيعها جائز ، قال ابن قدامة : فيحل كل طعام طاهر لا مضرة به  
كالحبوب والثمار ؛ لأنها من الطيبات ؛ لأن الأصل فى الأشياء الإباحة (١)  
بقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٢) . إلا ما كان  
نجساً فإنه حرام الأكل .

القسم الثانى :

ما كان دواء ، وهو ما يزرع للتداوى من النباتات ، فأكله للتداوى  
مباح، وينظر فى أكله لغير التداوى ، فإن كان ضاراً منع من أكله ، وأن كان  
غير ضار أبيع أكله ، وبيعه فى الحالين جميعاً جائز .

(١) المغنى والشرح الكبير - ج ١١ - ص ٦٤ ، العدة شرح العمدة - ص ٤٤٢ .

(٢) الآية (٢٩) من سورة البقرة .

القسم الثالث : ما كان مسكراً ، وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون فيه مع السكر شدة مطربة فأكله حرام ، وعلى أكله الحد ، ولا يجوز أن يستعمل في دواء ولا غيره كالخمر ، وبيعه حرام . (١)

الضرب الثاني : أن يسكر ، ولا تكون فيه شدة مطربة كالبنج ، فأكله حرام ، ولا حد على أكله ، ويجوز أن يستعمل في الدواء عند الحاجة ، وإن أفضى إلى السكر إذا لم يوجد من إسكاره بُدٌ وينظر في بيعه : فإن كان يستعمل في الأدوية غالباً جاز بيعه ولم يكره ، وإن كان يستعمل فيها نادراً كره بيعه وإن جاز .

الضرب الثالث : ما أسكر مع غيره ولم يسكر بانفراده كالداذى (٢) ، وما شاكله ، فينظر فيه : فإن لم ينتفع به من دواء ، ولا غيره ، حرم أكله وبيعه تغليباً لغالب أحواله ، وإن انتفع بأكله في الدواء حل أكله تداوياً وجزأ بيعه ، وكان مكروهاً إن كان أغلب أحواله استعماله في المسكر ولم يكره إن كان أغلب أحواله استعماله من غير المسكر .

والقسم الرابع : ما كان ضاراً كالسموم والمخاط والمنى والستراب والحجر ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٤) ، وأكل هذه الأشياء تهلكة فوجب ألا تحل ،

(١) الحاوي الكبير - ج ١٩ - ص (٢٠٨) .

(٢) الداذى : هو نبات ، وقيل هو شيء له عقود مستطيل على شكل حب الشعير يوضع منه مقدار رطل في الإناء فتعقب رائحته ويوجد اسكاره لسان العرب - ج ٣ - ص (٣٩١) - ط / دار صادر .

(٣) آية (٢٩) من سورة البقرة .

(٤) آية (١٥٩) من سورة البقرة .

لكن قال المالكية : بأن أكل الطين مكروه وقيل : حرام على الأرجح (١) ، وهو على أربعة أضرب .

أحدها : ما قتل قليله وكثيرة ، فأكله حرام ، وبيعه باطل ، سواء كان قتله موجباً أو مبطناً

والضرب الثاني : ما قتل كثيرة دون قليله ، فأكل كثيرة حرام ، فأما قليله ، فإن كان غير منتفع به حرم أكله ، وبطل بيعه تغليباً لضرره وإن كان منتفعاً للتداوى ، حل أكله تداوياً وجاز بيعه .

الضرب الثالث : ما يقتل في الأغلب ، وقد يجوز أن لا يقتل ، فحكم الأغلب له ألزم ، ويكون على ما تقدم .

والضرب الرابع : ما لا يقتل في الأغلب ، وقد يجوز أن يقتل ، والصحيح أن إباحته لأكله إذا كان منتفعاً به للتداوى ، ويحرم أكله إذا كان غير منتفع به في التداوى . (٢)

وخلاصة ما تقدم في النبات :

أن النبات كله حلال إلا النجس الضار والمسكر أما النجس أو ما خالطته نجاسة (المنتجس) (٢) فلا يوكل لقوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ

(١) لاحظ القوانين الفقهية - ص(١٧٣) ، الشرح الصغير - ج٣ - ص(١١٥) ، المهذب ج١ - ص(٢٤٩) ، كشاف القناع - ج٦ - ص(١٩٠) .

(٢) الحاوي الكبير - ج١٩ - ص(٢٠٨ ، ٢٠٩) ، وبداية المجتهد - ج١ - ص(٤٥٠) فما بعدها ، مغنى المحتاج - ج٤ - ص(٣٠١) فما بعدها ، كشاف القناع - ج٦ - ص(١٨٨) فما بعدها .

(٣) كالذى يسقى بالماء النجس من الزروع والثمار محرم ؛ لأنه يتعدى بالنجاسات وتسرى فيه أجزاؤها ، المغنى - ج١١ - ص(٩٣) .

الْخَبَائِثَ <sup>(١)</sup> والنجس خبيث ، ولو تتجس طاهر كخل ، وزيت ، ودهن حرم أكله ، لقوله ( ﷺ ) في الفأرة تقع في السمن ، وتموت فيه : " إن كان جامداً فألقوها وما حولها ، وكلوا ، وإن كان مائعاً فأريقوه <sup>(٢)</sup> " ، فلو حل أكله لم يأمر بإراقته .

وأما المسكر : فحرام تناوله لقوله تعالى فيه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وأما الضار فلا يحل أكله كالسموم ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا <sup>(٤)</sup> ﴾ .

أما ما لا يضر أكله كالفواكه والحبوب وغيرها مما فيه فائدة للبدن ، فحلل أكله لقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(٥)</sup> ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

(١) آية (١٥٧) من سورة الأعراف .

(٢) الحديث أخرجه أحمد والنسائي عن ميمونة سبل السلام للصنعاني - ج ٣ -

ص (٨) - ط / مصطفى البابی الحلبي - بمصر .

(٣) آية (٩٠) من سورة المائدة .

(٤) آية (٢٩) من سورة النساء .

(٥) آية (٣٢) من سورة الأعراف .

(٦) آية (١٧٢) من سورة البقرة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ <sup>(١)</sup> ﴾

وقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وفى هذه الآيات أمر من الله للمؤمنين بما أمر به المرسلين أن يأكلوا من الطيبات .

ولقد أمر رسول الله ( ﷺ ) المسلمين أن يأكلوا من الطيبات فجاء الحديث الشريف الذى رواه البخارى بسنده عن النبى ( ﷺ ) قال : ﴿ إن أول ما ينتن من الإنسان بطنه فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فليفعل <sup>(٣)</sup> ﴾

ولقد ذكر رسول الله ( ﷺ ) الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يقول : يارب ، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسة حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك <sup>(٤)</sup> .

وفى هذه الأحاديث الشريفة دلالة واضحة على فضيلة الكسب من الحلال الطيب ، الذى يكون سبباً لمرضاة الله تعالى ، بخلاف الكسب الخبيث الذى يكون نقمة على صاحبه فى الدنيا والآخرة .

(١) آية (٥١) من سورة المؤمنون .

(٢) آية (٨١) من سورة طه .

(٣) صحيح البخارى - ج٩ - ص (٥٣) ، كتاب الأحكام .

(٤) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده - ج٢ - ص (٣٢٨) .

## النوع الثاني : الحيوان

وأما الحيوان فنوعان : مائى وبرى .

١- المائى : فيحل منه السمك بالاتفاق إلا الطافى منه فلا يحل عند

الحنفية <sup>(١)</sup> ، ويحل عند غيرهم <sup>(٢)</sup> ، وكره مالك خنزير الماء ،

والمعتمد عند المالكية : أن خنزير الماء وكلب الماء مباح <sup>(٣)</sup> .

أى أنه يباح عند المالكية حال الاختيار أكلاً وشرباً كل طعام طاهر ،

والحيوان البحرى ولو آدميه وخنزيره ، وإن كان ميتاً ، وكذا السرطان ،

والضفدع وحية الماء ، وكلبه <sup>(٤)</sup> .

(١) تبين الحقائق - ج١ - ص(١٠) ، بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٩) .

(٢) حاشية الدسوقى - ج٢ - ص(١١٥) ، مغنى المحتاج - ج٤ - ص(٢٦٨) ،

المغنى - ج٨ - ص(١٠٥) .

(٣) حاشية الدسوقى - ج٢ - ص(١٨٢) .

(٤) الشرح الصغير - ج٢ - ص(١٨٢) .

مما سبق يتضح لنا رأيان في حيوان البحر :

الرأى الأول :

يرى الحنفية : أن جميع حيوانات البحر محرمة (١) ما عدا السمك ،  
إلا الطافي منه (٢).

الرأى الثانى :

لجمهور الفقهاء : أن جميع حيوانات البحر التى تعيش فيه مباحة حتى  
الطافي منها (٣). إلا الضفدع ؛ لأنه مما يعيش فى البر والبحر ، ولنهى النبى  
( ﷺ ) عن قتل الضفدع (٤) ولو حل لم ينه عن قتله ، أباح المالكية أكل  
الضفادع إذ لم يرد نص بتحريمها . (٥)

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية بالكتاب والسنة بما يلى :

من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ  
الْخِنْزِيرِ (١) ﴾

(١) والمنقول فى فتح القدير وتكلمته : أن الله تعالى أحل صيد البحر وطعامه من غير  
فصل بين السمك وغيره ، لأنه لا دم فى هذه الأشياء إذ الدموى لا يسكن الماء ،  
والمحرم هو الدم فأشبهه السمك ، نتائج الأفكار تكلمة فتح القدير - ج ٩ -  
ص (٥٠٣) .

(٢) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٥) .

(٣) حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١٣٥) ، المجموع - ج ٩ - ص (٣٢) .

(٤) الحديث أخرجه الزيلعى فى نصيب الراية لتخريج أحاديث الهداية - ج ٤ -  
ص (٢٠١) .

(٥) الشرح الصغير - ج ٢ - ص (١٨٢) ، حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١٣٧) .

(١) آية (٣) من سورة المائدة.

وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى ذكر من المحرمات لحم الخنزير من غير فصلٍ بين البرى والبحرى (١) .  
نوقش هذا :

بأن المراد بالخنزير خنزير البر (١) ، أما خنزير البحر فحلال لعموم الأدلة الدالة على حل ما فى البحر حياً وميتاً ، ومنها قوله ( ﷺ ) : ( ﷻ ) هو الطهور ماؤه الحل ميتته (٢) .  
٢- قوله تعالى : ( ﷻ ) .

وجه الدلالة :

أن الضفدع والسلفاة والسرطان والحية والخنزير ونحوها من الخبائث (٣) .  
نوقش هذا :

بأن التشابه فى الاسم لا يوجب التشابه فى الحكم ، ولو كان التشابه فى الاسم يحل أو يحرم لكان من شاء أن يحل الحرام أحله بأن يسميه باسم شىء حلال (٤)

(١) بدائع الصنائع - ج٥ - ص (٣٥) .

(٢) وهو حيوان له نابان يضرب بهما ، ورأسه كراس الجاموس ، وله ظلف كالبقر ، ولقد أجمع المسلمون على تحريمه فلا يحل أكل لحمه ولا شحمه ولا جلده ولا عصبه ولا مخه ولا غضروفه ولا حشوته ولا يستعمل شعره ، الذكر والأنثى فيه سواء ، المحلى - ج٧ - ص (٣٨٩) - م / ٩٨٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) آية (١٥٧) من سورة الأعراف .

(٥) فتح القدير - ج٩ - ص (٥٠٣) ، بدائع الصنائع - ج٥ - ص (٣٥) .

(٦) المحلى لابن حزم - ج٧ - ص (٣٩٤) ، الحاوى الكبير - ج١٩ - ص (٧٣ ، ٧٤)

ومن السنة المشرفة :

ما روى أن النبي ( ﷺ ) نهى عن قتل الضفدع ، وروى أنه لما سئل عن ضفدع يجعل شحمه في الدواء فنهى عليه الصلاة والسلام عن قتل الضفادع .

وفي رواية : أنه لما سئل عنه ، فقال عليه الصلاة والسلام " خبيثة من الخبائث (١) وجه الدلالة :

أن النهى عن قتله نهى عن أكله لما نقل أنه من الخبائث ، بقوله ( ﷺ ) ﴿ إنها خبيثة من الخبائث (٢) ﴾ فكانت الإباحة مقصورة على المنصوص عليه الوارد في قوله ( ﷺ ) ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان ، أما الميتتان (السماك والجراد) ، والدمان (الكبد والطحال) (٣) ﴾ .  
نوقش هذا :

بأن ما يعيش في البحر ليس بخبيث ، والضفدع ليس مما يعيش في البحر خاصة بل قد يعيش في البر والبحر ، وعلى هذا فالدليل أعم من الدعوى . (٤)

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على إباحة جميعه بقوله تعالى : ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَأْسَى (٥) ﴾ .

(١) نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية - ج٤ - ص(٢٠١) - ط / مصطفى البابى الحلبي - بمصر .

(٢) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٥) .

(٣) الحديث أخرجه البيهقي في باب الصيد والذبائح - ج٩ - ص(٢٧١) .

(٤) الحاوي للماوردي - ج١٩ - ص(٧٤) .

(٥) آية (٩٦) من سورة المائدة .

وتعنى الآية الكريمة بصيد البحر صيد الماء من بحر أو نهر أو عين أو بئر ؛ لأن أصل جميع المياه من البحر .  
وفى طعامه تأويلان :

أحدهما : طافية ، وهو قول : أبى بكر وعمر (رضى الله عنهما) .

والثانى : مملوحوه وهو قول : ابن عباس (رضي الله عنه) .

وفى قوله (متاعاً) تأويلان :

أحدهما : طعام .

والثانى : منفعة

وفى قوله : (وللسيارة) ثلاثة تأويلات :

أحدهما : الحلال والمحرم .

الثانى : المقيم والمسافر .

والثالث : لأهل الأمصار وأهل القرى (١)

وجه الدلالة من الآية :

والدليل فى هذه الآية من وجهين :

أحدهما : قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ ﴾ يعنى : حيوان البحر ،

فكان على عمومته فى جميع حيواناته .

والثانى : قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ يعنى

مطعمومة ، فدل على أن جميعه مطعوم (٢) .

(١) تفسير ابن كثير - ج ٢ - ص (٩٥ ، ٩٦) أحكام القرآن لابن العربى - ج ٢ -

ص (٦٨٣ ، ٦٨٤) .

(٢) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (٧٣) .

من السنة المشرفة :

١- ما روى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال في البحر ﴿ هو الطهور ماؤه الحل ميتته ﴾ (١) .  
وجه الدلالة :

أن في هذا الحديث الشريف دلالة على حل جميع حيوانات البحر ، لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) وصف ميتة البحر بالحل من غير فصل بين السمك وغيره فعما ، ولم يخصها (٢) .

٢- ما روى عن أبي بكر (رضي الله عنه) أنه قال : ﴿ كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم ﴾ (٣) .

وهذا الأثر محكى عن غيره من الصحابة وليس فيه مخالف له ، فكلن إجماعاً ؛ ولأن ما لم يعيش من الحيوان إلا قى الماء حل أكله ميتاً كالحوت (٤) .

الرأى الراجع :

ورغم ما ورد من مناقشات ساقها صاحب البدائع (٥) ، إلا أن رأى الجمهور فيه توسعة على الناس ، ولعموم الأدلة التى تدل على حل صيد

(١) سبق تخريجه - ص (٢٥) .

(٢) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (٧٤) ، فتح القدير - ج ٩ - ص (٥٠٣) .

(٣) الحديث أخرجه البيهقى - ج ٩ - ص (٢٥٢) .

(٤) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (٧٤) ، الشرح الصغير - ج ٢ - ص (١٨٢) ،

والمغنى - ج ٨ - ص (١٠٥) ، المحلى - ج ٧ - ص (٣٩٣) - م / ٩٨٩ .

(٥) لاحظ هذه المناقشات والأدلة فى بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٥ ، ٣٦) ، تكملة

فتح القدير - ج ٩ - ص (٥٠٣) .

البحر دون تفصيل بين السمك وغيره ، ويؤيده ما روى عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله قال : ﴿ بعثنا رسول الله (ﷺ) في ثلاثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة بن الجراح ، نريد عيراً لقريش ، فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط - ورق الشجر - فسمى ذلك الجيش جيش الخبط ، ثم ألقى لنا البحر ونحن بالساحل دابة تسمى العنبر فأكلنا منه نصف شهر ، واستمدنا منه ، وادھنا بودكه حتى بانث أجسامنا ، فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه فنصبه ، ثم نظر إلى أطول رجل في الجيش ، وأعظم جمل ، فأمره أن يركب الجمل ثم يمر تحته ، ففعل فمر تحته - فذكرنا ذلك لرسول الله (ﷺ) عند قدومنا المدينة فقال (ﷺ) : هو رزق أخرجه الله لكم فهل معكم من لحمه شيء فتطعمونا ؟ قال : فأرسلنا إلى رسول الله (ﷺ) منه فأكله (١) .

ثانياً : الحيوان البرى :

نذكر هنا الحلال والحرام باختصار ونحيل التفصيل إلى فصل الحيوان الذبيح في الذبائح والصيد .

نقول : المأكول منه لا يحل أكله إلا بالذكاة (٢) ، سوى الجراد وحده ، فإنه يحل أكله ميتاً ، سواء مات بسبب أو غير سبب .

(١) أخرجه البخارى - ج ٥ - ص (١٣٥) ، كتاب المغازى والنسائى فى سننه - ج ٧ - ص (٢٠٧) كتاب المغازى ، والبيهقى فى سننه - ج ٩ - ص (٢٥١) كتاب المغازى ، وأحمد فى مسنده - ج ٣ - ص (٣١١) كتاب المغازى .

(٢) التذكية هى ذبح الشاة على التمام ، وهى مشتقة من التطيب ، يقال رائحة ذكية ، أى طيبة ، لقوله تعالى : ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ أى ذبحتم . وهى : قطع عروق معلومة ، الحلقوم والمرئ والودجان ، فالحلقوم مجرى النفس ، والمرئ : مجرى الطعام =

روى عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن النبي (ﷺ) قال : ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان ، الميتتان : الحوت والجراد ، والدمان : الكبد والطحال (١) ﴾ .

ويحرم منه : أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به (أى ما ذكر عند ذبحه اسم معبود غير الله ) ، والمنخقة (التي ماتت خنقاً ) ، والموقوذة (التي ضربت فماتت) ، والمتردية (التي سقطت من مرتفع فماتت) ، والنطحية ( التي نطحها حيوان فماتت ) ، وما أكل السبع ( أى بقر بطنها حيوان مفترس ) ، إلا إذا نبحت وفيها حياة (٢) .

ويحرم أكل الحيوانات المفترسة كالذئب والأسد والفمر. عند الجمهور ، وقال المالكية : هي مكروهة .

كما يحرم أكل الطيور الجارحة كالصقر والبازى (٣) والنسر ؛ لأنها تعدو فعدت من الجوارح ، ويحرم أيضاً ما يأكل الجيف كالغراب ، لأن رسول الله (ﷺ) عده من الفواسق الذين يقتلن فى الحل والحرم : الغراب ، والحدأة ، والفارة ، والعقرب ، والكلب العقور (٤) .

١- والودجان : مجرى الدم ، تفسير القرطبي - ج٦ - ص(٥٢) ، وحاشية النجدي - ج٧ - ص(٤٤١) .

(١) أخرجه البيهقي فى سننه - ج٩ - ص(٢٧١) .

(٢) بيان هذه المحرمات فى فصل مستقل لاحظ ص (٧٢) من هذا البحث ، العدة شرح العمدة - ص(٤٤٤) .

(٣) البازى : جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم تميل أجنحتها إلى القصور ، وتميل أرجلها وأذناها إلى الطول ، ومن أنواعه : الباشق والبيدق ، المعجم الوجيز - ص(٤٩) مادة (بزي) .

(٤) العدة شرح العمدة - ص(٤٤٤) .

وقال المالكية : هي مباحة إلا الطواط ، فيكره أكله على الراجح (١).

ويحرم أكل الكلاب والحمير الأهلية والبالغ لأن الكلب من الخبائث  
بدليل قوله (ﷺ) « الكلب خبيث ، خبيث ثمنه » ولنهي النبي (ﷺ) يوم خيبر  
عن الحمر والبالغ (٢) .

والمعتمد عند المالكية : أن الكلب البرى مكروه ، بخلاف كلب الماء  
فإنه مباح (٣) .

ويحرم المتولد من مأكول وغير مأكول كالبعغل المتولد من الحمير  
والخيل ، والحصار المتولد من حمار الوحش والحصار الأهلى ؛ لأنه مخلوق  
مما يؤكل ومما لا يؤكل ، فيغلب التحريم ، عملاً بقاعدة : إذا اجتمع الحلال  
والحرام غلب الحرام الحلال (٤) .

ويحرم أكل حشرات الأرض (صغار دوابها) كالعقرب والثعبان والفأرة  
والنمل لسميتها واستخباث الطباع السليمة لها (٥) .

(١) الطواط : الخفاش (ج) وطاويط - حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١١٥) .

(٢) نيل الأوطار - ج ٥ - ص (١٤٣) ، نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية - ج ٤ -  
ص (١٩٧) .

(٣) حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١١٥) .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي - ص (٢٩٧) ، والأشباه والنظائر لابن نجيم - ص (٦٩) .

(٥) نص الفقهاء على أنه يحرم أكل ما يسخبت من الحشرات - كالديدان والخنافس والفأر  
والحرباء والعقارب والحيات لقوله تعالى « ويحرم عليهم الخبائث » وهذه من  
الخبائث ، ولو كانت صيداً لما أبيح قتلها للمحرم ، وكذا القنفذ ، لأنه خبيثة من  
الخبائث ، العدة شرح العمدة . ص (٤٤٥) .

وقال المالكية : يباح العقرب والخنفساء والنمل والذود والسوس ،  
والحية إن أمن سمها .

وبباح أكل الخيل بأنواعها الأصيلة وغير الأصيلة عند الشافعية  
والحنابلة وعند أبي يوسف ومحمد (١) .

وقال أبو حنيفة (رحمة الله) بكراتها كراهة تنزيهية ، لورود حديث  
ينهى عن لحوم الخيل (٢) .

والمشهور عند المالكية : تحريم الخيل (٣) .

وبباح أكل الضب ، واليربوع ، والضبع .

أما الضب : فلما روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال : « دخلت أنا وخالد  
ابن الوليد مع رسول الله (ﷺ) بيت ميمونة (رضي الله عنهما) فأتى بضب  
محنوذ فقيل : هو ضب يا رسول الله فرفع يده ، فقلت : أحرم هو يا رسول  
الله ؟ قال : لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعاقه ، قال خالد :  
فاجتررتة فأكلته ورسول الله (ﷺ) ينظر (٤) » .

(١) معنى المحتاج - ج٤ - ص(٢٦٨) ، المغنى - ج٨ - ص(٦٠٥) ، المطلى -

ج٧ - ص(٣٠٤) ، بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٦ ، ٣٧) ، فتح القدير -

ج٩ - ص(٥٠٤) .

(٢) المصدرين السابقين ونصب الراية - ج٤ - ص(١٩٦ ، ١٩٨) .

(٣) حاشية الدسوقي - ج٢ - ص(١١٥) .

(٤) هي دابة بنت عرس رجلاها أطول من يديها ، مغنى المحتاج - ج٤ -

ص(٢٩٩) ، كشاف القناع - ج٦ - ص(١٩١) .

وأما اليربوع : فيباح لأن عمر (ﷺ) حكم فيه بجفرة ؛ لأن الأصل الإباحة ما لم يرد تحريم (١) .

أما الضبع : فمباح لما روى جابر (ﷺ) قال : « أمرنا رسول الله (ﷺ) بأكل الضبع ، قلت : صيد هو ؟ قال نعم » .

وفى لفظ : هو صيد ، ويجعل فيه كبشاً إذا صاده المحرم (٢) ، ويحرم عند الحنفية هذه الأنواع الثلاثة (٣) .

ويجوز بالإجماع أكل الأنعام ، الإبل والبقر والغنم لإباحتها بنص القرآن الكريم ، كما يجوز أكل الطيور غير الجارحة كالحمام والبط والنعامة والأوز والسمان والدجاج وغير ذلك من فصائل العصافير .

ويحل أكل الوحوش غير الضارية ، كالظباء ، وبقر الوحش ، وحمارة ، لإن النبي (ﷺ) بأكلها .

ويباح أكل الأرنب والجراد ، لثبوت الإباحة في السنة النبوية ويباح دود الطعام والفاكهة وسوس الحبوب ، ودود الخل ، إذا أكل معه ميتاً وطابت به النفس ولم تعافه (٤) .

(١) ونقل عن الحنابلة قول بأنه حرام ؛ لأنه يشبه الغار ، العدة شرح العمدة - ص(٤٤٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه - حديث رقم (٣٨٠) .

(٣) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٩) .

(٤) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٨ ، ٣٩) حاشية الدسوقي - ج٢ - ص(١١٧) ،

معنى المحتاج - ج٤ - ص(٢٩٨) ، المغنى - ج٨ - ص(٦٠٥) ، المحلى -

ج٧ ، ص(٤٠٣) فما بعدها - مسألة ٩٨٩ .

## الفصل الثالث

## في الأدلة على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث

تضافرت الأدلة من كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله (ﷺ) على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث وأجمع أئمة الفقه أن الأصل فى الأطعمة الحل لقوله تعالى : ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً (١) ﴾ ، إلا ما استثنى بنص من القرآن الكريم أو السنة المشرفة .

أولاً من الكتاب :

١- قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ (٢) ﴾ فجعل الطيب حلالاً

قال ابن كثير :

هى صفة من صفات النبى (ﷺ) أنه يحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث (٣)

وقال مقاتل : الطيبات ما أحل لهم من كل شىء أن يصيبوه ، وهو الحلال من الرزق .

وقال سعيد : هى الذبائح الحلال الطيبة لهم .

وسئل الزهري عن شرب البول للتداوى فقال : ليس هو من الطيبات (٤) .

(١) المغنى - ج ١ - ص (٦٤) ، الروض المربع - ص (٤٥٨) .

(٢) سورة المائدة - آية ٤ .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - ج ٢ - ص (١٥) - ط : المكتبة العصرية بيروت

(٤) المصدر السابق .

وقال ابن العربي :

فى قوله تعالى : ( الطَّيِّبَاتُ ) هى ضد الخبيثات ، والطيب ينطلق على

معنيين :

أحدهما : ما يلائم النفس ويلذها .

والثانى : ما أحل الله والخبيث ضده (١)

وقال الشوكانى :

هو ما يستلذه أكله ويستطيه مما أحله الله لبعاده ، وقيل : هى الحلال ،

وقيل الطيبات : الذبائح لأنها طابت بالتذكية (٢) .

وفهم مما سبق أن الآية الكريمة تبيح من الأطعمة كل ما هو طيب ،

وهو ما فيه نفع من غير ضرر بالبدن أو العقل ، ويدخل فى ذلك جميع

الحبوب والثمار ، وجميع الحيوانات إلا ما استثنى كالسباع وغيرها ، ومن

أسباب نزول الآية .

ما نقل عن عدى بن حاتم وزيد بن مهلهل الكائينين سألا رسول الله (ﷺ)

فقالا : يا رسول الله قد حرم الله الميتة ، فماذا يحل لنا منها ؟ فنزلت الآية :

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ .

فالآية تدل بمفهومها على تحريم الخبائث (٣) .

(١) مختصر صحيح مسلم - ص(٣٢٦) ، وأحكام القرآن الكريم لابن العربي - ج٢ -

ص(٥٤٦) - ط/ دار المعرفة - بيروت .

(٢) فتح القدير للشوكانى - ج٢ - ص(١٢) - ط / دار المعرفة - بيروت .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - ج٢ - ص(١٥) .

٢- قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ . . الآية (١) ﴾

روى البخارى عن عطاء بن يسار أنه قال : لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاص فسألته عن صفة رسول الله (ﷺ) فى التوراة ، قال : أجل ؛ والله إنه لموصوف ببعض صفته فى القرآن : يا ايها النبى إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وحرزاً للأمينين ، أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ، ليس بفظ ولا غليظ ، ولا صحاب فى الأسواق ، ولا يدفع بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويغفر ، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، حتى يقولوا لا إله إلا الله ويفتح به أعيناً عمياً وآذاناً صمماً ، وقلوباً غلغلاً (٢)

ومعنى الآية :

أن من صفات النبى (ﷺ) أنه يحل لهم الطيبات أى يحل لهم ما كانوا حرموه على أنفسهم من البحائر ، والسوائب ، والوصائل ، والحام (٣) ،

(١) سورة الأعراف - آية ١٥٧ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى - ج ٦ - ص (٦٤١ ، ٦٥٢) باب ما جاء فى أسماء النبى (ﷺ) وصفاته ، وابن العربى - ج ٢ - ص (٧٩٤) ، فتح القدير للشوكانى - ج ٢ - ص (٢٥٣) .

(٣) البحيرة : هى الناقة تنجب خمسة أبطن ، وكان آخرها ذكراً ، فإذا كان كذلك شقوا أذنها وأعفوها من الركوب والذبح والحمل ، ولا تطرد عن موارد الماء أو المرعى .  
والسائبة : هى التى يتركونها لآلهمتهم ، فلا يتعرض لها أحد .  
والوصيلة : هى التى وصلت إلى عشرة أبطن ، فإن وصلت إلى ذلك ، فلا تذبح ، ولا تضرب ، ولا تمنع من ورود الماء والمرعى .

ونحو ذلك مما كانوا يضيقون به على أنفسهم ، ويحرم عليهم الخبائث ، أى كل ما هو ضار بالبدن والدين .

فكل ما أحل الله تعالى من المآكل فهو طيب نافع فى البدن والدين ، وكل ما حرمه فهو خبيث ضار فى البدن والدين (١) .

قال الماوردى :

فى قوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (٢) .  
قال : جعل الله تعالى الطيب حلالاً ، والخبث حراماً ، فكانت هذه الآية أعم من الأولى ، لأن الأولى مقصورة على إحلال الطيبات ، وهذه تشمل على إحلال الطيبات وتحريم الخبائث ، فجعل الطيب حلالاً ، والخبث حراماً ، وهذا خطاب من الله تعالى لرسوله (ﷺ) يدل على أن الناس سألوه

والحام : هو الفحل من الإبل يضرب الطرب المعدود قبيل عشرة أبطن ، فإذا بلغ ذلك ، قالوا هذا حام أى حمى ظهره ، فلا ينتفع فيه بشيء .

وهذه أنعام حرموها على أنفسهم مع أنها فى الأصل حلال ، هذا فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أبطل ذلك فقال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَّبِعُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ المائدة (١٠٣) ، ولاحظ فى تفسير هذه الآية ومعانى الكلمات .

تفسير ابن كثير - ج ٢ - ص (١٠٠) ، وأحكام القرآن لابن العربي مستقيماً مع البيان شافياً - ج ٢ - ص (٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣) .

(١) تفسير ابن كثير - ج ٢ - ص (٢٣٣) .

(٢) فتح القدير للشوكانى - ج ٢ - ص (٢٥٤) .

عما يحل لهم ويحرم عليهم ، فأمره أن يخبرهم : أنه قد أحل لهم الطيبات ،  
وحرّم عليهم الخبائث (١)

٣- قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ  
اللَّهِ بِهِ . . . الآية (٢) .

قال ابن العربي :

تقدير الآية : قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً مما كنتم تستخيئونهُ إلا  
أن يكون ميتة . . . الآية - فأما غير ذلك من المحرمات - كالمنخنقة (٣)  
واخوانها فهي داخلة تحت الميتة .

وأما غير ذلك من المحرمات كالخمر فهو داخل في الرجس (٤) ، وكذا  
كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير (٥) .  
والغرض من سياق الآية الكريمة :

الرد على المشركين الذين ابتدعوا ما ابتدعوه من تحريم المحرمات  
على أنفسهم بأرائهم الفاسدة من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ونحو ذلك،

(١) الحاوي الكبير - ج١٩ - ص(١٥٨) .

(٢) سورة الأنعام - آية ١٤٥ .

(٣) المنخنقة ك هي التي تختنق بحبل الصائد أو غيره ، والموقوذة : المضروبة حتى  
تموت ، والمتردية : هي التي وقعت من موضع مشرف فماتت ، والنطحية ما تنطاح  
فمات ، وهي الشاة المنطوحة ، وما أكل السبع : أى ما أكله السبع من المشاية ، فتح  
التقدير للشوكاني - ج٢ - ص(٨) فما بعدها - ط / دار المعرفة .

(٤) أحكام القرآن الكريم لابن العربي - ج٢ - ص(٧٦٦ ، ٧٦٧) - ط / دار المعرفة  
- بيروت .

(٥) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن - ج٧ - ص(١٥) - ط / دار الكتاب  
العربي .

فأمر رسوله أن يخيرهم أنه لا يجد فيما أوحاه الله إليه أن ذلك محرم ، وإنما حرم ما ذكر في الآية من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ، وما أهل لغير الله به ، وما عدا ذلك فلم يحرم ، وإنما هو عفو مسكوت عنه ، فكيف تزعمون أنتم أنه حرام ومن أين حرمتوه ، ولم يحرمه الله ؟ ، وعلى هذا فلا يبقى تحريم أشياء أخرى فيما بعد هذا ، كما جاء النهي عن لحوم الحمر الأهلية ، ولحوم السباع ، وكل ذى مخلب من الطير على المشهور من مذاهب العلماء (١) .

ومن السنة المشرفة :

١- أخرج أبو داود والحاكم عن ابن عباس (رضى الله عنهما) (٢) قال : ﴿ كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذراً ، فبعث الله نبيه وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو (٣) ﴾ .

٢- ما روى عن عاصم بن حمزة (رضي الله عنه) عن علي (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) ﴿ أنه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير (٤) ﴾ .

وفى هذا الحديث الشريف جاء التحريم أصلاً معتبراً .

(١) تفسير القرآن العظيم - ج ٢ - ص (١٧٢) .

(٢) فتح القدير للشوكاني - ج ٢ - ص (١٧٢ ، ١٧٣) .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني - ج ٨ - ص (١٦٩) ، سنن أبي داود - ج ٢ - ص (٣١٩) ط / مصطفى الحلبي - بمصر .

(٤) ولم يخالف إلا الإمام مالك (رحمة الله) فجعل الكل حلالاً ، أحكام القرآن - ج ٢ -

ص (٧٦٧) ، لاحظ الحديث وتخريجه في مختصر صحيح مسلم كتاب الصيد والذباح

ص (١٩٣) ط / دار المعرفة .

٣- ما روى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : قال رسول الله (ﷺ) ﴿خمس يقتلن في الحلّ والحرمّ ، الغراب ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور (١)﴾ .

وفي الحديث دليل على حرمة أكل هذه الدواب لأن المباح لا يقتل بل يذبح ، وهو مستثنى من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا (١) ﴾

٤- وجاء في حيوان الماء الذى لا يعيش إلا فيه أنه طاهر ، حلال أكله ، لقول النبي (ﷺ) فى البحر ﴿ هو الطهور ماؤه ، الحل مبيته (٢) ﴾ ، وحل الأكل يدل على طهارة ، لأن النجس لا يحل أكله (٣) .

٥- ما روى عاصم بن حمزة عن على (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) ﴿ أنه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير (٤) ﴾ .

٦- وروى عن خالد بن الوليد (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (ﷺ) ﴿ حرام عليكم الحمر الأهلية ، وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير (٥) ﴾ .

وفي الحديثين دليل على حرمة الأكل من هذه الحيوانات ، لأنها تضرب بأنيابها ، وتصيد بمخالبها .

(١) صحيح البخارى - ج٣ - ص (١٣) (باب ما يقتل المحرم من الدواب) ط / مطبعة الفجالة - بمصر .

(٢) سورة المائدة - آية ٢ .

(٣) قال الترمذى حديث حسن والعمل به عند أكثر أهل العلم ، سنن الترمذى - ج٤ - ص (٧١) - ط / مصطفى الطبى - بمصر .

(٤) العدة شرح العمدة - ص (٢٤) - ط / كنوز المعرفة - جدة .

(٥) نقله صاحب الحاوى - ج١٩ - ص (٦١) ، وأخرجه الترمذى - ج٤ - ص (٧٣) باب كراهية أكل كل ذى ناب وذى مخلب من الطير أو الحيوان .

(٦) سنن الترمذى - ج٤ - ص (٧٤) .

قال ابن عبد البر : هذه أحاديث صحيحة مجمع على صحتها ، وهى نص صريح فى هذا الباب (١) .

ويعلل للحرمة : بأن طبيعة هذه الحيوانات مذمومة شرعاً ، فيخشى أن يتولد من لحمها شىء من طباعها فيحرم أكلها إكراماً لبني آدم (٢) .

قال ابن حزم : وإذا حرم أكل كلها ، فأكل بعضها حرام ، لأن بعض الحرام حرام للضرورة (٣) .

(١) المجموع - ج ٩ - ص (١٦) ، المغنى - ج ١١ - ص (٦٥) .

(٢) تبيين الحقائق - ج ٥ - ص (٢٩٥) - ط / المطبعة الأميرية - بمصر .

(٣) المحلى لابن حزم - ج ٥ - ص (٣٩٩) - مسألة (٩٢٣) ط / دار التراث -

## الفصل الرابع

## فى المراد بالطيب والخبيث

بعد بيان الأدلة على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث أود أن أبين مفهوم الطيب والخبيث ولا يخلو المراد من الطيب والخبيث من ثلاثة أمور :

الأمر الأول :

أن يراد بالطيب والخبيث الحلال والحرام لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (١) .

يعنى من الحلال . وهذا قول مالك (٢) ، ولا يجوز أن يكون أن يكون هذا مراداً ، لأنهم سألوه عما يحل ويحرم ، فلا يصح أن يقول لهم : الحلال الحلال ، والحرام الحرام ، لأنه لا يكون فيه بيان للحلال ولا للحرام (٣) .

الأمر الثانى :

أن المراد به الطاهر والنجس ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (٤) ، أى طاهراً .

(١) سورة البقرة - آية ٢٦٧ .

(٢) تفسير القرطبي - ج٧ - ص (٣٠٠) ، وقال ابن العربي : نقل عن جماعة أن الخبيث هو الحرام ، وهذا تفسير للغة بالشرع ، والصحيح أن الخبيث ينطلق على معنيين : أحدهما - ما لا منفعة فيه ، كقوله (ﷺ) : ﴿ كما ينفى الكير خبث الحديد ، والثانى : ما تنكره النفس كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ أحكام القرآن - ج١ - ص (٢٣٦) .

(٣) الحاوى الكبير - ج١٩ - ص (١٥٨) .

(٤) سورة النساء - آية ٤٣ .

ولا يجوز أن يكون هذا مراداً ، لأن الطاهر والنجس معروف بشرع آخر ، فلا يكون فى هذا بيان شرعى يغنى عن غيره (١) .

الأمر الثالث :

أن يراد بالطيب والخبيث كل ما كان مستطاب الأكل فى التحليل ، وما هو مستخبث الأكل فى التحريم .

وهذا قول الحنفية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) ، قال ابن قدامة: وما كانت العرب تسميه طيباً فهو حلال ، وما كانت تسميه خبيثاً فهو محرم لقوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِنَّ الْخَبَائِثُ ﴾ (٥) . وهذا هو المراد إذا بطل ما سواه ؛ لأنهم يتوصلون بما استطابوا إلى العلم بتحليله وبما استخبثوه إلى العلم بتحريمه .

وإذا كان هذا أصلاً وصار المستطاب حلالاً ، والمستخبث حراماً وجب أن يعتبر فيه العرف العام ، ولا يعتبر فيه عرف الواحد من الناس ؛ لأنه قد يستطيب ما يستخبثه غيره ، فيصير حلالاً له وحراماً على غيره ، والحلال والحرام ما عم الناس كلهم ، ولذلك اعتبر فيه العرف العام .

ولا يجوز أن يراد به عرف الناس فى جميع الأزمنة ؛ لأنه خاطب به بعضهم دون بعض ، فى بعض الأرض ؛ فاحتيج إلى معرفة من خوطب به الناس ، ومعرفة ما أريد به من البلاد .

(١) نقله الماوردى فى الحاوى - ج ١٩ - ص (١٥٨) .

(٢) حاشية ابن عابدين - ج ٦ - ص (٣٠٥) .

(٣) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (١٥٨) ، المجموع - ج ٩ - ص (٢٥) .

(٤) العدة شرح العمدة - ص (٢٤ ، ٢٥) ، المغنى والشرح الكبير - ج ١١ - ص (٦٤)

(٥) سورة الأعراف - آية ١٥٧ .

## الفصل الرابع

## فى المراد بالطيب والخبيث

بعد بيان الأدلة على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث أود أن أبين مفهوم الطيب والخبيث ولا يخلو المراد من الطيب والخبيث من ثلاثة أمور :

الأمر الأول :

أن يراد بالطيب والخبيث الحلال والحرام لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ (١) .

يعنى من الحلال . وهذا قول مالك (٢) ، ولا يجوز أن يكون أن يكون هذا مراداً ، لأنهم سألوه عما يحل ويحرم ، فلا يصح أن يقول لهم : الحلال الحلال ، والحرام الحرام ، لأنه لا يكون فيه بيان للحلال ولا للحرام (٣) .

الأمر الثانى :

أن المراد به الطاهر والنجس ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (٤) ، أى طاهراً .

(١) سورة البقرة - آية ٢٦٧ .

(٢) تفسير القرطبي - ج ٧ - ص (٣٠٠) ، وقال ابن العربي : نقل عن جماعة أن الخبيث هو الحرام ، وهذا تفسير للغة بالشرع ، والصحيح أن الخبيث ينطلق على معنيين : أحدهما - ما لا منفعة فيه ، كقوله (ﷺ) : ﴿ كما ينقى الكبر خبث الحديد ، والثانى : ما تنكره النفس كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ أحكام القرآن - ج ١ - ص (٢٣٦) .

(٣) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (١٥٨) .

(٤) سورة النساء - آية ٤٣ .

ولا يجوز أن يكون هذا مراداً ، لأن الطاهر والنجس معروف بشرع آخر ، فلا يكون في هذا بيان شرعى يغنى عن غيره (١) .

### الأمر الثالث :

أن يراد بالطيب والخبيث كل ما كان مستطاب الأكل فى التحليل ، وما هو مستخبث الأكل فى التحريم .

وهذا قول الحنفية (١) ، والشافعية (٢) ، والحنابلة (٣) ، قال ابن قدامة: وما كانت العرب تسميه طيباً فهو حلال ، وما كانت تسميه خبيثاً فهو محرم لقوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (٤) .

وهذا هو المراد إذا بطل ما سواه ؛ لأنهم يتوصلون بما استطابوا إلى العلم بتحليله وبما استخبثوه إلى العلم بتحريمه .

وإذا كان هذا أصلاً وصار المستطاب حلالاً ، والمستخبث حراماً ؛ وجب أن يعتبر فيه العرف العام ، ولا يعتبر فيه عرف الواحد من الناس ؛ لأنه قد يستطيب ما يستخبثه غيره ، فيصير حلالاً له وحراماً على غيره ، والحلال والحرام ما عم الناس كلهم ، ولذلك اعتبر فيه العرف العام .

ولا يجوز أن يراد به عرف الناس فى جميع الأزمنة ؛ لأنه خاطب به بعضهم دون بعض ، فى بعض الأرض ؛ فاحتيج إلى معرفة من خاطب به الناس ، ومعرفة ما أريد به من البلاد .

(١) نقله الماوردى فى الحاوى - ج ١٩ - ص (١٥٨) .

(٢) حاشية ابن عابدين - ج ٦ - ص (٣٠٥) .

(٣) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (١٥٨) ، المجموع - ج ٩ - ص (٢٥) .

(٤) العدة شرح العمدة - ص (٢٤ ، ٢٥) ، المغنى والشرح الكبير - ج ١١ - ص (٦٤)

(٥) سورة الأعراف - آية ١٥٧ .

فكان أحق الناس بتوجيه الخطاب إليهم العرب ، لأنهم السائلون  
المجابون (١)

واختلف في المراد بالعرب :

فيري الحنفية والحنابلة : أن المراد بالعرب الذين تعتبر استطابتهم  
واستخبائهم هم أهل الحجاز من أهل الأمصار ؛ لأنهم الذين نزل عليهم  
الكتاب وخوطبوا به وبالمسنة فرجع في مطلق ألفاظهما إلى عرفهم دون  
غيرهم (٢)

قال ابن عابدين وابن قدامة : والذين تعتبر استطابتهم واستخبائهم هم  
أهل الحجاز (٣) ، فوجب أن يعتبر فيه عرف أهل الاختيار ، دون أهل  
الضرورة .

وقال الشافعية : إنه يرجع في ذلك إلى أهل القرى وذوى اليسار دون  
أهل البوادي (٤)

ولهذا لم يعتبر الفقهاء عرف أهل البوادي ؛ لأنهم للضرورة والمجاعة  
يأكلون ما يجدون .

والاختلاف بينهما من ثلاثة أوجه :

أحدها : بالغنى والفقر ، فيستطيب الفقير ما يستخبئه الغنى .

والثاني : بالبدو والحضر ، فيستطيب أهل البادية ما يستخبئه أهل الحضر .

(١) الحاوى - ج ١٩ - ص (١٥٩) .

(٢) حاشية ابن عابدين - ج ٦ - ص (٣٠٦) .

(٣) المغنى والشرح الكبير - ج ١١ - ص (٦٤) .

(٤) المجموع - ج ٩ - ص (٢٥) .

والثالث : بزمان الجذب وزمان الخصب ، فيستطاب في الجذب ما يستخبث في زمان الخصب (١) .

ومن هذه الأوجه يتضح أن الأوصاف المعنية فيمن يرجع إلى استطابته واستخبائه خمسة :

أحدها : أن يكون عرباً .

والثاني : أن يكونوا في بلادهم .

والثالث : أن يكونوا من أهل الأمصار والقرى دون القلوات .

والرابع : أن يكونوا أغنياء من أهل السعة .

والخامس : أن يكونوا في زمان الخصب والسعة فإذا تكاملت هذه الأوصاف في قوم استطابوا أكل شيء ، كان حلالاً ما لم يرد نص بتحريمه ، وإن استخبثوا أكل شيء كان حراماً ما لم يرد نص بتحليله (٢) .  
ومن هذا العرض يتضح لنا أن الإسلام قد أباح جميع الطيبات لما فيها من المنفعة لهذا لأنه لا يتمكن من العبادة إلا بسلامة البدن ، ولا تحصل سلامة البدن إلا بالأطعمة سواء كانت نباتية أو حيوانية .

وحرم الإسلام في مقابل هذا كل ما هو ضار خبيث كالميتة والدم المسفوح لأن أكله يوجب الطغيان ، وحرم أكل كل ذي ناب من السباع ، لأنها باغية عادية ، واللحم إذا تولد منها صار في الإنسان خلق البغى والعدوان (٣) .

(١) الحاوي الكبير - ج ٩ - ص (١٥٨) ، المجموع - ج ٩ - ص (٢٥) .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام - ج ١٩ - ص (٢٤) - ط / أولى - مكة المكرمة .

## الفصل الخامس

في ما يحل أكله من الحيوانات وما لا يحل

بين أهل العلم أن المقصود من شرعية الذبح أو الصيد هو الأكل ، أو التوصل إليه ، ولقد تواترت الأدلة من القرآن سنة وإجماع الصحابة على حل الأطعمة ، وحرمة بعضها إما أصالة أو لعارض ، واختلفوا في حل بعض الأطعمة المحرمة عند الاضطرار ، ولبيان ما يحل وما يحرم من الأطعمة المباحة والمحرمة نعتد المطالب التالية :

## المطلب الأول

في المحرمات من الأطعمة الحيوانية المنصوص عليها

في القرآن والسنة النبوية

ويشتمل على أربعة فروع :

- ١- المحرمات المنصوص عليها في القرآن والسنة .
- ٢- في حكم لبن الميتة وأنفحتها وبيضها .
- ٣- في أكل الأجنة .
- ٤- في حكم أكل الجراد .

تمهيد :

الأصل فى الأطفمة الإباحة للنصوص الواردة فى كتاب الله تعالى  
وسنة رسوله (ﷺ) إلا ما استثنى بهما .

ودليل ذلك :

قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (١) وقوله  
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالًا طَيِّبًا ﴾ (٢) ، وقوله تعالى :  
﴿ قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ (٣) والطيبات كما أشرنا فى الفصل الأول : هى ما  
تستطيه النفس ، وتميل إليه ، وقال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ  
عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (٤) فلا يحل نجس كالميتة أو الدم .

ومن محاسن الشريعة تحريم المحرمات لما فيها من خبث التغذية  
وانتقال الأمراض ، أو الطباع العدوانية ، فإن اضطر الإنسان إلى تناولها  
أبيحت له بقدر ما تدعو إليه الضرورة .

وجاء فى السنة المشرفة قوله (ﷺ) ﴿ الحلال ما أحله الله فى كتابه ،  
والحرام ما حرم الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو عفو ﴾ (٥) ، وتلا قول الله  
تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (٦)

(١) سورة البقرة - آية ٢٩ .

(٢) سورة البقرة - آية ١٦٨ .

(٣) سورة المائدة - آية ٤ .

(٤) سورة الأنعام - آية ١١٩ .

(٥) سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٣١٩) ، كتاب الأطفمة .

(٦) سورة الأنعام - آية ١٤٥ .

وفى هذا الحديث الشريف دلالة واضحة على أن كل ما لم يبين فى القرآن الكريم ، أو السنة المشرفة تحريمه من المطاعم والمشارب والملابس ، فلا يجوز تحريمها ، فإن الله تعالى قد فصل علينا ما حرم ، فلين كان شىء منها حراماً ، فلا بد أن يكون تحريمه مفصلاً ، كما لا يجوز إباحة ما حرمه الله ، كذلك لا يجوز تحريم ما عفا الله عنه ولم يحرمه (١) .

ولبيان المحرمات من الحيوانات نشرع فى بيان المهام التالية :

### الفرع الأول

فى المحرمات من الحيوان وغيره المنصوص عليه

فى القرآن الكريم والسنة المشرفة

تمهيد :

بين الشارع الحكيم الضار من اللحوم ، وحذر المسلم من اقترابه ، وذلك لأن الجسم يتكون ويبنى من الأطعمة التى يتناولها ، فإذا تناول الإنسان طعاماً خبيثاً ، أدى إلى خبث النفس والعقل .

ولقد جاءت الآية الكريمة من سورة المائدة تبين وتوضح لنا هذه المحرمات فى قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ

(١) المحلى لابن حزم - ج٧ - ص(٣٨٨) ، حاشية النجدى - ج٧ - ص١٥٥ .

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَّتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) .

نلاحظ أن هذه الآية قد ساقَت إلينا أغاب المحرمات ، أما الحيوانات الوحشية ، أو الأهلية مما تعافه النفس ولا تقبله فمرد تحريمه إلى ما جاء من السنة المشرفة (٢) .

أولاً الميتة :

الميتة : ما قد مات ، أو الذى فارقت الروح بغير ذكاة ، وهى :  
الحيوان تزول حياته دون ذبح شرعى ، قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ (٣) والميتة بكسر الميم : الحال التى يقع عليها الموت (٤) .  
وفى الشرع :

هى ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح (٥) .

دليل الحرمة : الميتة محرمة بنصوص القرآن الكريم منها قوله تعالى :  
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ الآية السابقة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ ﴾ (٦) الآية .

وحرمت الميتة لحكم عظيمة منها :

(١) سورة المائدة - آية ٣ .

(٢) بيانه - يأتى تبعاً فى هذا المطلب والمطلب التالى إن شاء الله تعالى .

(٣) سورة المائدة - آية ٣ .

(٤) المعجم الوجيز - ص(٥٩٤) (مات) .

(٥) حاشية النجدي - ج٧ - ص(٤٥٠) .

(٦) سورة البقرة - آية ١٧٣ .

١- لما فيها من أضرار كثيرة ، قال الفخر الرازى : وأعلم أن تحريم الميتة موافق لما فى العقول لأن الدم جوهر لطيف جداً ، فإذا مات الحيوان حنفت أنفه احتبس الدم فى عروقه وتعفن وفسد وحصل من أكله مضار عظيمة (١) .

٢- أن الدم مسرح لكثير من الميكروبات والجراثيم وبموت الحيوان يجمد الدم فى اللحم .

٣- استقذار الطبايع السليمة لها ، والنفور منها وفى حرمتها تكريم للإنسان وتفضيل له ، فلا يلجأ إلا إلى الطعام الطيب .  
قال الأئمة :

إن آية الميتة عامة يخصصها آية أخرى وهى قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ ﴾ وحديث : ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان ﴾ وكيفية تخصيص الحديث الصحيح للقرآن .

قال القاسمى : وإنما أبيحت ميتة السمك والجراد لأنه لا خبث فيه ، فالسمك أصله الماء وهو مطهر ، والجراد قد حصل من غير تولد ولا خبث فى ذاته (٢) .

ويأخذ نفس الحكم السابق فى الحرمة : أن يقطع الأدمى من حيوان قطعة ليأكلها ، فما قطع من الحيوان فهو ميتة .

(١) تفسير الفخر الرازى - ج ١١ - ص (١٣٢) .

(٢) تفسير القاسمى - ج ٣ - ص (٣٨١) ، وأحكام القرآن لابن العربى - ج ١ -

ص (٥١) ج ٢ - ص (٥٣٧)

لقوله (ﷺ) ﴿ ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة (١) ﴾ ، وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ، كانوا يشقون سنام البعير ، ويقطعون قطعة من إليه الشاة وهى حية ، ثم يأكلونها ، فلما جاء الإسلام نهاهم عن ذلك .  
الانتفاع بأجزاء الميتة :

( أ ) بين أئمة الفقه : أن عظم الميتة وقرنها وظفرها وحافرها نجس لا يطهر بحال ؛ لأنه جزء من الميتة ، فدخل فى عموم قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ (١) ﴾ ، والدليل على أنه منها قال تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ \* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٢) ﴾ .

ولأن دليل الحياة الإحساس والألم ، وما به حياة يحله الموت ، فيتجسس به كاللحم .

(ب) وينتفع بصوفها ، ووبرها ، وشعرها ، وريشها ؛ لأنه لا روح فيه ، فلا يحله الموت ، لأن الحيوان لا يألم بأخذه ، ولأنه لو كانت فيه حياة لتجسس بفصله من الحيوان فى حياته (٤) .

(ج) الانتفاع بجلدة الميتة :

اختلف الفقهاء فى طهارة جلد ما كان طاهراً حال الحياة على قولين :

(١) سنن أبى داود - ج ٢ - ص (١٠٠) ، باب ما قطع من البهيمة وهى حية ، وفى

سنن ابن ماجه - ج ٢ - ص (١٠٧٢) ، باب ما قطع من الحى فهو ميت .

(٢) سورة المائدة - آية ٣ .

(٣) سورة يس - الآيتان ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) الكافى لابن قدامه - ج ١ - ص (٤٠) .

## القول الأول :

أن جلود الميتة نجسه ولا تطهر بالدباغ وهذا هو المشهور من مذاهب المالكية والحنابلة (١) .

## القول الثاني :

أنه يجوز الانتفاع بجلد ما كان طاهراً حال الحياة ، وهو قول الحنفية والشافعية والظاهرية ، وهو قول للمالكية والحنابلة .

أدلة من قال بعدم طهارته :

١- قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ (٢) والجلد منها .

٢- ما روى عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن حكيم قال : قرئ علينا كتاب رسول الله (ﷺ) فى أرض جهينة : ﴿ أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ﴾ (٣) ، وفى الحديث دليل على عدم الانتفاع بجلد الميتة لأنه جزء منها .

٣- ولأنه جزء من الميتة نجس بالموت ، فلم يطهر كاللحم (٤) .

نوقشت هذه الأدلة :

١- بأن الآية عامة خصصتها الأدلة من السنة النبوية الشريفة ومنها : حديث ﴿ هلا انتفعتم بإهابها ﴾ .

(١) حاشية الخرشى - ج ٢ - ص (٢٧) ، المجموع - ج ١ - ص (٢٢٢) ، والحاوى الكبير - ج ١ - ص (٥٩) ، الكافى لابن قدامة - ج ٢ - ص (٤١) .  
(٢) سورة المائدة - آية ٣ .

(٣) سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٣٨٧) ، سنن ابن ماجه - ج ٢ - ص (١١٩٤) .

(٤) الكافى لابن قدامة - ج ٢ - ص (٤٠) ، المغنى - ج ١ - ص (٥٦) ، والإهاب : هو الجلد من البقرة والغنم والوحش ما لم يدبغ ، الحاوى الكبير - ج ١ - ص (٥٨) .

٢- أما الحديث فقد قال فيه الترمذى إنه مرسل ، ولقد ترك الإمام أحمد العمل به لما فيه من الاضطرابات فى إسناده ، فقد جاء النص على ذلك فى الكافى بعد سوق الحديث ، قوله : ﴿ ثم تعجب منه ﴾ .

كما أنه كتاب ، وأخبار السماع أولى (١) .

٣- وأما القياس على اللحم فإنه لا يتأتى ، لأنه قياس فى مقابلة النص ، والدباغ يطيب الجلد ويمحق اللحم .

واستدل الحنفية ومن وافقهم على طهارة جلد مأكول اللحم بعد ديبغه

بما يلى :

١- ما روى عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ﴿ أيما إهاب دبغ فقد طهر (١) ﴾

٢- ما روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وجد شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، فقال (صلى الله عليه وسلم) ﴿ ألا أخذوا إهابها فديغوه ، فانتفعوا به ؟ قالوا : إنما ميتة ، قال : ﴿ إنما حرم أكلها (٢) ﴾ .

ففى هذين الحديثين دلالة واضحة على طهارة الجلود بالدباغ .

(١) بدائع الصنائع - ج١ - ص (٨٥) ، المغنى - ج١ - ص (٥٦) ، الحاوى الكبير - ج١ - ص (٥٨) ، المجموع - ج١ - ص (٢٢٢) ، المحلى لابن حزم - ج١ - ص (١١٨) .

(٢) صحيح مسلم - ج١ - ص (٢٧٧) ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، ولم يخرجها البخارى . سنن أبى داود - ج٢ - ص (٣٨٦) .

(٣) صحيح البخارى - ج٢ - ص (١٥٨) من كتاب الزكاة ، وصحيح مسلم - ج١ - ص (٢٧٦) ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ من كتاب الحيض .

## القول الأول :

أن جلود الميتة نجسه ولا تطهر بالدباغ وهذا هو المشهور من مذاهب المالكية والحنابلة (١) .

## القول الثاني :

أنه يجوز الانتفاع بجلد ما كان طاهراً حال الحياة ، وهو قول الحنفية والشافعية والظاهرية ، وهو قول للمالكية والحنابلة .

أدلة من قال بعدم طهارته :

١- قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (٢) والجلد منها .

٢- ما روى عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن حكيم قال : قرئ علينا كتاب رسول الله (ﷺ) في أرض جهينة : ﴿ أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ﴾ (٣) ، وفي الحديث دليل على عدم الانتفاع بجلد الميتة لأنه جزء منها .

٣- ولأنه جزء من الميتة نجس بالموت ، فلم يطهر كاللحم (٤) .

نوقشت هذه الأدلة :

١- بأن الآية عامة خصصتها الأدلة من السنة النبوية الشريفة ومنها : حديث ﴿ هلا انتفعتم بإهابها ﴾ .

(١) حاشية الخرشي - ج ٢ - ص (٢٧) ، المجموع - ج ١ - ص (٢٢٢) ، والحاوي الكبير - ج ١ - ص (٥٩) ، الكافي لابن قدامة - ج ٢ - ص (٤١) .  
(٢) سورة المائدة - آية ٣ .

(٣) سنن أبي داود - ج ٢ - ص (٣٨٧) ، سنن ابن ماجه - ج ٢ - ص (١١٩٤) .

(٤) الكافي لابن قدامة - ج ٢ - ص (٤٠) ، المغني - ج ١ - ص (٥٦) ، والإهاب : هو الجلد من البقرة والغنم والوحش ما لم يدبغ ، الحاوي الكبير - ج ١ - ص (٥٨) .

٢- أما الحديث فقد قال فيه الترمذى إنه مرسل ، ولقد ترك الإمام أحمد العمل به لما فيه من الاضطرابات في إسناده ، فقد جاء النص على ذلك في الكافي بعد سوق الحديث ، قوله : ﴿ ثم تعجب منه ﴾ .

كما أنه كتاب ، وأخبار السماع أولى (١) .

٣- وأما القياس على اللحم فإنه لا يتأتى ، لأنه قياس في مقابلة النص ، والدباغ يطيب الجلد ويمحق اللحم .

واستدل الحنفية ومن وافقهم على طهارة جلد مأكول اللحم بعد دبغـه

بما يلي :

١- ما روى عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ﴿ أيما إهاب دبغ فقد طهر ﴾ (٢) .

٢- ما روى عن ابن عباس (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وجد شاة ميتة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، فقال (صلى الله عليه وسلم) ﴿ ألا أخذوا إهابها فدبغوه ، فانتفعوا به ؟ قالوا : إنما ميتة ، قال : ﴿ إنما حرم أكلها ﴾ (٣) . . .

ففي هذين الحديثين دلالة واضحة على طهارة الجلود بالدباغ .

(١) بدائع الصنائع - ج ١ - ص (٨٥) ، المغنى - ج ١ - ص (٥٦) ، الحاوى الكبير -

ج ١ - ص (٥٨) ، المجموع - ج ١ - ص (٢٢٢) ، المحلى لابن حزم - ج ١ - ص (١١٨) .

(٢) صحيح مسلم - ج ١ - ص (٢٧٧) ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، ولم يخرجـه البخارى . سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٣٨٦) .

(٣) صحيح البخارى - ج ٢ - ص (١٥٨) من كتاب الزكاة ، وصحيح مسلم - ج ١ - ص (٢٧٦) ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ من كتاب الحيض .

ومن المعقول :

ولأن العادة جارية بين المسلمين لبس جلد الثعلب ، والفنك ، والسمور  
(<sup>١</sup>) ونحوها في الصلاة وغيرها من غير نكير فدل على الطهارة .

ولأن نجاسة الميتات لما فيها من الرطوبات والدماء السائلة وأنها تزول  
بالدباغ ، فتطهر كالثوب النجس إذا غسل (<sup>٢</sup>)  
قال الكاساني :

ولا حجة لهم في الآية والحديث ، لأن الآية عامة خصصها الحديث ،  
وليس لهم في الحديث حجة ، لأن الإهاب في اللغة اسم لجلد لم يدبغ قاله  
الأصمعي (<sup>٣</sup>) .

ومن هنا كان القول بطهارة جلود الميتة التي كانت طاهرة حيال الحياة  
هو القول الأولي بالقبول ، لأن جلد الميتة طاهر طراً عليه ما ينجسه وهو  
الموت ، فيظهر بالدباغ .  
جلد الكلب والخنزير :

وللفقهاء أقوال في طهارة الكلب والخنزير بيانها كالتالي :

القول الأول : يرى الحنفية والحنابلة في قول : أن جميع الجلود تطهر  
إلا جلد الخنزير (<sup>٤</sup>) .

(<sup>١</sup>) السمور : حيوان يرى يشبه القط يتخذ جلده فراء ثميناً ، والفنك : من جنس الثعالب  
ذات ناب ، فروتها من أطيب أنواع الفراء ، وهو محرم أكله ، وقال أحمد : لا إس  
بأكله إن لم يكن له ناب ، الاختيار لتعليل المختار - ج ٥ - ص (١٤) ، حاشية  
النجدي - ج ٧ ص (٤٢٠) .

(<sup>٢</sup>) فتح القدير - ج ١ - ص (٩٢ ، ٩٣) .

(<sup>٣</sup>) بدائع الصنائع - ج ١ - ص (٨٥) .

(<sup>٤</sup>) المصدر السابق ، والكافي لابن قدامة - ج ١ - ص ٤١ ، قال ابن قدامة : ولا يطهر  
جلد ما كان نجساً ، وأضاف جلد السباع والتمور .

القول الثاثنى : أن جميع الجلود تطهر ما عدا الكلب والخنزير ، وهو قول الشافعية (١) .

القول الثالث : طهارة جميع الجلود بالدبغ ، قال : ولو أنها جلد خنزير وهو رأى ابن حزم الظاهرى (٢) .

١- استدلل ابن حزم على طهارة الجلود بما يلى :

١- قوله (؎) " أئما إهاب دبغ فقد طهر " .

٢- قوله (؎) " طهور كل إهاب دبأغه (٣) " .

وجه الدلالة :

فى الحديثين دلالة واضحة على طهارة الجلود عامة ، وقد جاء الأمر فيها عاماً دون تخصيص حيوان دون آخر .

ويناقش هذا : بأن هذه الدلالة عامة مخصوصة بغير الكلب والخنزير (٤) .

٢- واستدل الحنفية بطهارة جميع الجلود ما عدا الخنزير :

بعموم قوله (؎) " أئما إهاب دبغ فقد طهر " .

ويستثنى الخنزير : لأن نجاسته ليست لما فيه من الدم والرطوبة بل

هو نجس العين ، فكان وجود الدبأغ فى حقه والعدم بمنزله واحدة .

أما الكلب : فيجوز الانتفاع بجلده .

(١) المجموع - ج١ - ص٢١٧ ، الحاوى الكبير - ج١ - ص٥٩ .

(٢) المحلى لابن حزم - ج١ - ص١١٨ - م/١٢٩ .

(٣) نصب الرأية لتخريج أحاديث الهدأية - ج١ - ص١١٨ .

(٤) المجموع - ج١ - ص٢٢١ ، الحاوى الكبير - ج١ - ص٥٩ .

العلة في ذلك : أنه حيوان يجوز الانتفاع به حياً ، فجاز أن يطهر جلده بالدباغ كالبغل والحمار .

ولأنه حيوان مختلف في جواز أكله فوجب أن يطهر جلده بالدباغ قياساً على الضبع (١) .

٣- واستدل الشافعية :

بعموم قوله (ﷺ) " لا تتنعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " .

ولأنه حيوان نجس في حياته فلم يطهر جلده بالدباغ (٢) .

ولأنه كل ما لم يطهر من الخنزير ، لم يطهر من الكلب كاللحم .

ولأن النجاسة إنما تزول بالمعالجة إذا كانت طارئة على محل طاهر كالثوب النجس ، فأما إذا كانت لازمة لوجود العين في ابتداء ظهورها فلا يطهر بالمعالجة كالعذرة والدم ، ونجاسة الكلب والخنزير لازمة لا طارئة .  
ويجاب على أدلة الحنفية :

بأن عموم قوله (ﷺ) " أيما إهاب دبح فقد طهر " مخصوص بما استدل به الشافعية .

وأما القياس على البغل والحمار والضبع ، فالمعنى فيهم طهارتهم أحياء (٢) .

(١) بدائع الصنائع - ج١ - ص ٨٥ .

(٢) الحاوي الكبير - ج١ - ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق ، المجموع - ج١ - ص ٢٢١ .

الرأى الراجح :

ومن هنا كان الرأى الشافعية هو الأولى من باب الاحتياط ، حتى وإن كان الكلب منتفعاً به فى الحراسة والصيد ، إلا أن إباحة الانتفاع به فى الصيد والحراسة ، ولا تؤدى إلى طهارة جلده أو لحمه ، والله أعلم .

ثانياً : من المحرمات فى الحيوان

" الدم "

والدم الذى عنته الآية ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ (١) المراد به : الدم المسفوح لقوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ (٢) فالدم المطلق جاء فى سورة البقرة والمائدة ، وقيدته سورة الأنعام .

وقال الجصاص :

أن الألف واللام فى الدم فى سورة المائدة للعهد أى للعهد المذكور فيما تقدم من قوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ، وقوله ﴿ مَسْفُوحًا ﴾ " أكلت لنا ميتتان ودمان " توكيد لمقضى قوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ فإن الكبد والطحال ليسا بمسفوحين (٣) .

وقال القرطبي :

ولقد اتفق الفقهاء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ، ولا ينتفع به ، ولا يجوز استعماله ويعفى عما خالط اللحم مما تعم به البلوى .

(١) الآية (٣) من سورة المائدة .

(٢) الآية (١٤٥) من سورة الأنعام .

(٣) أحكام القرآن للجصاص - ج٣ - ص٢٩٦ .

روت السيدة عائشة ( أم المؤمنين - رضى الله عنها ) قالت : " كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله (ﷺ) تغلوا الصفرة من الدم فنأكل ولا نذكره (١) .

كما اتفق الفقهاء على أن الدم كثيره نجس لا يجوز الصلاة به ويعفى عن القليل (٢) .  
ونقل ابن العربي :

الإجماع على أن الدم المحرم هو الدم المسفوح ، قال : اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس لا يؤكل ولا ينتفع به ، وقد عينه الله تعالى ها هنا مطلقاً ، وعينه فى سورة الأنعام مقيداً بالمسفوح ، وحمل العلماء ها هنا المطلق على المقيد إجماعاً .

وروى عن عائشة (رضى الله عنها) أنها قالت : لو لا أن الله تعالى قال : ﴿ أو دماً مسفوحاً ﴾ لتتبع الناس ما فى العروق.

ثم اختلف الناس فى تخصيص هذا العموم فى الكبد والطحال ؛ فمنهم من قال : إنه لا تخصيص فى شىء من ذلك ، قاله مالك ، ومنهم من قال : هو مخصوص فى الكبد والطحال ، قاله الشافعى : والصحيح أنه لم يخص ، وأن الكبد لحم يشهد بذلك العيان الذى لا يعارضه بيان ولا يقتصر إلى برهان (٣) .

(١) تفسير القرطبي - ج٢ - ص ٢٢١ .

(٢) بدائع الصنائع - ج١ - ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، المجموع ج٢ - ص ٥٥٧ ، بداية المجتهد - ج١ - ص ٣٧٩ ، حاشية الخرشى - ج٢ - ص ٢٧ ، المحلى لابن حزم - ج٧ - ص ٣٨٩ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي - ج١ - ص ٥٢ ، ٥٤ .

والمنفوق عن ابن حزم :

أن الدم محرم لا يحل أكله مسفوحاً أو غير مسفوح .

قال ابن حزم : وأما الدم فإن قوماً حرموا المسفوح وحده وهو الجارى لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ قالوا : فإنما حرم المسفوح فقط .

قال : وهذا استدلال منهم موضوع فى غير موضعه ، لأن الآية التى احتجوا بها فى سورة الأنعام ، وهى مكية والآية التى تلونا من سورة المائدة ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ مدنفة من آخر ما نزل ، فحرم فى مكة فى أول الإسلام الدم المسفوح ، ثم حرم بالمدينة الدم كله جملة واحدة ، فمن لم يحرم إلا الدم المسفوح فقد أحل ما حرمه الله تعالى فى الآية الأخرى ، ومن حرم الدم جملة فقد أخذ بالآيتين جميعاً (١) .

ثالثاً : من المحرمات من الحيوان :

لحم الخنزير

الخنزير : حيوان ضيق العين ، ضيق الجفن ، محدد النظر ، العين تكرهه ، له نابان كنابى الفيل يضرب بهما ، ورأس كراس الجاموس ، يعيش على أكل القاذورات ، وهو من الحيوانات الخبيثة ، حيث أثبت الطب أنه يحمل أمراضاً خطيرة لتناول لحمه وشحمه .

جاء فى تفسير المنار :

ولحم الخنزير قذر لأن أسهى غذائه القاذورات والنجاسات ، وهو ضار فى جميع الأقاليم ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة وأكل لحمه من أسباب

(١) المحلى لابن حزم - ج٧ - ص ٣٨٩ - م/ ٩٨٩ .

الدودة الوحيدة " الدودة الشريطية (١) القتالة ، ويقال إن له تأثيراً سيئاً فى العفة والغيرة (٢) .

قال ابن العربي : اتفقت الأمة على أن لحم الخنزير حرام بجميع أجزائه (٣) .

وقال ابن حزم : لا يحل أكل أى شىء من الخنزير ، لا لحمه ولا شحمه ، ولا جلده ، ولا عصبه ، وغضروفه ، ولا حشوته ، ولا مخه ، ولا عظمه ، ولا رأسه ، ولا أطرافه ، ولا يجوز استعمال شعره لا فى خرز ولا غيره ، الذكر والأنثى والصغير والكبير فيه سواء (٤) .

وعلى هذا إجماع أهل العلم من الأئمة الأعلام .

قال ابن قدامة : ويحرم الخنزير لنص الله تعالى على تحريمه ، قال الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَّ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ (٦) .

(١) طولها يختلف من (٧) أقدام إلى عشرة ، وهى مقسمة عدة أقسام تبلغ إلى (٨٥٠) وفى أقسامها الخلفية توجد أعضاء التناسل ، قالوا الأنثى الواحدة من هذه الديدان تضع نحو (١٥٠٠) جنين ، فتوزع أجننتها فى الدورة الدموية إلى جميع أجزاء الجسم ، مجلة المنار المجلد السادس - ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار للشيخ / محمد عبده تأليف محمد رشيد رضا - ج ٢ - ص ٩٨ - ط / محمد على صبيح وأولاده بمصر .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي - ج ١ - ص ٥٤ .

(٤) المحلى لابن حزم - ج ٧ - ص ٣٨٨ - م / ٩٨٩ .

(٥) الآية (٣) من سورة المائدة .

(٦) الآية (١١٥) من سورة النحل .

ثم اختلفوا فى نجاسته :

عند جمهور الفقهاء : أنه نجس بجميع أجزاءه .

وقال مالك : أنه طاهر ، وكذلك كل حيوان عنده ؛ لأن عله الطهارة عنده هى الحياة ، وعله النجاسة الموت (١) .

أما شعره : فجمهور الفقهاء على حرمة الانتفاع به .

وقال أبو حنيفة : يجوز الانتفاع به لخرز ، قال الأوزاعي : ولا بأس أن يخاط شعره .

فقد روى أن رجلاً سأل رسول الله (ﷺ) عن الخرازة بشعر الخنزير فقال : لا بأس بذلك .

قال القرطبي : وقد كانت الخرازة موجودة على عهد رسول الله (ﷺ) ، ولا يعلم أن رسول الله (ﷺ) أنكرها ولا أحداً من الأئمة بعده وما أجازة رسول الله (ﷺ) فهو كابتداء الشرع منه (٢) .

أما جلده :

فقد أشرنا إلى أنه لا يطهر عند الجمهور ، لكونه رجساً فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ فقد حكم الله برجسيته كله ، والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة فى كل ، لأن نجاستها لازمة لا طارئة (٣) .

(١) المغنى لابن قدامة - ج ١١ - ص ٧٨ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص - ج ١ - ص ١٥٣ ، تفسير القرطبي - ج ٢ - ص ٢٢٣ .

(٣) لاحظ - ص ١٩٣ من هذا البحث .

رابعاً : من المحرمات من الحيوان :

ما أهل لغير الله به :

أى ما ذبح فنكر عليه اسم غير الله ، فهو حرام ، لأن الله تعالى أوجب أن تذبح مخلوقاته على اسمه العظيم ، فمتى عدل بها عن ذلك وذكر عليها اسم غيره من صنم ، أو طاغوت ، أو وثن أو غير ذلك من سائر المخلوقات فإنها حرام بالإجماع (١) .

قال ابن عباس (رضي الله عنهما) : المراد ما ذبح للأنصاب والأوثان ، لا ما ذكر عليه اسم المسيح (٢) .

ولا خلاف بين الفقهاء أن المسلم إذا ذكر اسم غير الله على الذبيحة ، فإن ذبيحته محرمة لا تؤكل .

ولكنهم اختلفوا في الكتابي إذا ذكر اسم غير الله على الذبيحة هل تؤكل

أم لا ؟

فيرى جمهور الفقهاء أنها تؤكل ، للنص على الإباحة في قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ ﴾ (٣) ، وما روى أن الصحابة (رضوان الله عليهم) سألوا رسول الله (ﷺ) فقالوا : " إن قوماً من الأعراب يأتونا باللحم ولا ندرى أسموا عليه أم لا ؟ " .

فقال (ﷺ) " سموا أنتم وكلوا (٤) " .

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - ج ٢ - ص ٨ .

(٢) تفسير القرطبي - ج ٢ - ص ٢٢٤ .

(٣) الآية (٥) من سورة المائدة .

(٤) صحيح البخارى - ج ٣ - ص ٧٣ كتاب الصيد والذبائح .

وقال بعضهم : أنها لا تؤكل ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

خامساً : المنخقة :

وهي التي تموت بالخنق ، إما قصداً ، وإما اتفاقاً بأن تتخبل في وثاقها فتموت به فهي حرام ، وحكمها حكم الميتة ، وقد كان عرب الجاهلية يبيحون أكلها فلما جاء الإسلام حرم ذلك .  
وحرمت المنخقة وأخواتها :

لأن الحيوان المأكول لا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بالذبح والنحر ، ولهذا حرمت الميتة ؛ لأن المحرم هو الدم المسفوح ، وهو فيها قائم ، ولذا لا يطيب مع قيامه ولهذا يفسد في أدنى مدة ما يفسد في مثلها المذبوح ، وكذا الموقوذة والمتردية والنطيحة<sup>(٢)</sup> .  
سادساً : الموقوذة :

وهي التي تضرب بشيء ثقيل غير محدد حتى تموت ، قال قتادة : كلن أهل الجاهلية يضربونها بالعصى حتى إذا ماتت أكلوها .  
وفي الصحيح أن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول الله :  
إنى أرمى بالمعراض الصيد فأصيب ، قال : إذا رميت بالمعراض فخرن فكله ، وإن أصاب بعرضه فهو وفيذ فلا تأكله<sup>(٣)</sup> .

(١) الآية (٣) من سورة المائدة .

(٢) بدائع الصنائع - ج٥ - ص٤١ ، البحر الزخار - ج٥ - ص٣٠٩ .

(٣) صحيح البخارى - ج٧ - ص١١٠ ، صحيح مسلم - ج٣ - ص١٥٣٠ ، باب الصيد والذباح .

وقد أجمع الفقهاء على أنها إن ماتت بالضرب دون أن تذكى فهي ميتة لا يحل أكلها ، والسبب في الحرمة ما قلناه في المنخقة (١) :

سابعاً المتردية :

هى التى تقع من شاهق أو موضع عال ، فتموت بذلك ، فلا تحل .

قال ابن عباس : المتردية التى تسقط من جبل .

وقال قتادة : هى التى تتردى فى بئر .

وقال السدى : هى التى تقع من جبل أو تتردى فى بئر .

وكذا من ضربت بسهم فوقعت فى الماء ، وذلك لأننا لا ندرى أماتت من السهم أم من الماء .

ثامناً : النطيحة :

وهى التى ماتت بسبب نطح غيرها لها ، فهى حرام ، وإن جرحها القرن وخرج منها الدم ، ولو من مذبحتها ، وقد تموت الناطحة ، وحكمها حكم المنطوحة .

تاسعاً : ما أكل السبع :

أى ما عدا عليها أسد أو فهد أو نمر أو ذئب ، أو كلب ، فأكل بعضها فماتت بذلك فهى حرام ، وإن كان قد سال منها الدم ، ولو من مذبحتها ، فلا

(١) بدائع الصنائع - ج٥ - ص٤٦ ، حاشية الدسوقى - ج٢ - ص١١٣ ، المجموع -

ج٢ - ص٥٤٣ ، المغنى لابن قدامة - ج١١ - ص٦١ ، المحلى لابن حزم - ج٧ -

ص٤٥٨ .

تحل بالإجماع ، وقد كان أهل الجاهلية يأكلون ما أفضل السبع من الشاة أو البعير أو البقرة أو نحو ذلك ، فحرم الله ذلك على المؤمنين (١) .

الحكمة من تحريم الحيوانات :

أن الحيوان لا يطيب إلا بالذبح (٢) ، ولا تطيب هذه الحيوانات إلا بذبحها ولذا جاء الاستثناء في نهاية الآية ﴿ إِبْرًا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ .

وقد اختلف العلماء في المراد بالاستثناء على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه مختص بقوله " ما أكل السبع " ، ويكون المعنى : حرمت عليكم هذه المذكورات إلا ما أدركتم ذكاته مما أكل السبع فيكون حلالاً وليس هذا بشيء لاتفاق السلف على خلافه (٣) .

القول الثاني : أنه استثناء من التحريم لا من المحرمات التي ذكرها الله في قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ الآية ، لأن الميتة لا ذكاة لها ولا الخنزير .

قال ابن العربي : وهو استثناء مقطوع عما قبله غير عائد إلى شيء من هذه المذكورات ، وذلك مشهور في لسان العرب ، يجعلون إلى بمعنى لكن - أي لكن ما ذكيتم - مما أحله لكم بالتذكية كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِبْرًا خَطَاً ﴾ (٤) معناه : لكن إن قتله خطأ (٥) .

(١) تفسير القرآن العظيم - ج٢ - ص ١٠، ١١ ، أحكام القرآن لابن العربي - ج٢ - ص ٥٣٨ .

(٢) لاحظ : الحكمة من التحريم في بدائع الصنائع - ج٥ - ص ٤١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص - ج٣ - ص ٣٩٩ .

(٤) الآية (٩٢) من سورة النساء .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي - ج٢ - ص ٥٣٩ .

ورد ذلك : بأن حق الاستثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدم من الكلام ، ولا يجعل منقطعاً إلا بدليل يجب التسليم له ولم يوجد (١) .

القول الثالث : قاله جمهور العلماء : أنه استثناء متصل وهو ظاهر الاستثناء ، ولكنه يرجع إلى ما بعد قوله تعالى : " وما أهل لغير الله به المنخقة إلى ما أكله السبع ، وذلك إذ أمكن تداركه وفيه حياة مستقرة " .

وهذا هو الرأي الراجح ، وهو اختيار الجصاص وابن العربي ، وابن كثير ، لأن الأصل الاتصال ولا صارف عنه ، ولأن هذا القول يتفق وما قاله الفقهاء من عمل الزكاة في المرجو من هذه المذكورات .

قال ابن كثير : وهو عائد على ما يمكن عوده عليه مما انعقد سبب موته ، فأمكن تداركه بزكاة وفيه حياة مستقرة .

وقال ابن عباس (رضي الله عنه) في قوله (إلا ما ذكيتم) يقول : إلا ما ذبحت من هؤلاء وفيه روح فكلوه .

وقال علي (رضي الله عنه) : إذا أدركت زكاة الموقوذة والمتردية والنطيحة وهي تحرك يداً أو رجلاً فكلها .

وقال الحسن وقتادة والضحاك : إن الزكاة متى تحركت بحركة تدل على بقاء الحياة بعد الذبح فهي حلال وهو مذهب جمهور الفقهاء به قال حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل (٢) .

(١) تفسير القرطبي - ج ٦ - ص ٥٠ ، الأطنمة د/ عبد الله الطريقي - ص ٣٩٤ .

(٢) تفسير ابن كثير - ج ٢ - ص ١١ ، بدائع الصنائع - ج ٥ - ص ٥٠ ، المجموع -

ج ٩ - ص ٩٢ ، المغنى - ج ١١ - ص ٦١ .

وقال مالك : إذا شق السبع بطنها فلا أرى أن تؤكل ، وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم ، ونقل عنه أنها تؤكل (١) .

قال الخرشي : فإن الزكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ المقاتل (٢) ، أما لو أصاب شيء من ذلك بغير إنفاذ شيء من المقاتل عملت فيها الزكاة ، ولو آيس من حياتها ، ومذهب مالك : أن الاستثناء متصل أى إلا ما كانت ذكاتكم عاملة فيه ، والذي تعمل الزكاة فيه هو الذى لم تنفذ مقاتله (٣) .

عاشراً : ما ذبح على النصب :

أى ما ذبح من الحيوانات على الحجارة التى كانت منصوبة حول الكعبة (شرفها الله) ، وقد كانت الرعب فى جاهليتها يذبحون عندها ، قال ابن جريح : وهى ثلثمائة وستون نصباً ، وقد كانوا يشرحون اللحم ويصنعونه على النصب ، فنهى الله المؤمنين عن هذا الصنيع وحرم عليهم أكل هذه

(١) المنقى شرح الموطأ - ج ٣ - ص ١١٤ .

(٢) والمقاتل خمسة : بقطع نخاع ، ونثر دماغ ، أو حشوه ، وفرى ودج ، وتقب مصران .

١- فقطع النخاع : أى المخ الأبيض فى فقر العنق أو الظهر .

٢- ونثر الدماغ : أى ما تحوزه الجمجمة .

٣- ونثر الحشوة : هى كل ما حواه البطن من الكبد والطحال والقلب .

٤- وفرى ودج : أى قطع بعضه عن بعض .

٥- وتقب مصران : أى خرقة سواء كان من أعلاه أو أسفله .

٦- حاشية الخرشي - ج ٢ - ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق وحاشية الدسوقي - ج ٢ - ص ١١٣ .

الذبائح التى فعلت عند النصب حتى ولو كان يذكر عليها اسم الله فى الذبح عند النصب وهو من الشرك الذى حرمه الله ورسوله (١) .

هذه هى المحرمات التى تتعلق بالحيوان مأكولاً أو غير مأكول ،  
والحرمة واضحة فى خنثه وضرره بالإنسان .

### الفرع الثانى

فى حكم لبن الميتة وأنفحتها (٢) وبيضها

أولاً : لبن الميتة :

يرى الحنفية أن لبن الميتة طاهر وهو قول داود الظاهرى (٣) ويرى  
المالكية والشافعية والحنابلة أنه نجس تناول (٤) .  
استدل الجمهور :

بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (٥) وهذه ميتة واللبن جزء لا  
يتجزأ منها .

(١) ويضاف إلى ما تقدم (وأن يستسموا بالأزلام) وهى الأقداح التى كانوا يستسمون  
عليها وقد كانت ثلاثة أقدام مكتوب على أحدها : أفل ، وعلى الآخر : لا تفعل ،  
والثالث : غفل ليس عليه شيء ، وهى محرمة لأنها تستعمل فى الامتخارة تارة وفى  
القمار تارة أخرى فحرم الله ذلك وأمر المؤمنين أن يردوا أمورهم إليه ، تفسير القرآن  
العظيم - ج ٢ - ص ١٢ .

(٢) إنفحة بكسر الهمزة : جزء من معدة صغار العجول والجداء ونحوهما ، وهى مادة  
خاصة تستخرج من الجزء الباطنى من معدة الرضيع من العجول ونحوها بها خميرة  
تجبن اللبن جمعها (أنافح) ، المعجم الوجيز - ص ٦٦٦ - مادة (نفخ) .

(٣) تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص ٥٠٠٢ ، بدائع الصنائع - ج ٥ - ص ٤٣ .

(٤) حاشية الخرشى - ج ١ - ص ٢٤٤ ، المجموع ج ١ - ص ٢٤٤ ، المغنى - ج ١ -  
ص ٦١ .

(٥) الآية (٣) من سورة المائدة .

ومن المعقول : أن لبن الميئة نجس لأنه مائع فى وعاء نجس فتنجس به ، أشبه ما لو حلب فى إناء نجس (١) .  
واستدل الحنفية :

بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ (٢) فاقترنت الآية شيئين :  
الأول : أن اللبن لا يموت ، فلا يحرمه موت الحيوان .

الثانى : أن الله تعالى أخبر بخروجه من بين فرث ودم وهما نجسان وهو طاهر ، فلو كانت المجاورة للخلة تؤثر لأثرت هنا .  
وقد استنبطوا من الآية :

١- أن الآية الكريمة وصفته بأنه خالصاً ، فعلى هذا لا يشوبه شىء من النجاسة .

٢- أنه وصف بكونه سائغاً لشاربين ، والحرام لا يسوغ لمسلم (٣) .

والثالث : أنه سبحانه وتعالى منّ علينا بذلك إذ الآية خرجت مخرج المنة ، والمنة بالحلال لا بالحرام (٤) .

ويرد على الجمهور :

بأن اللبن لا يكون بمنزلة من جعل فى وعاء نجس .

(١) المغنى - ج١ - ص ٦١ .

(٢) الآية (٦٦) من سورة النحل .

(٣) بدائع الصنائع - ج٥ - ص ٤٣ .

(٤) بدائع الصنائع - ج٥ - ص ٤٣ .

والفرق بينهما :

أن موضع الخلقة لا ينجس بما جاوره ، لاتفاق العلماء على جواز أكل اللحم بما فيه من العروق المجاورة للدم من غير غسل (١) .

ويؤيد قول الحنفية : ما جاء عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال : أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) في غزوة الطائف بجبنة ، فجعلوا بيرعونها بالعصا فقال : أين يصنع هذا ؟ فقالوا : بأرض فارس ، فقال : ﴿ اذكروا اسم الله عليه وكلوا ﴾ (٢) ، والمعلوم أن الجبن لا يعقد إلا بأنفحة فدل على أن أنفحة الميتة طاهرة .

قال الكاساني : وأما الأنفحة فعلى هذا الخلاف إذا كانت مائعة ، وإن كانت صلبة ، فعند أبي حنيفة (رحمة الله) تؤكل وتستعمل في الأدوية كلها ، وعندها : يغسل ظاهرها وتؤكل ، وعند الشافعي لا تؤكل أصلاً (٣) .

وأما البيض : فقالوا : وإذا خرجت بيضة من دجاجة ميتة :

فعند الحنفية : تؤكل سواء اشتد قشرها أو لم يشتد (٤) .

وعند الشافعي وأحمد : إن اشتد قشرها تؤكل وإلا فلا (٥) .

وجه قولهما : أنه إذا لم يشتد قشرها فهي من أجزاء الميتة فتحرم بتحريم الميتة ، وإذا اشتد قشرها فقد صار شيئاً آخر ، وهو منفصل عن الدجاجة فيحل .

(١) الذبائح - د . عبد الله العبادي - ص (١٩٧) .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني - ج ٨ - ص (١٧٢) .

(٣) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٤٣) .

(٤) المصدر السابق ، المجموع - ج ١ - ص (٢٤٤) ، المغني - ج ١ - ص (٦٣) .

(٥) المجموع ج ١ - ص (٢٤٤) ، المغني - ج ١ - ص (٦٣) .

وللحنفية : أنه شيء ظاهر مودع في الطير منفصل عنه ليس من أجزائه ، فتحريمها لا يكون تحريماً له ، كما إذا اشتد قشرها (١) .

ومن هنا نلاحظ أن : الإمامين الشافعي وأحمد نظرا إلى أنه إذا لم يشتد قشرها يؤدي أكلها إلى الضرر لسريان ما في جسم الميتة إلى البيضة لرقّة قشرها .

أما الحنفية فرأى أن البيضة منفصلة ، وليست من أجزاء الميتة .

ورأى الإمامين الشافعي وأحمد ، الأخذ به أولى ؛ لأنه أفضل لصحة الإنسان .

(١) بدائع الصنائع ج ٥ - ص (٤٣) .

## الفصل الثالث

## فى أكل الأجنة

الجنين : هو الولد ما دام فى الرحم ، وفى الطب : هو ثمرة الحمل فى الرحم حتى نهاية الأسبوع الثامن ، وبعده يسمى الحميل وفى علم النباتات : هو النبات الأول فى الحبة ، وجمعه : أجنه (١) .  
الأصل فيه :

ما روى عن أبى سعيد الخدرى (رضي الله عنه) عن النبى (صلى الله عليه وسلم) أنه قال ﴿ فى الجنين ، ذكاته ذكاة أمة ﴾ .

وفى رواية : قلنا يا رسول الله ننحر الناقة ، ونذبح البقرة والشاة فى بطنها الجنين أتلقيه أم نأكل ؟ قال : ﴿ كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمة ﴾ (٢) .  
قال الشوكاتى :

وإن كان فى سنده ضعف إلا أن أقل أحواله أن يكون حسناً لغيره لكثرة طرقه (٣) .

والجنين فى بطن أمه له أربعة أحوال :

(أ) أن يخرج من بطن أمه ميتاً قبل ذبحها ، فهو حينئذ ميتة لا يؤكل باتفاق .

(١) المعجم الوجيز - ص (١٢٢) (جن) .

(٢) سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٩٣) ، باب ذكاة الجنين ، وسنن الدرهمى - ج ٢ -

ص (٨٤) ، وسنن ابن ماجه - ج ٢ - ص (١٠٦٧) ، باب ذكاة الجنين ، وأخرجه

أحمد فى مسنده - ج ٣ - ص (٣٩) .

(٣) نيل الأوطار للشوكاتى - ج ٨ - ص (١٤٥) .

(ب) أن يخرج من بطن أمه حياً بعد ذبحها ، فهذا لا يحل إلا بالتذكية باتفاق .

(ج) أن تلقيه حياً بعد ذبحها ، فإن ذبح حل ، وإن مات فهو ميتة وهذا باتفاق .

(د) أن تذبح قيموت في بطنها ، وهذا محل خلاف بين الفقهاء .

الرأى الأول :

يرى الإمام مالك (١) ، والأوزاعي والثوري ، وأبى يوسف ، ومحمد ، والشافعي وأحمد وإسحاق : أنه يؤكل ، وهو قول الأمامية والإباضية (٢)

قال الماوردي :

فأما أكل الأجنة ، وهو أن تذبح البهيمة فيوجد في بطنها جنين ، فإن كان حياً مقدوراً على ذكاته ، لم يحل أكله إلا بالذكاة ، وإن كان ميتاً أو حياً قصرت مدة حياته عن ذكاته ، حل أكله بذكاة أمه ، وهو إجماع الصحابة .

(١) مذهب مالك أنه يؤكل إذا نبت شعره ، وكملت خلقته وإلا فلا وهو قول ابن عمر ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، والزهري ، والشعبي ، ونافع وعكرمة ، ومجاهد ، وعطاء ، ويحيى بن سعيد . واحتجوا ببعض الروايات ونصها : إذا أشعر الجنين ، فذكاته بذكاة أمه " فإن لم يتم خلقه بنبات شعره لم يؤكل ، حاشية الخرشى - ج ٢ - ص (٢٥) .

(٢) شرائع الإسلام - ج ٣ - ص (١٦٣) ، اللمعة الدمشقية - ص (٢١٤) - ، واللنيل وشفاء العليل - ج ٤ - ص (٤٨٦) .

الرأى الثانى :

يرى الإمام أبو حنيفة : أنه لا يؤكل ، وأنه ميتة وهو قول ابن حزم  
الظاهرى ، والزيدية (١) .

واحتجوا :

١-يقول الله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ وهو من ترجيح العمام على  
الخاص . ولأن الجنين ميتة ، لأنه لا حياة فيه والميتة ما لا حياة فيه  
فيدخل تحت النص (٢)

٢-يقول النبى (ﷺ) ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان الميتتان : الحوت والجراد ،  
والدمان : الكبد والطحال (٣) ﴾ ، وهذه ميتة ثالثة يوجب الخبر أن تكون  
محرمة .

٣-ومن المعقول :

(أ) أنه من جنس ما يذكى ، فوجب أن لا يحل إلا بالذكاة كالأم .

(ب) ولأنه أراد التشبيه دون النيابة ، ويكون معناه : ذكاة الجنين كذكاة  
أمه ؛ لأنه قدم الجنين على الأم ، فصار تشبيها بالأم ، ولو أراد النيابة ،  
لقدم الأم على الجنين فقال : ذكاة الأم ذكاة جنينها (٤) .

(١) قال ابن حزم : وكل حيوان ذكى فوجد فى بطنه جنين ميت وقد كان نفخ فيه الروح  
بعد فهو ميتة لا يحل ، فلو أدرك حياً فذكى حل أكله ، المحلى - ج٧ - ص(٤١٩)  
البحر الزخار - ج٥ - ص(٣٠٠) ، قال المرتضى : إنه ميتة .

(٢) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٤٢) .

(٣) مختصر صحيح مسلم - ص(٣٥٥) .

(٤) البحر الرائق - ج٨ - ص(١٩٠) ، تكملة فتح القدير - ج٩ - ص(٤٩٨) .

واستدل الجمهور بما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحْلَسَتْ لَكُمْ بِهِيْمَةٌ الْأَنْعَامِ (١) ﴾ .

قال ابن عباس وابن عمر : بهيمة الأنعام هي أجنحتها ، إذا وجدت ميتة في بطون أمهاتها ، يحل أكلها بذكاة الأمهات .

قال الماوردي : وهذا من أول أحكام هذه السورة (المائدة) التي هي من أكثر الأحكام المشروعة ، والغالب من تأويلهم هذا أنهم لم يقولوه إلا نقلاً (٢) .

٢- ما روى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : ﴿ زكاة الجنين زكاة أمه (٣) ﴾ .

وفي هذا الحديث الشريف جعل النبي (ﷺ) إحدى الزكاتين نائبة عنهما ، أو قائمة مقامهما ، كما يقال : مال زيد مالي ، ومالي مال زيد ، يريد أن أحد المالين ينوب عن الآخر ، ويقوم مقامه .

(١) سورة المائدة - آية ١ .

(٢) الحاوي الكبير - ج ١٩ - ص (١٧٤) ، المحلى - ج ٧ - ص (٤١٩) .

(٣) سنن أبي داود - ج ٢ - ص (٩٣) زكاة الجنين ، نيل الأوطار - ج ٨ - ص (١٤٥) .

٣- ما روى عن أبي سعيد الخدرى قال : قلت يا رسول الله : ننحر الناقة ونذبح البقرة أو الشاة فى بطنها جنين ميت ، أنلقيه أم نأكله ؟ فقال : ﴿ كلوه إن شئتم ، فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه (١) ﴾ .

وهذا الحديث الشريف لا يحتمل التأويل كسابقه فثبت أن ذكاة الجنين بذكاة أمه .

#### ٤- الإجماع :

قالوا : ولأنه إجماع الصحابة روى ذلك عن : على ، وابن عباس ، وابن عمر (رضي الله عنهم) ، وقال عبد الرحمن بن كعب بن مالك : كان أصحاب رسول الله (ﷺ) يقولون ﴿ ذكاة الجنين ذكاة أمه (٢) ﴾ .

٥- ومن المعقول :

أن الجنين يتغذى بغذاء أمه ، فلو كانت حياته بحياتها ، جاز أن تكون ذكاته بزكاتها ، وهذا من الاعتبار (٣) المناقشة والترحيح :

قال الحنفية : ومما يرد قول الجمهور قول النبى (ﷺ) ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان ﴾ فلم يذكر فى الحديث سوى ميتة السمك والجراد ولم يتعرض للجنين فى بطن أمه .

(١) سنن البيهقى - ج٩ - ص(٣٣٥) ، وسنن الداقطنى - ج٤ - ص(٢٧٤) .  
 (٢) سنن البيهقى - ج٩ - ص(٣٣٥) ، وسنن الداقطنى - ج٤ - ص(٢٧٤) .  
 (٣) حاشية الخرشى - ج٢ - ص(٢٥) ، الحاوى الكبير - ج١٩ - ص(١٧٥) ، المحلى لابن حزم - ج٧ - ص(٤٢٠،٤١٩) .

وقد يقول قائل : إن الجنين لا يسمى حنبناً إلا إذا كان في بطن أمه ،  
فإذا خرج من بطن أمه فلا يسمى جنيناً .

الجواب عن ذلك عند الحنفية من وجهين :

أحدهما : أنه جائز أن يسمى بعد الانفصال جنيناً لقرب عهده من  
الاجتنان في بطن أمه ، فلو خرج حياً ثم ذكى ، فإنه يسمى جنيناً ، وقد جاء  
عن عمل ابن مالك قال : كنت بين جاريتين لي فضربت إحداهما الأخرى  
بعمود فسطاط فألقت جنيناً ميتاً ، فقضى النبي (ﷺ) بغرة عبد أو أمه (١) )  
فسماه جنيناً بعد الإلقاء .

والثاني : أنه لو كان المراد بذكاة الجنين وهو في بطن أمه لجاز أن  
تكون ذكاته ذكاة أمه ، وإن خرج حياً ثم مات ، وباتفاق الجميع أنه إذا خوج  
حياً ثم مات أنه ميتة لا يؤكل (٢) .

فإن قيل : أنه قد روى سعيد أن النبي (ﷺ) سئل عن الجنين يخرج  
ميتاً ، فقال كلوه ، فإن ذكاته ذكاة أمه .

يجاب عن ذلك :

بأنه قد روى هذا الحديث جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد ، ولم  
يذكروا فيه خرج ميتاً .

(١) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه - ج٩ - ص(١٤) ، ومسلم فى صحيحه -  
ج٣ - ص(١٣١١) باب دية الجنين .

(٢) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٤٣) ، والحاوى - ج١٩ - ص(١٧٥) .

ورواه جماعة عن مجالد ، منهم : أبو أسامة وعيسى بن يونس ، ولم يذكروا فيه أنه خرج حياً (١) .

كما أن خروج الدم منه لا يتحصل بجرح الأم ، إذ هو ليس بسبب لخروج الدم منه ، فلا يجعل تبعاً في حقه ، وإنما يدخل في البيع تحريماً لجوازه كي لا يفسد باستثنائه (٢) .

مناقشة أدلة الحنفية من الجمهور :

١- إن الآية الكريمة ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ لا تتأوله لدخوله في قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ وهو مخصوص بأخباره (؎) أن ذكاته داخلة في ذكاة أمه ، أو هو جزء منها ، كما خصت في الحوت والجراد .

٢- إن الخبر خارج عن الميتة ، لأن موته بذكاة أمه ولو مات بغير ذكاتها فألقته ميتاً ، حرم لأنه ميتة .

٣- أن قولهم إنما أراد به التشبيه دون النيابة .

ففيه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن اسم الجنين منطلق عليه إذا كان مستجناً في بطن أمه ، فيزول عنه الاسم إذا انفصل عنها فيسمى ولداً ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَاءٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (٣) وهو في بطن أمه لا يقدر على زكاته ، فبطل أن يحمل على التشبيه ووجب حمله على النيابة .

(١) أحكام القرآن للحصاص - ج ١ - ص (١٣٧) فما بعدها .

(٢) تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٤٩٨) .

(٣) سورة النجم - آية ٣٢ .

والثانى : أنه لو أراد التشبيه دون النيابة ، لساوى الأم غيرها ولم يكن لتخصيص الأم فائدة فوجب أن يحمل على النيابة دون التشبيه ، ليصير لتخصيص الأم تأثير .

والثالث : لو أورد التشبيه ل نصب " ذكاة أمه " لحذف كاف التشبيه ، والرواية مرفوعة : " ذكاة أمه " فيثبت أنه أراد النيابة دون التشبيه (١) .

والراجح : هو قول الجمهور لقوة أدلتهم ، ولأن الزكاة تشرع فى الحيوان بقدر الإمكان ، ولا إمكان فى مستألتنا إلا هذا الوجه ، وهو أن يجعل ذكاة الجنين ذكاة أمه ويؤيده الأحاديث الواردة ، وأقوال الصحابة رضوان الله عنهم وإجماعهم على جواز أكل الجنين إن مات فى بطن أمه بسبب ذبحها (٢)

هذا إن تشكلت أعضاؤه وبانت صورته ، وإلا فلا ، والله أعلم .

(١) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (١٧٤، ١٧٥) .

(٢) يلاحظ أنه يكره ذبح الشاة الحامل التى قربت ولادتها إلا لعنر ، لما فيه من إضاعة الولد ، هذا عند أبى حنيفة ، وعند يوسف ومحمد : لا يكره لأنه يؤكل ، وهذا قول الجمهور .

## الفصل الرابع

## فى حكم أكل الجراد

الجراد : حيوان من حيوانات البر له ألوان متعددة وأصناف مختلفة يهجم على الزرع فيبيده (١) ، ولقد دعا النبى (ﷺ) فى الحديث المروى عن أنس بن مالك بقوله : ( اللهم أهلك كباره ، واقتل صغاره ، وأفسد بيضه ، واقطع دابره ، وخذ بأفواهما عن معايشنا وارزقنا إنك سميع الدعاء : فقال رجل : يا رسول الله كيف تدعو على الجراد وهو جند من أجناد الله ؟ قال إن الجراد نثرة الحوت فى البحر (٢) .

وفى الحديث دلالة على أنه بحرى ، قال السرخسى : إنه بحرى الأصل برى المعاش (٣) .

حكم أكله : قال ابن قدامه :

اتفق الفقهاء على إباحة أكله بإجماع أهل العلم ، ولا فرق بين أن يموت بسبب أو بغير سبب ، لما ورد من أحاديث كثيرة تبين أنه حلال واشترط الإمام مالك تكويته (٤) .

(١) فتح البارى - ج ٩ - ص (٦٢١) أحكام الأطعمة د . عبد الله الطريقي -

(٢) قال السرخسى . حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، سنن الترمذى - ج ٤ - ص (٣٦٩) .

(٣) المبسوط للسرخسى - ج ١١ - ص (٢٢٩) .

(٤) حاشية ابن عابدين - ج ٦ - ص (٣٠٧) ، بداية المجتهد - ج ١ - ص (٣٥٩) ،

المجموع - ج ٩ - ص (٢٣) ، المغنى - ج ١١ - ص (٤١) .

ومن الأحاديث الدالة على ذلك :

١- ما روى عن عبد الله بن أبي أوفى (رضي الله عنه) قال : ﴿ غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات نأكل الجراد (١) ﴾ .

٢- ما روى عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال : ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالسمك والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال (٢) ﴾ .

ففي هذين الحديثين دلالة واضحة على إباحته ، وإباحة ميتته ، فلم يعتبر له سبب كالسمك ، ولأنه لو افتقر إلى سبب لافتقر إلى ذبح ، وذابح ، وآله كبهيمة الأنعام (٣) .

### المطلب الثاني

في الاختلاف الوارد عن الفقهاء فيما يحل ويحرم

من الحيوانات البرية والبحيرة

الحيوان ثلاثة أنواع : برى ، وبحرى ، وما جمع بين البر والبحر ، وحول بيان هذه الأنواع نعد الفروع التالية :

الفرع الأول : في حيوانات البر ما يحل منها وما يحرم .

الفرع الثاني : في ما يكره أكله من حيوانات البر .

الفرع الثالث : في اللحوم المستوردة من الخارج .

الفرع الرابع : في حيوانات البحر ما يؤكل منها وما لا يؤكل .

وإليك البيان في ضوء ما أوردنا إليه القرآن الكريم والسنة النبوية

الشريفة ، وما أثر عن الفقهاء :

(١) صحيح البخارى - ج ٧ - ص (٧٨) .

(٢) سنن الدار قطنى - ج ٤ - ص (٢٧١) ، كتاب الأطعمة .

(٣) المغنى لابن قدامة - ج ١١ - ص (٤١) .

## الفرع الأول

فى حيوانات البر ما يحل منها وما يحرم

أولاً : ما يحل من حيوانات البر :

المتفق عليه : اتفق الفقهاء على إباحة بهيمة الأنعام وهى الإبل والبقرة والغنم بجميع أنواعها أعلياً ووحشياً لقوله تعالى : ﴿ أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةً الْأَنْعَامَ (١) ﴾ .

وقد دلت الآية الكريمة على حل بهيمة الأنعام بلا خوف .

ومن الوحشى : الإبل ، والتيتل ، والوعل ، والمها والظباء والنعامة والزرافة والوبر (٢) واليربوع (٣) ، وكذا الطاووس ، وغراب الزرع لأن ذلك مستطاب ، فيدخل فى عموم قوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ (٤) ﴾ .

(١) سورة المائدة - آية ١ .

(٢) الإبل : حيوان من ذوات الظلف ، للذكور منه قرون متشعبة لا تجوف فيها ، وأما الإناث فلا قرون لها .

والتيتل : جنس من بقر الوحش .

والوعل : تيس الجبل له قرنان منحنيان .

والمها : البقرة الوحشية ، يشبه بها من حسن العينين .

والظباء : هى الغزال للذكر والأنثى والظبية : الأنثى .

والنعامة : حيوان فيها من الطير والبعير ، وجمعها نعام .

والزرافة : دابة تشبه البعير إلا أن عنقها أطول ، وجسمها أطف .

والوبر : حيوان قصير الذنب والأنين ، ليس له ناب يأكل النبات .

تكملة فتح القدير - ج ٨ - ص (٦٣) ، بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٧) ، اللمعة

الدمشقية - ص (٢١٤) ، البحر الزخار - ج ٥ - ص (٣٠٧) .

(٣) حيوان قصير البدن طويل الرجلين مباح الأكل ، ونقل عن أحمد فى رواية : أنه

محرم لأنه يشبه الفأر ، الكافى - ج ٢ - ص (٥٥٨) .

(٤) سورة الأعراف - آية ١٥٧ .

وأباح أئمة الفقه ، الأرنب والدجاج ، لما روى أبو موسى قال :  
 ﴿ رأيت رسول الله ﷺ يأكل الدجاج (١) ﴾ .

ولما روى أنس (رضي الله عنه) قال : أخذت أرنباً فذبحها أبو طلحة ، وبعث  
 بوركها إلى النبي ﷺ فأكله (٢) ﴾ .

وكذا الأوز والبط ، لأنها طيبات فتدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ  
 أَجِلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ (٣) ﴾ .

وبباح الضبع ، والضب ، لما روى جابر (رضي الله عنه) قال : سألت رسول الله  
 ﷺ عن الضبع ، فقال : ﴿ هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده  
 المحرم (٤) ﴾ .

ونقل عن ابن عباس (رضي الله عنه) في الضب : أنه قد أتى النبي ﷺ بضب  
 فرفع يده ، فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : ﴿ لا ، ولكنه لم يكن  
 بأرض قومي فأجذني أعافه (٥) ﴾ .

(١) صحيح البخارى - ج٧ - ص(١٢٥) ، صحيح مسلم - ج٣ - ص(١٢٧) ، باب  
 الدجاج من كتاب الصيد والذبائح .

(٢) صحيح البخارى - ج٧ - ص(١٢٥) ، ومسلم - ج٣ - ص(١٥٤٧) باب إباحة  
 الأرانب من كتاب الصيد والذبائح .

(٣) سورة المائدة - آية ٤ .

(٤) سنن أبي داود - ج٢ - ص(٣١٩) ، وابن ماجه - ج٢ - ص(١٠٣١) .

(٥) صحيح البخارى - ج٧ - ص(٩٣) ، ومسلم - ج٣ - ص(١٥٤٣) ، الصيد  
 والذبائح .

فاجتره خالد ، فأكله ورسول الله (ﷺ) ينظر (١) ، ونقل في الثعلب روايتان (٢) .

ويباح من الطير ، الحمام بجميع أنواعه والعصافير ، والقنابر ، والحجل .

وكذا ، والحبارى ، والكركى ، والكروان والزاع (٣) ، وأشباهاها مما يلتقط أنحب ، وكل طير لا يصيد بمخلبه ، ولا يأكل الجيف ولا يستخبث فهو حلال (٤) .

ومما سبق يتبين حل هذه الحيوانات للنصوص الواردة فى حلها ، لاعتبارها من الطيبات فكان لحمها حلال .

(١) وأكله حرام عند الحنفية : لما روت السيدة عائشة (رضى الله عنها) قالت : أهدى إلى النبى (ﷺ) ضب ، فامتنع من أكله ، فجاعت سائله ، فأرادت عائشة أن تطعمها ، فقلل لها (ﷺ) أنطعمين ما لا تأكلين ﴿ فلولا حرمة لما منعها من التصديق .

ويرى الشافعية : أن هذا الخبر محمول على التنزيه وهو الأولى بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٧) ، معنى المحتاج - ج ٤ - ص (٢٩٧) ، نيل الأوطار - ج ٨ - ص (١١٢) .

(٢) الكافى - ج ٢ - ص (٥٢٧) .

(٣) القطا : نوع من اليمام ، يؤثر الصحراء .

والحبارى : طائر طويل العنق يأوى إلى الماء أحياناً .

والزاع : نوع من الغربان صغير كالحمامة لا يأكل الجيفة .

(٤) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٨) ، روضة الطالبين - ج ٣ - ص (٣٧٠) ،

حاشية النجدي - ج ٧ - ص (٤٢٩) ، الكافى - ج ٢ - ص (٥٢٨) ، المحلى

لابن حزم - ج ٧ - ص (٣٩٨) .

ثانياً : ما يحرم من الحيوانات البرية :

جاءت الأحاديث الشريفة تنهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير منها .

ما روى عن أبي ثعلبة الخشني (رضي الله عنه) قال : « نهى رسول الله (ﷺ) عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير (١) » .

واتفق جمهور الفقهاء أبو حنيفة والشافعي وأحمد على النهي عن كل ذى ناب من السباع ، وهو المفترس الذي يأكل قهراً وقسراً ، كالأسد ، والنمر والفهد ، والذئب ، والدب ، والقيط ، والسبع كل جارح قتال منتهب متعدد عادة (٢) ، ويأخذ نفس الحكم الكلب والخنزير ، وابن آوى ، وابن عرس ، والسمور (٣) .

(١) صحيح مسلم - ج ٣ - ص (٥٣٤) ، باب تحريم أكل ذى ناب من السباع من كتاب الصيد والذبائح ، وسنن أبي داود - ج ٢ - ص (٣١٩) .

(٢) واختلف العلماء فى المفترس : فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع ، واليربوع ، والسنور ، والأسد والنمر ، والذئب وابن آوى والثعلب . وقال الشافعي وأحمد : يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والنمر ، والذئب ، أما الضبع والثعلب فيحلان ؛ لأنهما لا يعدوان .

أما الإمام مالك فيرى : أنه لا يحرم أكل ذى الناب ، ولكن يكره واحتج بقوله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً ﴾ الأنعام / ١٤٥ ، لاحظ بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٧) ، حاشية الدسوقي - ج ٢٢ - ص (١٣٧) ، قلوبى وعميرة - ج ٤ - ص (٣٥٧) ، الكافي - ج ٥ - ص (٥١) ، المحلى - ج ٧ - ص (٣٩٨) .

(٣) ابن آوى : نوع من الكلاب البرية ، يشبه الكلب ، رائحته كريهة تسمية العامة :

الواوى . =

ويحرم أكل ماله مخلب من الطير ، والمخلب : هو الظفر الذى يصيد له الحيوانات ، كالبازى والصقر ، والشاهين ، والباشق ، والحدأة ، والصقر ، والشاهين ، والباشق ، والحدأة ، والبومة (١) لقول ابن عباس وأبى ثعلبة (نهى رسول الله ﷺ) عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير (٢) .

والذى يتضح من أقوال الفقهاء أنه يحرم أكل هذه الحيوانات لأن طبيعتها مذمومة شرعاً فحرمت هذه الحيوانات كرامة لبنى آدم لئلا يتعدى

= وابن عرس : دوبيه تشبه الفأر أصلع الأذنين مستطيل الجسم ، ومذهب أبى حنيفة وأحمد : تحريمه لأنه من السباع كما أنه مستخبث كسابقة . والسنور : هى القط أهلياً أو برياً ، وهو محرم ، لأنه من ذوات الأنياب .

والنمس : حيوان فى حجم القط قصير اليدين والرجلين يصيد الفأر والحيات .  
والفئك : جنس من الثعالب ذات ناب فروتها من أطيب أنواع الفراء ، وهو محرم .  
والسنجاب : حيوان صغير يتخذ منه الفراء .  
والسمور : حيوان برى يشبه السنور يتخذ جلده فراء ثمينة .

الاختيار - ج٥ - ص(١٤) ، حياة الحيوان للدميرى - ج٢ - ص(٢٣٠) فما بعدها - ط /دار الطباعة المصرية ، حاشية النجدى - ج٧ - ص(٤٢٠) .  
(١) الصقر : كل طائر يصاد به وهو أنواع :

الشاهين : طائر من جنس الصقر ، طويل الجناحين .  
الباشق : طائر من أصغر الجوارح .

الحدأة : بكسر الحاء ، طائر من الجوارح بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٨) ،  
روضة الطالبين - ج٣ - ص(٣٧٠) ، حاشية النجدى - ج٧ - ص(٤٢٩) ، الكافى - ج٢ - ص(٥٢٨) ، المحلى لابن حزم - ج٧ - ص(٣٩٨) .

(٢) سبق تخريجه فى الصفحة السابقة .

شيء من هذه الخصال الذميمة بالأكل ، ولما روى أن رسول الله (ﷺ) نهى عن كل ذى خطفة ونهبة (١) .

وقال ابن القيم : لقد تواترت الأحاديث عن النبي (ﷺ) عن كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، وصحت صحة لا مطعن فيها (٢) .

ويأخذ نفس الحكم السابق فى الحرمة ، ما يأكل الجيف من الطير ، كالنسر والرخم ، والقلق ، والعقق والغراب (٣) . وكذلك ما يستخبئه العرب أهل اليسار كالقنفذ ، والفأرة ، والحية ، والحشرات كلها ، والوطواط (٤) ، لأنها تأكل الجيف ، وهى من الأمور المتفق عليها بين الفقهاء إلا أن مالكا (رحمته) كرهها ، ولم يحرمها ، لأن الأصل فى الطهارة عنده الحياة ، وفى النجاسة الموت (٥) .

(١) البحر الرائق - ج ٨ - ص (١٩٥) ، بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩) .

(٢) حاشية النجدي على الروض المربع - ج ٧ - ص (٤٢٢) .

(٣) النسر : طائر حاد البصر من أشد الطيور وأرفعها طيراناً ، وأقواها جناحاً ، تخافه كل الجوارح .

والرخم : طائر أبقع فيه بقعة بيضاء فى رأسه - يشبه النسر فى الخلقة ، وهو من الجوارح الكبيرة .

القلق : طائر نحو الأوزة ، كويل العنق يأكل الحيات .

العقق : طائر نحو الحمامة طويل الذنب ، فيه بياض وسواد ، وهو نوع من الغربان .

الغراب : معروف يأكل الجيف ، ولا يؤكل لأنه من الفواسق التى أمر رسول الله (ﷺ) بقتلها فى الحل والحرم .

(٤) اللوطواط : ويسمى الخفاش ، / مختصر صحيح مسلم - ص (١٨١) ، وتبيين الحقائق

- ج ٥ - ص (٢٩٤) ، البحر الرائق - ج ٨ - ص (١٩٥) ، بدائع الصنائع -

ج ٥ - ص (٣٨) .

(٥) حاشية السوقى - ج ٢ - ص (١١٧) .

ثالثاً : ما اختلف فيه من الحيوانات البرية :

الخيول والبغال والحمير :

أولاً : الخيل : أقسم الله تعالى بها شرفاً لها فهي آلة الحرب ، وهي غاية في الجمال والزينة ، قال تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (١) ، وقال تعالى في حقها خاصة : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ (٢) .

ولقد جاء في السنة عن رسول الله ﷺ ﴿ الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ﴾ (٣) .

حكم أكل لحومها :

اختلف الفقهاء في حكم أكل لحوم الخيل على النحو الآتي :

القول الأول :

يرى الإمام أبو حنيفة : أنه يحرم أكل لحمها .

قال ابن عابدين : ويكره أكل لحم الفرس عند أبي حنيفة .

والمراد بالكراهة : التحريم ، وقيل : المراد بها التنزيه والأول أصح

وهي الرواية التي رواها الحسن عنه .

وهذا هو المشهور من مذهب مالك ، وقال الأمامية : إنه يكره (٤) .

(١) سورة النحل - آية ٨ .

(٢) سورة العاديات - آية ١ .

(٣) صحيح البخارى - ج٤ - ص (٢٣) ، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم

القيامة نيل الأوطار للشوكاني - ج٨ - ص (١١٢) .

(٤) بدائع الصنائع - ج٥ - ص (٣٨) ، حاشية ابن عابدين - ج٦ - ص (٣٠٥) ،

حاشية الدسوقي - ج٢ - ص (١٣٧) .

## القول الثاني :

يرى الشافعى وأحمد جواز أكل لحم الخيل وهذا قول صاحبين من الحنفية ، وبه قال مالك فى رواية (١) ، وهو قول الظاهرية .

## الدليل على إباحة الأكل :

١- ما روى عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) قال : « نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص فى لحوم الخيل (٢) » .

٢- وفى رواية عن جابر ، قال : « نبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن البغال والحمير ولم ينهانا عن الخيل (٣) » .

## وجه الدلالة :

أن هذه الأحاديث تدل دلالة واضحة على إباحة لحوم الخيل .

واستدل الإمام أبو حنيفة ومن وافقه على حرمة أكله بما يلى :

١- قوله تعالى : « وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً (٤) » .

إن هذه الأنواع خرجت فى معرض الامتنان ، فلو جاز أكلها لذكره ،

لأن نعمة الأكل أعظم من نعمة الركوب (٥) .

(١) المجموع - ج ٩ - ص (٤) ، روضة الطالبين - ج ٣ - ص (٢٧٠) ، شرائع

الإسلام - ج ٣ - ص (١٧١) ، اللعنة الدمشقية - ص (٢١٤) ، والمغنى - ج ١١

- ص (٧١،٧٠) المطبوع - ج ٨ - ص (٤٠٩) .

(٢) صحيح البخارى - ج ٧ - ص (٨٢) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سورة النحل - آية ٨ .

(٥) الاختيار - ج ٥ - ص (١٤) .

قال الكاساسى : وذكر سبحانه أنه خلق الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة ، فلقد ذكر سبحانه منفعة الركوب والزينة ، ولم يذكر منفعة الأكل ، فدل أنه ليس فيها منفعة أخرى سوى ما ذكرنا (١) .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَيَجْلُ لَّهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِنَّ الْخَبَائِثُ ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : أن لحم الخيل ليس بطيب بل هو خبيث ، لأن الطباع السليمة لا تستطيه بل تستخبثه ، وبه يتبين أن الشرع إنما جاء بإحلال ما هو مستطاب فى الطبع لا بما هو مستخبث ، ولهذا لم يجعل المستخبث فى الطبع غذاء (٣) .

ومن السنة المشرفة :

بما روى عن جابر (رضي الله عنه) قال : ﴿ لما كان يوم خيبر أصاب الناس مجاعة فأخذوا الحمر الأهلية فذبحوها ، فحرم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لحوم الحمر الأهلية والخيل والبغال ، وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، وحرم الخلسة والنهية (٤) ﴾ .

وفى هذا الحديث دلالة واضحة على حرمة لحم الخيل والبغال والحمير الأهلى ، والنهى الوارد فيه يقتضى التحريم .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٨) .

(٢) سورة الأعراف - آية ١٥٧ .

(٣) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٨) ، تبين الحقائق - ج ٥ - ص (٢٩٥) .

(٤) مختصر صحيح مسلم - ص (٣٥٦) ، سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٩٤) ، نصب

الراية لتخريج أحاديث الهداية - ج ٤ - ص (١٩٦) ، نيل الأوطار للشوكانى -

ج ٨ - ص (١١٢) .

ومن المعقول :

قال الكاساني : وأما دلالة الإجماع فهي أن البخل حرام بالإجماع ، وهو ولد القرس ، فلو كانت أمه حلالاً لكان هو حلالاً أيضاً لأن حكم الولد حكم أمه لأنه منها وهو كبعضها (١) .

والراجع : قول الإمام أبي حنيفة ومن وافقه ، وهو اختيار الكاساني وغيره ، وأما ما قيل من أكل لحومها في المغازي ، فهذا يدل على أنهم كانوا يأكلونها في حالة الضرورة .

قال الزهري (رحمه الله) : ويحمل الحديث على هذا لأننا ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار .

وعن الحسن (رضي الله عنه) أنه قال : كان أصحاب رسول الله (ﷺ) يأكلون لحوم الخيل في مغازيهم ، فهذا يدل على أنهم كانوا يأكلونها في حال الضرورة ، أو يحمل على هذا عملاً بالدليل صيانة لها عن التناقص ، أو يترجح الحاضر على المبيح احتياطاً .

هذا الذي ذكرناه على رواية الحسن عن أبي حنيفة (رضي الله عنه) في التحريم ، وأما على الرواية الثانية وهو القول بالكراهة ، وهو قول مالك ، وعدم إطلاق التحريم ، لاختلاف الروايات المروية في الباب ، واختلاف السلف في الحل والحرمه فكان الأولى القول بالكراهة احتياطاً لباب الحرمة (٢) .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٨) .

(٢) حاشية ابن عابدين - ج ٦ - ص (٣٠٦) ، بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩، ٣٨)

تكملة فتح القدير - ج ٨ - ص (٦٤، ٦٣) ، نصب الرأية لتخريج أحاديث الهداية -

ج ٤ - ص (١٩٦) فما بعدها .

## ثانياً : لحوم البغال والحمير

البغل : هو ما تولد من حمار و فرس .

اتفق الفقهاء على القول بحرمة لحم البغال ، لأنها تولدت من مأكول وغير مأكول ، وهو الفرس والأتانة فيغلب جانب التحريم .

فالبغل الذي أمه أتان يحرم ، والذي أمه فرس يجرى فيه الخلاف بين أبي حنيفة والجمهور ومن الصحابين أبي يوسف ومحمد .

وهذا قول جمهور الفقهاء في البغال والحمير (١)

إلا أن مالكا (رحمه الله) يقول بالكراهة ، وهذه الكراهة مغلظة تقترب من التحريم ، وهذا ما قال به الأمامية .

وعلته في ذلك :

أن البغل حيوان مركوب ذو حافر فلم يكن محرماً ، وإن كان مكروهاً (٢) .

وحجته من منع :

ما روى عن جابر (رضي الله عنه) قال : ﴿ نهانا رسول الله (ﷺ) عن البغال والحمير ولم ينهانا عن الخيل (٣) ﴾ .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٨) ، نهاية المحتاج - ج ٨ - ص (١٨) ، والمغنى - ج ١١ - ص (٧٠) .

(٢) شرح الزرقاني - ج ٣ - ص (٩١) ، وشرائع الإسلام - ج ٣ - ص (١٧٠) ، اللعنه الدمشقية - ص (٢١٤) .

(٣) مختصر صحيح مسلم - ص (٣٥٥) ، سنن أبي داود - ج ٢ - ص (٣٠٦) ، نصب الراية - ج ٤ - ص (١٩٦) ، ونيل الأوطار - ج ٨ - ص (١١٣) .

## ثالثاً : حمار الوحش :

قد ثبت أن الحكم في الحمر الأهلية الحرمة لما ذكرنا من الدلائل ، فكان حكم الحمر الوحشية الحل ضرورة ، وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء (١) .

## دليل الحل :

ما روى أن رجلاً من فهر جاء إلى النبي (ﷺ) وهو بالروحاء ، ومع الرجل حمار وحشى عقره ، فقال : هذه رميتى يا رسول الله ، وهى لك ، فقبله النبي (ﷺ) وأمر أبو بكر الصديق أن يوزعه بين الصحابة (٢) .

ولما روى أبو قتادة أنه كان مع أصحاب له محرمين وهو لم يحرم : فأبصروا حماراً وحشياً ، قال : وأنا مشغول أخصف (٣) نعلى ، فلم يؤذنونى به ، وأحبوا لو أنى أبصرته ، فركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولونى السوط والرمح ، قالوا : والله لا نعينك عليه ، وهذا يدل على اعتقادهم تحريم الإعانة عليه أثناء إحرامهم ، ولما سألوا النبى (ﷺ) قال : ﴿ هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليه ﴾ قالوا : لا . قال : فكلوا ما بقى من لحمها (٤) .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩) ، حاشية الدسوقى - ج ٢ - ص (١٣٧) ، نهاية المحتاج - ج ٧ - ص (١٩) ، المغنى - ج ١ - ص (٧١) ، المحلى - ج ٧ - ص (٣٩٨) ، الروض النضير - ج ٣ - ص (١٧٠) .

(٢) المحلى لابن حزم - ج ٧ - ص (٣٩٨) .

(٣) خصف النعل خصفاً خرزها بالمخصف ، والخصاف من يحصف النعال ، المعجم الوجيز ص (١٩٩) (خصف) .

(٤) صحيح البخارى - ج ٣ - ص (٢٠٢) ، كتاب الهبة ، وصحيح مسلم - ج ٢ - ص (٨٥١) ، تحريم الصيد للمحرم .

## رابعاً : لحم الضبع والضب

بيننا أنهما من الحيوانات المباحة عند الجمهور (١)، لأن رسول الله (ﷺ) جعل فيمن صاده وهو محرم كبشاً ، وقال فيه : ﴿ هو صيد ﴾ .

ولكن الإمام أبو حنيفة يرى أنه حرام أكله (٢) ، لقول رسول الله (ﷺ) للسيدة عائشة (رضى الله عنها) ﴿ أتطعمين ما لا تأكلين ﴾ .

فلولا أنه حرام لما منعها من التصدق على السائل ، ومن هنا كان الضبع والضب من ذوات الأنياب التي جاء الحديث بالنهاي عن أكلها ، ومن هذه الأحاديث :

ما روى عن أبي ثعلبة الخشبي (رضي الله عنه) قال ﴿ نهى رسول الله (ﷺ) عن أكل كل ذي ناب من السباع ﴾ والنهي يقتضى التحريم .  
ونوقش قول الحنفية :

بأن دليل حل الضبع خاص والنهي عام ولا شك أن الخاص يقدم على العام (٣) .

ومن المعقول : أن الضبع سبع ذو ناب فيدخل تحت الحديث المشهور ، وما روى عنهم ليس بمشهور ، فالعمل بالمشهور أولى ؛ ولأن ما

(١) حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١٣٧) ، حاشية الخرشى - ج ٢ - ص (٢٥) ، المجموع - ج ٩ - ص (٨) ، نهاية المحتاج - ج ٨ ، ص (٢٠، ٢١) ، المغنى - ج ١١ - ص (٧٢) مطالب أولى النهي - ج ٦ - ص (٣٠٩) ، المحلى لابن حزم - ج ٧ - ص (٤٠٢، ٤٠٣) ، الروض النضير - ج ٣ - ص (١٧١) .

(٢) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩) .

(٣) مطالب أولى النهي - ج ٦ - ص (٣٠٩ ، ٣١٠) .

روينا محرم ، وما رواه الشافعي ومن وافقه مبيح ، والمحرم يقدم على المبيح احتياطاً (١) ، وهو الأولى .

خامساً : حكم أكل لحم الثعلب وابن آوى وابن عرس والدب والقطط والوبر واليربوع ، والقرد والفيل .

وهذه الأنواع من الفقهاء من اختلف في تحريمها تبعاً للاختلاف فيها هل هي من السباع أم لا .

يرى الحنفية (٢) : أن هذه الحيوانات من السباع من ذوات الأنياب مستحبة غير مستطابة فهي تشبه لحم الكلاب ، فهي داخلة في عموم النهي ، واستدلوا : بما روى أن رسول الله (ﷺ) « نهى عن كل ذي ناب من السباع » وكل هذه الحيوانات تعدو وتمكر وتروغ ، وتأكل الدم واللحم ، فكانت محرمة لخبث لحمها ، ونفور طبعها فحرمت خوفاً من انتقال أمر من هذه الأمور إلى بنى آدم (٣) .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩) ، تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٤٤٩) .

(٢) ويوافق الحنفية المالكية في مقابل الأظهر ، والحنابلة في رواية ، والشافعية في مقابل الأصح والظاهرية ونقل عن الزيدية والأباضية ما يوافق ذلك .

لاحظ / بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٩) ، تبيين الحقائق - ج ٥ - ص (٢٩٥) ، حاشية السوقي - ج ٢ - ص (١٣٧) ، ومواهب الجليل - ج ٣ - ص (٢٣٥) ، التاج والإكليل - ج ٣ - ص (٢٢٩) ، المجموع - ج ٩ - ص (٢٠) ، روضة الطالبين = ج ٣ - ص (٢٧١) ، المغنى - ج ١١ - ص (٦٧) ، المحلى - ج ٧ - ص (٤٠٠) فما بعدها ، البحر الزخار ج ٤ - ص (٣٠١) ، النيل وشفاء العليل ج ٥ - ص (٤٨٨) .

(٣) تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٥٠٠) والاختيار لتعليل المختار - ج ٥ - ص (١٧،١٦) .

ويرى جمهور الفقهاء (١) : أن هذه الأنواع تقدى فى الحرم والإحرام كما أنها لا تتقوى بنابها بالقياس على الأرانب (٢) .  
ويجاب عن ذلك بما يلى :

- (أ) أنه ليس كل ما يقدى فى الحرام أو الإحرام يؤكل ؛ لأن الله تعالى أحل لنا ما هو طيب ، وهذه الحيوانات لا تعد من الطيبات .  
(ب) أنها تتقوى بنابها وتنهش له ، ولقد سئل أحمد عن ذلك فقال : كل شىء ينهش بنابه فهو من السباع (٣) .

والراجع : هو قول الحنفية ومن وافهم لعموم الأدلة القاضية بتحريم كل ذى ناب من السباع ، وهذه الحيوانات من السباع ، لأنها تفرس بأنيابها ولحمها مستخبث غير مستطاب ، فتدخل فى عموم قوله تعالى : ﴿ وَيَجْلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ ﴾ (٤) .

(١) وللمالكية والشافعية والحنابلة قول بالإباحة ، لاحظ : التاج والإكليل شرح مختصر خليل - ج ٣ - ص (٢٢٩) ، حاشية الخرشي - ج ٢ - ص (٢٥) فما بعدها ، الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (٣٥) ، قليوبى وعميرة - ج ٤ - ص (٣٥٧) ، روضة الطالبين - ج ٣ - ص (٢٧٠) ، والمغنى لابن قدامة - ج ١١ - ص (٦٧) ، الكافى لابن قدامة - ج ٢ - ص (٥٣١) مطالب أولى النهى - ج ٦ - ص (٣٠٩) .  
(٢) المجموع - ج ٩ - ص (١٠) ، المغنى لابن قدامة - ج ١١ - ص (٦٧) .  
(٣) الأنصاف فى معرفة الرارج من الخلاف ج ١٠ - ص (٣٦٠) ، المغنى - ج ١١ - ص (٦٧) .

المغنى - ج ١١ - ص (٦٧) ، الكافى فى فقه أحمد - ج ٢ - ص (٥٣٢) .

قال المرغيناتي :

ومعنى التحريم : كرامة بنى آدم كى لا يعدو شىء من هذه الأوصاف  
الذميمة إليهم بالأكل (١) .

### الفرع الثانى

فى ما يكره أكله من حيوانات البر

لحم الجلالة :

الجلالة : هى التى تأكل النجاسات ، أو تكون أكثر علفها من  
النجاسات ، أو هى التى تأكل العذرة اليابسة ، سواء كانت من بهيمة الأنعام  
أو الدجاج ، ونحوه ممن يلقط الحب (٢) .

قال الحنفية : ولأن الغالب من أكلها النجاسات ، وبأكملها للنجاسات  
يتغير لحمها وينتن ، فيكره أكله كالطعام المنتن (٣) .

قال محمد : وإنما تكون جلالة : إذا تفتت وتغيرت ووجد منها ريح  
منتنة ، فهى الجلالة حينئذ ، لا يؤكل لحمها ، ولا يشرب لبنها ، وبيعها  
وهبتها جائز هذا إذا كانت لا تخلط ، فإن كانت تحاط بين النجاسة  
والطاهرات فليست بجلالة (٤)

(١) الهداية شرح بداية المبتدى على هامش تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٤٩٩) .

(٢) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٤) .

(٣) المبسوط ج ١١ - ص (٢٥٥) .

(٤) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٤٠) ، حاشية النجدي - ج ٧ - ص (٤٣٠) ، المغنى

لابن قدامة - ج ١١ - ص (٧١، ٧٢) ، قال : هى التى تأكل القذر ، فإذا كان أكثر

حكم أكل لحم الجلالة :

يرى الإمام أبو حنيفة والشافعي أنه يكره أكلها ويستحب حبسها ثلاثة أيام ، وتحبس حتى تطيب ، وتطعم الطاهر فقط (١) .

قال القدوري :

إنه لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيره (٢) ، إلا أن تحبس أياماً وتعلف فحينئذ تحل (٣) .

فالأمر عند أبي حنيفة والشافعي في حبسها على الاستحباب فيجوز أن تؤكل بدون حبس ، والكرهية لأكلها دون حبسها ، فإن كانت تخلط جاز أكلها .

ويرى الإمام مالك : بإباحة أكلها ، دون حبس (٤) ، ويرى الإمام أحمد : حرمة أكلها إذا كان أكثر علفها النجاسة (٥) .

علفها النجاسة حرم لحمها ولبنها ، وفي بيضها روايتان ، وإن كان أكثر علفها الطاهر لم يحرم أكلها ولبنها .

(١) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٤٠) ، المجموع - ج ٩ - ص (٢٨) .

(٢) ونقل عن أحمد القول بعدم ركوبها ، لأنها ربما عرفت فتلوث بعرقها ، المغنى - ج ١١ - ص (٧٢) .

(٣) الجوهرة النيرة ، شرح مختصر القدوري - ج ٢ - ص (١٤٧) .

(٤) حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١٣٥) ، مواهب الجبل - ج ٣ - ص (٢٢٩) .

(٥) الكافي في فقه أحمد - ج ٢ - ص (٥٣٣) ، جاء فيه : ونقل عن أحمد أن أكلها غير محرم لعموم قواه تعالى : ( أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ ) المائدة (١) والرواية الأولى أظهر للحديث .

واستدل من قال بالإباحة :

بأن الحيوانات لا تتجس بأكل النجاسات بدليل أن شارب الخمر لا يحكم بتنجيس أعضائه ، والكافر الذى يأكل الخنزير والمحرمات لا يكون ظاهرة نجساً ، ولو نجس لما طهر بالإسلام ، ولا الاغتسال ، ولو نجست الجلالة لما طهرت بالحبس (١)

ويجاب عن ذلك :

(أ) بأنه مخالف للحديث .

(ب) وأما شارب الخمر ، فليس ذلك أكثر غذائه وإنما يتغذى بالطاهرات وكذلك الكافر فى الغالب (٢) .

واستدل من قال بالحرمة :

بما روى عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال : « نهى رسول الله (ﷺ) عن أكل الجلالة وألبانها (٣) » .

وجه الدلالة : أن فى الحديث نهى عن اللحم واللبن ، والنهى يقتضى التحريم إلا إذا وجد ما يصرفه عن هذا المعنى .

وما يصرفه عن التحريم : إلى الكراهة عدم ذكره فى المحرمات ، والقول بكراهة لحمها ولبنها فإذا حسبت وعلفت بالطاهرات حل لبنها

(١) حاشية الدسوقي ج ٢ - ص (١٣٥) ، الكافى ج ٢ - ص (٥٣٣) .

(٢) المغنى - ج ١١ - ص (٧٢) .

(٣) سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٣١٦) ، باب النهى عن أكل لحم الجلالة وألبانها ،

وسنن ابن ماجه - ج ٢ - ص (١٠٦٤) ، باب النهى عن لحوم الجلالة .

ولحمها ، ويقاس على ذلك الزرع إذا سقى بالماء النجس ، ولأن النجاسة تستحيل في بطنها ، فتطهر بالاستحالة كالدّم يستحيل في أعضاء الحيوان لحمًا ويصير لبنا وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) (١) .

### الفرع الثالث

#### في اللحوم المستوردة من الخارج

إن اللحوم المستوردة من الخارج تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : أن يتحقق أنها من ذبائح أهل الكتاب ، فهذه حلال بنص الكتاب والسنة والإجماع ، ولم يقل بتحريمها أحد يعتد بخلافه (٢) قال الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ﴾ (٣) ، وقال ابن عباس وغيره: ومن طعامهم ذبائحهم (٤) ، وهذا دون باقي الكفار فإن ذبائحهم لا تحل للمسلمين ، لأن أهل الكتاب يتدينون بتحريم الذبح لغير الله ، ولذلك أبيحت ذبائحهم دون غيرهم .

القسم الثاني : أن تكون هذه اللحوم من ذبائح غير أهل الكتاب ، فالمجوس والهندوس وعبدة الأوثان ونحوهم ، فهذه اللحوم حرام ، ولم يقل بإباحتها أحد يعتد به ، ولما اشتهر قول أبي ثور بإباحتها أنكره عليه العلماء ،

(١) حاشية النجدي على الروض المربع - ج٧ - ص(٤٣٠) .

(٢) مجلة الدعوة العدد ٦٩٧ ، يوم الاثنين ٢٦ من جمادى الأولى عام ١٣٩٩ هـ ، تقديم فضيلة الشيخ / عبد العزيز الناصر الرشيد .

(٣) سورة المائدة - آية ٥ .

(٤) تفسير ابن كثير ج٢ - ص(٢٠) ، تفسير الطبري ج٦ - ص(١٠٣) ط / دار الفكر - بيروت أحكام القرآن - ج٢ - ص(٥٦) .

فقال الإمام أحمد وإبراهيم الحربي : خرق أبو ثور الإجماع ، وكل قول لا يؤيده الدليل لا يعتبر .

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ .

وجه الدلالة : تكل الآية الكريمة دلالة واضحة على أن غير أهل الكتاب لا تباح ذبائحهم ، وروى الإمام أحمد بإسناده عن قيس بن السكن الأسدي قال : قال رسول الله (ﷺ) ﴿ أنكم نزلتم بفارس من النبط فإذا اشتريتم لحمًا فإن كان من يهودى أو نصرانى فكلوا ، وإن كان من ذبيحة مجوسى فلا تأكلوا (١) ﴾ .

ولأن أهل الكتاب يذكرون اسم الله على ذبائحهم وقرابينهم لما ذكره ابن كثير وغيره بخلاف غيرهم .

القسم الثالث :

أن لا يعلم هل هي من ذبائح أهل الكتاب أو غيرهم ، فالقواعد الشرعية تقضى بالتحريم ، فإن القاعدة الشرعية : " أنه إذا اشتبه مباح بمحرم حرم أحدهما بالأصالة والآخر بالاشتباه " والقاعدة الأخرى : " إذا اجتمع مباح وحاضر قدم الحاضر (٢) " ، لأنه أحوط وأبعد من الشبهة .

والأدلة دلت على البعد عن مواضع الشبهة ، كما فى الحديث : " الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعرفهن كثيراً من الناس

(١) صحيح ابن حبان ج١٢ - ص(١٠٣) - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت .

(٢) المنثور فى القواعد للزركشى - ج١ - ص(١٢٥ ، ٣٢٧) .

، فمن اتقى المشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه (١) .

وقوله (ﷺ) « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك (٢) » .

ومما استدلوا به على التحريم فى موضع الاستباه : حديث عدى بن حاتم : « وإذا أرسلت كلبك المعلم فوجدت معه كلباً آخر فلا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيرك (٣) » .

أما هذه اللحوم فإنها وإن كانت تستورد من بلاد تدعى أنها كتابية ، فإنها حرام وميتة ونجسة فلا يجوز بيعها وشراؤها ، وهذا من باب الاحتياط ، لأننا لا ندرى هل تمت تزكيتها على الطرق الشرعية أم لا .

(١) صحيح البخارى ج ١ - ص (٢٨) ط / دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، صحيح مسلم ج ٣ - ص (١٢١٩) ط / دار إحياء التراث العربى - بيروت ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .

(٢) صحيح ابن حبان ج ٢ - ص (٤٩٨) .

(٣) صحيح البخارى ج ١ - ص (٧٦) صحيح مسلم - ج ٣ - ص (١٥٢٩)



## فتاوى دار الإفتاء المصرية

. فى اللحوم والطيور والدواجن المستوردة

المفتى : فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق ١٦ من ربيع الأول  
عام ١٤٠١ هـ - ٢٣ من يناير عام ١٩٨١ م ، من فتاوى هيئة الإفتاء  
المصرية .

الذكاة شرعاً عبارة عن إنبهار الدم وبرى الأوداج فى المذبوح والنحر  
فى المنحور والعقر فى غير المقذور عليه .

فإذا ثبت أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تنبج بالطريقة  
اللى قررها الإسلام ، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة أو يفرغ فى  
رأسها محتوى مسدس مميت ، أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تطفى فى ماء  
مغلى تلفظ فيه أنفاسا ، فإنها تدخل فى نطاق المنخنة والموقودة المحرمة  
بنص القرآن الكريم .

وما جاء ببعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح السابق بيانها لا  
يكفى بذاته لرفع كل الثابت أصلاً ، بل لابد أن يثبت أن الاستيراد من هذه  
البلاد التى لا تسعمل سوى هذه الطرق ، وعلى الجهات المعنية أن تثبت  
بمعرفة الطب الشرعى أو البيطرى إذا كان هذا مجدياً فى الطريقة التى بها  
إنهاء حياة الحيوان فى البلاد الموردة ، وهل يتم الذبح بالطرق الشرعى أو  
بطريقة تخالف أحكام الإسلام أو تتحرى بواسطة مبعوث موثوق به ، إلى أن  
يثبت الأمر قطعاً يكون الأعمال للقواعد الشرعية .

" الأصل فى الأشياء الإباحة (١) " " اليقين لا يزول بالشك (٢) " والفتوى يتضح منها أنه لابد أن يكون الذبح على الطريقة الشرعية وأن يكون الاستيراد من بلاد كتابية تنبج الحيوانات على الطريقة التى شرعها الإسلام ، فإن استعملت آلات أخرى تؤدى إلى القتل غير الشرعى ، فالحيوان أكله لأنه يشبه الموقودة - أى التى ماتت من الضرب على رأسها - أو المنخقة : أى التى ماتت بطريق الخنق أو ما شابهه .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ج١ - ص(٦٠) - ط / دار الكتب العلمية - بيروت  
غمر عيون البصائر ج١ - ص(٢٢٣) لأحمد بن محمد الحموى ط / دار الكتب العلمية .

(٢) غمر عيون البصائر ، شرح الأشباه والنظائر ج١ - ص(١٩٣) ،

## الفرع الرابع

في حيوانات البحر ما يؤكل منها وما لا يؤكل

المراد بالبحر : هو جميع المياه ، الحلو والمالحة ، والأنهار وتتنوع أحكام حيوانات البحر إلى ثلاثة أقسام : مباح ومحظور ومختلف فيه .

أما المباح : فهو السمك على اختلاف أنواعه ، ويختص بحكمين : أحدهما : أنه مباح الأكل .

والثاني : أنه لا يفتقر إلى الذكاة ، ويحل أكله ميتاً ، لقول النبي (ﷺ) في مياه البحر وحيواناته في الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) « هو الطهور ماؤه الحل ميتته (١) » .

وأما المحظور : أي الحرام فهو الضفدع ، وحيات الماء وعقاربه ، وجميع ما فيه من الحيوانات الضارة ذات السموم ، وما يقضى إلى موت أو سقم ، فلا يحل بحال ، لما روى عن النبي (ﷺ) : « أنه نهى عن قتل الضفدع (٢) » .

واختلف فيه بعد الاتفاق على التحريم هل ينجس بعد موته على وجهين :

أحدهما : أنه طاهر لا ينجس بالموت ، لأن حيوان الماء موته وحياته سواء .

(١) سنن الترمذي - ج ١ - ص (١٠١) ، وهو حديث حسن صحيح .

(٢) سنن أبي داود - ج ٢ - ص (٣٣٤) ، باب الأدوية المكروهة من كتاب الطب ، مسند أحمد ج ٣ - ص (٤٥٣) .

والثانى : أنه نجس إذا مات ، لأنه لما شابه حيوان البر فى التحريم ، شابهه فى التجنيس ، فعلى هذا هل ينجس به الماء القليل أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : يتنجس به ، كما ينجس بسائر الأنجاس .

والثانى : لا ينجس به ، للحوق المشتقة فى التحرز ، فصار عفواً كدم البراغيث .

وأما المختلف فيه ، فهو : ما أشبه حيوان البر من دواب الماء كخنزير البحر ، وكلابه ، والسرطان ، والعقارب ، والتمساح ، فقد قيل : إنه ليس فى البر حيوان إلا وفى البحر مثله (١) . وهذا النوع اختلف الفقهاء على مذاهب :

المذهب الأول : يرى الحنفية (٢) أن جميع حيوانات البحر محرمة ، ولا يحل منها إلا السمك خاصة بشرط أن لا يكون طافياً ، وهو قول للشافعى (٣) والأمامية (٤) .

القول الثانى : أن جميع حيوانات البحر التى تعيش فيه مباحه بهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، والأمامية والزيدية والأباضية (٥) .

(١) الحاوى الكبير - ج١٩ - ص(٧١) .

(٢) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٥) ، البحر الرائق - ج٢ - ص(١٩٦) ، الفتاوى الهندية - ج٢ - ص(٣٥٧) .

(٣) نقل عن الشافعى : " أنه لا يحل من صيد البحر إلا الحوت ، واختلف أصحابه فى اسم الحوت : فقيل : أنه يطلق على كل حيوانات البحر إلا الضفدع ، وما قتل أكله من ذوات السموم ، وقيل إنه خاص بالسمك دون غيره .

(٤) شرائع الإسلام - ج٣ - ص(١٧٠) ، الحاوى الكبير - ج١٩ - ص(٧٢) .

أدلة الحنفية ومن وافقهم :

١- بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ (١) ﴾ فقالوا : إن مما حرمه الله تعالى لحم الخنزير ، وهو مطلق سواء خنزير بر أو بحر .

ونوقش هذا : بأن المراد بالخنزير ، خنزير البر وليس خنزير البحر ، لأنه صيد البحر كما ورد في الآية ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ (٢) ﴾ فهو حلال دون تفصيل (٤) .

٢- بما روى ابن عمر (رضي الله عنهما) أن النبي (ﷺ) قال : ﴿ أكلت لنا ميتتان ودمان : الكبد والطحال ، والسمك والجراد (٥) ﴾ .

(١) حاشية الدسوقي - ج ٢ - ص (١٣٥) ، وحاشية الخرنسي - ج ٢ - ص (٢٦) ، والشرح الصغير - ج ٢ - ص (١٨٢) ، والمجموع - ج ٩ - ص (٣٢) ، والحاوي الكبير - ج ١٩ - ص (٧١) ، المغنى - ج ١١ - ص (٨٣) ، والكافي في فقه أحمد - ج ٢ - ص (٥٣٣) ، والمطلى - ج ٧ - ص (٣٩٤) ، واللمعة الدمشقية - ص (٢١٣) ، ط م دار الفكر تحقيق الشيخ على الكوارني عام ١٤١١هـ ، والبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - ج ٤ - ص (٣٠٢) - ط / دار الكتاب الإسلامي ، شرح النيل وشفاء العليل - ج ٥ - ص (٤٨٩) - ط / نشر مكتبة الإرشاد ، وشرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام - ج ٣ - ص (١٧٠) .

(٢) سورة المائدة - آية ٣ .

(٣) سورة المائدة - آية ٩٦ .

(٤) الحاوي الكبير - ج ١٩ - ص (٧٣) .

(٥) سنن البيهقي ج ١٠ - ص (٧) ، مصباح الزجاجة ، قال وفي اسناده ضعيف ج ٤ - ص (٢١) - ط / دار الكتب العربية - بيروت .

وجه الدلالة : أن غير السمك من حيوانات البحر لا يسمى بهذا الاسم فكانت الإباحة مقصورة عليه .

٣- ما روى عن النبي (ﷺ) عندما سئل عن الضفدع يجعل شحمه فى الدواء فقال (ﷺ) « خبيثة من الخبائث (١) » وفيه دليل على أنه من الخبائث ، وقد جاء الأمر من رسول الله (ﷺ) بالنهاى عن قتله ، والنهاى عنه يقتضى تحريمه فى الأكل .

ونوقش هذا : بأنه مما يعيش فى البر والبحر ، وعلى هذا فالدليل أخص من الدعوى (٢) .  
واستدل الجمهور على الإباحة :

١- بقوله تعالى : « أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ (٣) » .

وجه الدلالة : أن الله تعالى أحل صيد الماء من بحر أو نهر ، أو عين أو بئر وأباح لنا جميع ما فى البحر دون تقييد .

ونوقش هذا : بأن هذه الآية لا حجة لهم فيها لأن المراد بالصيد هو فعل الصيد وهو الاصطياد - لا المصيد ، وإطلاق اسم الفعل يكون مجازاً ، ولا يجوز العدول عن حقيقة اللفظ من غير دليل (٤) .

(١) سنن الترمذى ج ٤ - ص (٧١) .

(٢) أحكام الأطعمة - د / محمد الطريقي - ص (٢٨٤) .

(٣) سورة المائدة - آية ٩٦ .

(٤) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٦) .

ورد هذا : بأن الأمر على عمومه وليس خاصاً بالمصيد بدليل قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُهُمْ تَمَازُجًا لَكُمْ ﴾ والطعام يعني : مطعومه فدل على أن جميعه مطعوم (١) .

٢- ما روى عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) أنه قال في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته فعم جميع ميتاته ، ولم يخصها (٢) .

والراجح : هو رأى الجمهور ، لأن قوله (ﷺ) ﴿ الحل ميتته ﴾ أعم فتدخل جميع حيوانات البحر في هذا العموم ، إلا ما خصه الدليل كالضفدع لنهى النبي (ﷺ) عن قتله ، وكذا التمساح : لا يجوز أكله على الصحيح عند أكثر الفقهاء ، لأنه يأكل الناس .  
حكم الطافى من حيوانات البحر :

الطافى : هو ما مات حتف أنفه بغير سبب حادث منه ، سواء علا على وجه الماء أو لم يعل بعد أن مات .  
ويرى البعض : بأنه هو الذى يموت فى الماء بسبب حادث ، ويعلو على وجه الماء ، فإن لم يعل يحل .  
والصحيح التعريف الأول ، لأن تسميته طافياً تكون بعلوه على وجه الماء عادة .

والمقول عن الفقهاء فى حكم الطافى ما يلى :  
مذهب الحنفية : أنه إن مات بسبب حل أكله ، وإن مات بغير سبب حرم أكله ، إلا ما طفا منه (٣) .

(١) الحاوى الكبير - ج١٩ - ص (٧٢) .

(٢) المصدر السابق ، والمعنى لابن قدامة - ج١١ - ص (٨٤) .

(٣) بدائع الصنائع - ج٥ - ص (٣٦) ، البحر الرائق - ج٢ - ص (١٩٦) .

ويرى جمهور الفقهاء : إباحة جميع حيوانات البحر سواء طفا أو لم يطف .

واستدلوا بما يلي :

استدل الجمهور : بقوله تعالى : ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيِّدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ وأن طعامه : طافيه على قول أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) (١) .  
ونوقش هذا : بأنه لا حجة لهم فى الآية ، لأن المراد من قوله تعالى ﴿ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ ﴾ ما قذفه البحر إلى الشط فمات ، وذلك حلال لأنه ليس بطاف ، إنما الطافى اسم لما مات فى الماء من غير آفة وسبب حادث ، وهذا مات بسبب حادث وهو قذف البحر فلا يكون طافياً (٢) .

٣- بقوله (رضي الله عنه) فى صفة البحر فقال : ﴿ هو الطهور ماؤه الحل ميتته ﴾ وهذا كالنص أضاف الميتة إلى البحر لا إلى سبب حادث .

٤- وبقوله (رضي الله عنه) ﴿ أحلت لنا ميتتان ودمان : الميتتان : السمك والجراد ﴾ فسر النبى (رضي الله عنه) الميتة بالسمك من غير فصل بين الطافى وغيره فكان على عمومه .

ونوقش هذا : بأن المراد من الحديثين غير الطافى ، لأن الطافى هو الذى يموت حتف أنفه (٣) .

(١) الحاوى الكبير - ج ١٩ - ص (٧٧) ، المجموع - ج ٩ - ص (٣٤) ، المغنى - ج ١١ - ص (٨٤)

(٢) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٦) .

(٣) بدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٦) ، تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٥٠٣) .

واستدل الحنفية :

١- بما روى عن جابر (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ﴿ نهى عن أكل السمك الطافي (١) ﴾ .

٢- وما روى عن جابر أيضاً قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ﴿ كلوا ما حسر عنه البحر وما ألقى ، وما وجدتم ميتاً طافياً فوق الماء فلا تأكلوه (٢) ﴾ .  
وهذان الخبران نص في التحريم :

١- وفيه ما نقل عن علي (رضي الله عنه) قال : ﴿ لا تتبعوا الطافي في أسواقنا (٣) ﴾ .  
٢- وما نقل عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال : ﴿ ما دسره البحر فكله ، وما وجدته مطفواً على الماء فلا تأكله (٤) ﴾ .

ففي هذه الأحاديث والآثار دلالة واضحة على حرمة الكافي من السمك والحرمة تقتضى تحريم أكله أو بيعه .

والراجع : هو رأى الحنفية من وجهة نظري ، لأن ما يطفو يتغير طعمه ، فإذا طفا السمك ، ووجدت منه رائحة منتنة فهو ميتة محرمة ، لأنه سيؤدى إلى أضرار عند فساده .

(١) أخرجه البيهقي في سننه - ج ٩ - ص (٢٥٥) ، سنن أبى داود - ج ٢ - ص (٣٢٢) باب أكل الطافي من السمك .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه - ج ٩ - ص (٢٥٦) .

(٣) نيل الأوطار - ج ٨ - ص (١٤٩) .

(٤) المرجع السابق ، وبدائع الصنائع - ج ٥ - ص (٣٦) .

## الفرع الخامس

فى أهم المسائل المعاصرة فى الحيوانات البحرية

وفيه فرعين :

## المسألة الأولى

فى المحفوظ فى المعلبات من حيوان البحر .

لما كان السمك يتسارع إليه الفساد بعد موته ، لجأ كثير من الناس إلى

حفظه بطرق متعددة :

الطريقة الأولى :

تنظيف السمك بإخراج ما فى بطنه ، ثم يملح ويوضع فى علب ، ثم

توضع عليه بعض المواد الحافظة التى لا تؤدى إلى تغيير رائحته

كالتونة (١) ، والسردين (٢) ، ونحوهما .

حكم هذه الطريقة :

أنه يجوز تناول هذه الأنواع لإباحة ميتة الحيوان البحرى ، كما دلت

على ذلك النصوص الشرعية فى الفروع السابقة ، ولأنه لم يثبت من هذه

المعلبات الضرر على صحة الإنسان إلا بعد انتهاء مدة صلاحيتها .

(١) التونة : نوع من السمك سريع وقوى ، وتسبح فى المياه الدافئة جماعات وتزبد

الواحدة من ٢٠ - ٢٠٠ رطل ، ومصائد التونة : فى البحر الأبيض المتوسط

والمحيطين الأطلنطى والهادى ، وتعلب بكميات ضخمة ، وخاصة فى الولايات

المتحدة ، الموسوعة العربية الميسرة - ج١ - ص(٥٦٣) - ط / دار النهضة لبنان.

(٢) السردين : نوع من السمك الصغير ، يملح ويحفظ ويعلب بالزيت ، أو غيره وهو

منسوب إلى جزيرة سردينية فى إيطاليا ، المعجم الوجيز - ص(٣٠٨) ، الموسوعة

العربية - ج١ - ص(٩٧٧ ، ٩٧٨).

## الطريقة الثانية :

ما يترك دون تنظيف لما في جوفه ، فيبقى بما فيه من الأحشاء والدم ، ويملح يتخلله ، ويمتزج بما فيه من الرطوبة ، وأبرز مثال على ذلك الفسيخ (١) والرنجة (٢) وغيرها .

حكم هذه الطريقة : اختلف الفقهاء (رحمهم الله) في حكم هذه الحالة واختلافهم ينحصر في ثلاثة أقوال :

القول الأول : لا يحل أكل هذه الأنواع مما لا يشق بطنه وينظف ، وهو قول عند المالكية وقيد ذلك عندهم : بما إذا وضع بعضه على بعض ، وسال دمه من بعضه إلى البعض الآخر ، فلا يؤكل منه إلا الصف الأعلى (٣) وهذا القول هو مقتضى أحد الوجهين عند الشافعية ، ومن صرح بحرمة العلامة البجيرمي (٤) .

واستدلوا بما يلي :

أن هذا السمك يشتمل على دم مسفوح (٥) ، والدم المسفوح محرم

(١) الفسيخ : يتخذ من السمك المعروف بالبورى نسبة إلى بورة وهي قرية قرب دمياط بمصر ، وهو نوع يملح ويترك حتى ينفسخ المعجم الوسطي - ج٢ - ص (٦٨٨) .  
(٢) الرنجة : وهي من سمك معروف في مصر وأوروبا ، الغالب فيه أنه يملح دون أن يشق بطنه ، أحكام الأطعمة د / عبد الله الطريقي - ص (٢٩٧) .  
(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك - ج١ - ص (٢١) لأحمد الصاوي ط / دار الفكر - بيروت .

(٤) المجموع - ج٩ - ص (٧٣) ، وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب - ج٤ - ص (٣٠٤) ط / المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٣٠ هـ .

(٥) حاشية الدسوقي - ج١ - ص (٥٧) ، حاشية الخرشى - ج٢ - ص (٣١، ٢٦) .

لقوله تعالى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ (١) ، والواضح من الآية عدم التفريق بين حيوان البر والبحر .  
ونوقش وجه الاستدلال :

١- بأن الآية عامة ، وقد ورد الحديث بالتخصيص الوارد في صفة البحر وتخصيص دوابه " أكلت لنا ميتتان ودمان : الميتتان : السمك والجراد ، والدمان : الكبد والطحال (١) " ، وفي هذا الحديث دلالة واضحة على استثناء ميتة البحر لعلم النبي ﷺ بوجود الدم فيها ، وعدم نهية ﷺ دليل على إباحته .

٢- أن روث السمك نجس (٢) ، وبالتالي فإذا لم يشق وينظف فلا يحل أكله قبل ذلك .

مناقشة هذا الدليل :

يجاب على ذلك : بأنه لا دليل على نجاسة روث السمك ، بل إن عموم الأدلة على حل السمك تدل على إباحة السمك مطلقاً ، دون استثناء (٣) .

(١) سورة الأنعام - آية ١٤٥ .

(٢) سنن البيهقي - ج ١٠ - ص (٧) ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، وفي مصباح الزجاجة قيل إنساده ضعيف ، وقيل : موقوف ، لاحظ : مصباح الزجاجة - ج ٤ - ص (٢١) ط / دار الكتب العربية - بيروت .

(٣) المجموع - ج ٩ - ص (٧٣) .

(٤) أحكام البحر في الفقه الإسلامي - ص (٦٤١) ، د / عبد الرحمن بن فليح - ط / دار الأندلس الخضراء .

## القول الثاني :

التفريق بين صغار السمك وكباره ، فيحل الصغار (١) منه دون الكبار ، وهو المفهوم من أحد الوجهين عند الشافعية في جواز قلى صغار السمك وشبهه دون شق جوفه ، وطهارة رجيعه دون الكبار منه (٢) .

احتج لهذا القول : بأنه يعتد ببيع الصغار منه دون شق جوفه ، وقد جرى الأولون على المسامحة (٣) .

مناقشة هذا الدليل :

ويمكن أن يجاب عن هذا : بأن التفريق يحتاج إلى دليل قوى ، وما ذكرتموه لا يصح دليلاً على التفريق ، وغاية ما فيه جواز الصغير .

القول الثالث : يحل أكله ويستوى في ذلك صغاره وكباره ، وهذا مذهب الحنفية (٤) ، والقول بتساوى الصغار والكبار في ذلك هو ظاهر الرواية عندهم (٥) .

(١) المراد بالصغير : ما يصدق عليه عرفاً أنه صغير ، وإن كان قدر أصبعين ، لاحظ حاشية الشرواني على تحفة المحتاج لابن حجر - ج ٩ - ص (٣٧٧ ، ٣٧٨) دار إحياء التراث العربى - بيروت - حاشية البجيرمى على الخطيب - ج ٤ - ص (٢٧٣) - ط / مصطفى البابى الحلبي ، مصر .

(٢) المجموع - ج ٩ - ص (٧٣) ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني - ج ٩ - ص (٣٧٨ ، ٣٧٧) ، حاشية البجيرمى على الخطيب - ج ٤ - ص (٢٧٣) .

(٣) المجموع - ج ٩ - ص (٧٣) .

(٤) المبسوط - ج ١ - ص (٨٧) ، البناءة شرح الهداية - ج ١٠ - ص (٧٣٤) - ط / دار الفكر بيروت ، حاشية ابن عابدين - ج ١ - ص (٣٢٠ ، ٣١٩) - ط / دار الفكر .

(٥) حاشية ابن عابدين المرجع السابق .

وبه قال ابن العربي والدردير من المالكية (١) ، وهو مقتضى مذهب الحنابلة في حل دم السمك (٢) .

استدل لهذا القول بما يلي :

١- بالأدلة التي تفيد حل دم السمك .

٢- أن الفسيخ ونحوه طاهر ، لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم يكون كالباقى فى العروق بعد الزكاة الشرعية (٣) .

الراجع :

يظهر لى بعد عرض المذاهب والأدلة والمناقشة رجحان القول الثالث، لوجاهة أدلته وإجابته عن أدلة القولين الأول والثانى .

وبناء عليه فيكون الفسيخ ونحوه طاهراً إلا إذا حصل تفسخ وفساد فى لحمه ، وتغير فى رائحته ، فينتفع فيه شرعاً .

رأى الطب فى الضرر وعدمه ، فإن قال الأطباء النقات : إنه ضار ، فيكون أكله محظوراً شرعاً ، لضرره بالصحة ، ويكون من الخبائث فى هذه الحالة (٤) .

(١) حاشية الدسوقى - ج١ - ص(٥٧) ، بلغة السالك - ج١ - ص(٢١) .

(٢) الكافى لابن قدامه - ج١ - ص(٨٨) .

(٣) بلغة السالك - ج١ - ص(٢١) .

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية - ج٥ - ص(١٣٢) ، التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت .

## المسألة الثانية

فى حكم صيد السمك بشيء نجس أو فيه روح

إذا اصطاد شخص سمكة بشيء نجس ، سواء كان متفرقاً ، كالعذرة والدم ، أو غير متفرق كالجرذ ، وقطعة من المينة .

فقد ورد عن الإمام أحمد عدة روايات فى هذه المسألة : وردت عنه رواية بتحريم هذا الفعل (١)

وورد عنه كذلك : القول بالكراهة ، وهو المشهور عند الحنابلة واختاره أكثر الأصحاب .

وإنما كرهه الإمام أحمد ذلك ، لما يتضمنه هذا الاصطياد من أكل السمك للنجاسة ، فيشبهه الجلالة فى هذه الحالة (٢) .

وكرهه الإمام أحمد (رحمه الله) الصيد بكل شيء فيه روح ، لما فيه من تعذيب الحيوان ، وإن اصطاد فالصيد مباح (٣) .

ومن هذه الروايات :

يبدو لى - والله أعلم - أن الأقرب للصواب هو القول بالكراهة وذلك لقصر المدة التى يتناولها السمك لهذه النجاسة ، إذا المقصود من إلقاء النجاسة لها الاصطياد ، وذلك يتم غالباً فى مدة قصيرة بخلاف الجلالة التى تتغذى على النجاسات فترة طويلة .

(١) لاحظ : المغنى لابن قدامة ج١٣ - ص(٢٧٩) ، الشرح الكبير لابن قدامة - ج٦ - ص(١٧) ، الإنصاف - ج١٠ - ص(٤٣٩) ، والإقناع مع كشف القناع - ج٦ - ص(٢٢٦) نشر عالم الكتب . بيروت .

(٢) المغنى - ج١٣ - ص(٢٨٨ ، ٢٨٩) ، الشرح الكبير لابن قدامة - ج٦ - ص(١٧) شرح الزركشى على مختصر الخرقى - ج٦ - ص(٦٣٦) ، نشر مكتبة العبيكان - الرياض ، الإنصاف - ج١٠ - ص(٤٣٩) .

(٣) المغنى - ج١٣ - ص(٢٨٩) ، الشرح الكبير لابن قدامة - السابق .

## الفصل السادس

فى الاضطرار إلى أكل المحرم عند الضرورة

بين أئمة الفقه أنه يجوز للمضطر أن يأكل من الأشياء المحرمة عند الضرورة ، بقدر ما يسد رمقه ، أى يمسك قوته ويحفظها (١) .

لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ (١) ﴾  
وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٢) ﴾ .

فإن ترك الأكل والشرب حتى هلك ، فقد عصى الله تعالى ، لأن فيه إلقاء النفس إلى التهلكة ، وهو منهى عنه فى حكم التنزيل .

والضرورة : هى الخوف على النفس من الهلاك علماً (أى قطعاً) أو ظناً فلا يشترط أن يصبر حتى يشرف على الموت (٣) ، وهى أن يبلغ الإنسان حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب الهلاك (٤) .

وحكمها : وجوب الأكل من المحرم بقدر ما يسد رمقه (أى بقية حياته) ويأمن معه الموت .

(١) بدائع الصنائع - ج٥ - ص(٣٦) ، تكملة فتح القدير - ج٩ - ص(٢٣٩) ،  
حاشية الدسوقى - ج٢ - ص(١٣٦) ، المجموع - ج٩ - ص(٤٢) ، المغنى  
لابن قدامة - ج١١ - ص(٧٤) ، المحلى لابن حزم - ج٧ - ص(٤٢٦) - م /  
١٠٢٥ .

(١) سورة البقرة - آية ١٧٣ .

(٢) سورة البقرة - آية ١٩٥ .

(٣) الفقه الإسلامى أد. وهبة الوحىلى - ج٣ - ص(٥١٦) .

(٤) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر للمموى - ج١ - ص(١١٩) .

ونقل عن أبي يوسف وأبي إسحاق الشافعي وفي وجه عند الحنابلة :  
أنه لا يجب على المضطر الأكل من الميتة أو لحم الخنزير أو غيره من  
المحرمات ، بل يباح له ذلك ، لأن له غرضاً في تركه ، وهو يجتنب ما  
حرم عليه ، وربما لم تطلب نفسه بتناول الميتة (١) .

ضوابط الضرورة وشروطها :

- ١- أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة في المستقبل كما في الإكراه على  
أكل الحرام ، فلا يشترط فيه التيقن ولا الإشراف على الموت .
- ٢- أن يتعين على المضطر ارتكاب المحظور الشرعي ، أي لم يكن أمامه  
وسيلة أخرى من المباحات لدفع المحظور إلا تناول الحرام ، لأن سبب  
استعمال المحرمات في حال الضرورة هو ضرورة التغذي ، فإذا لم يجد  
شيئاً يتغذى به حل له تناول المحرم .
- ٣- أن يتوافر عذر يبيح الأقدام على الحرام ، كالحفاظ على النفس أو العضو  
كخوف طول المرض كما صرح بذلك الشافعية والحنابلة .
- ٤- ألا يخالف المضطر مبادئ الإسلام ، فلا يحل الزنا والقتل والكفر  
والغصب بأي حال ، لأنها مفسدة في ذاتها ، وأن كان يرخص في الكفو  
مع اطمئنان القلب بالإسلام ، كما يرخص بأكل طعام الغير ولو قهراً ،  
ولا يباح قتل آدمي وأكله ، كما لا يباح عند الجمهور غير الشافعية أكل  
آدمي ميت (٢) ، ويحرم أيضاً تناول الخمر إلا لإزالة غصة .

(١) تكملة فتح القدير - ج ٩ - ص (٢٣٩) ، البحر الرائق - ج ٨ - ص (٨٢) ،  
المجموع - ج ٩ - ص (٤٣) ، المغنى - ج ١٣ - ص (٧٤) .

(٢) اتفق أئمة المذاهب : على أنه لا يباح قتل إنسان مسلم ، أو كافر معصوم ، أو إتلاف  
عضو منه لضرورة الأكل ، لأنه مثله ، فلا يجوز أن يبقى باتلاف غيره ، كما لا =

٥- أن يقتصر في رأى الجمهور على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر لأن إباحة الحرام ضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها .

٦- أن يصف المحرم طبيب عادل ثقة فى دينه وعلمه ، وأن لا يوجد علاج آخر يقوم مقامه (١) .

وبين الحنفية أن هذه الضرورة تعم من يسافر سفر رخصة أو سفر معصية ، لأنه لم يوجد فى الشرع ما يدل على أن العاصى بسفره لا يأسأل الميتة ، ولا يقصر الصلاة ولا يفطر فى نهار رمضان ، بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطلقة ، وهذا مذهب كثير من السلف ، وهو مذهب أبى حنيفة والمالكية فى المشهور وأهل الظاهر وهو الراجح عند الحنابلة .

سيباح من الإنسان الميت لقوله (ﷺ) « كسر عظم الميت ككسره حياً » لأن لحم الإنسان لا يباح فى الاضطرار لكرامته .

وأجاز الشافعية : للمضطر أكل آدمى ميت إذا لم يجد ميتة غيره ، لأن حرمة الحى أعظم من حرمة الميت ، إلا إذا كان الميت نبياً ، فإنه لا يجوز الأكل منه قطعاً ، أو كان الميت مسلماً والمضطر كافراً ، فإنه لا يجوز له الأكل منه لشرف الإسلام ، وقال الخطيب الشربيني : بل لنا وجه : أنه لا يجوز أكل المسلم الميت ، ولو كان المضطر مسلماً .

وأجاز الحنابلة : أكل الأدمى غير المعصوم كالحربى والمرتد والزانى المحصن .

لاحظ فى هذه المسألة : حاشية ابن عابدين - ج ١ - ص (١٣٦) ، المبسوط - ج ١ - ص (٢٤٧) ، البحر الرائق - ج ٨ - ص (٢٣٣) ، المجموع - ج ٩ - ص (٤٤،٤١) ، نهاية المحتاج - ج ٢ - ص (٣٢) ، كشاف القناع - ج ٦ - ص (١٩٩) ، المختصر النافع - ص (٣٩) ، ولاحظ كتابنا مدى مشروعية الانتفاع بأعضاء الأدمى - ص (١٢٨) - ط / دار الغد للطبع والنشر عام ٢٠٠٢م .

(١) مع المراجع السابقة ، الفقه الإسلامى أ . د وهبة الزحيلى ج ٣ - ص (٥٢٠)

فما بعدها .

وفرق المالكية والشافعية والحنابلة بين المعصية بالسفر ، والمعصية فى السفر أى أثائه ، فمن أنشأ سفرأ لظلم الناس أو لقطع الطريق فلا يباح له استعمال الرخص الشرعية ، لأن الرخص لا تتأط بالمعاصى لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ، قال مجاهد : غير باغ على المسلمين ولا عاد عليهم .

ومن سافر سفرأ مباحأ ، وعصى أثناء سفره ، كأن شرب الخمر ، فهو عاص فى سفره تباح له الرخص الشرعية ، لأنها منوطة بالسفر ، ونفس السفر ليس معصية (١) .

المقدار الذى يجوز للمضطر أن يأكله :

قال القرطبى : وأما المخصصة فلا يخلو أن تكون دائمة أولاً ، فإن كانت دائمة : فلا خلاف فى جواز الشبع من الميتة ، إلا أنه لا يحل له أكلها وهو يجد مال مسلم لا يخاف فيه قطعاً كالتمر المعلق ، وهذا مما لا خلاف فيه ، لحديث أبى هريرة (رضي الله عنه) قال : بينما نحن مع رسول الله (ﷺ) فى سفر إذ رأينا إبلاً مصرورة (مربوطة الضرع) بعضاة الشجر ، فثبنا إليها فنادانا رسول الله (ﷺ) ، فرجعنا إليه ، فقال : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هى قوتهم ويمنهم (أى بركتهم) بعد الله أيسركم لو رجعتم إلى مزادكم ، فوجدتم ما فيها قد ذهب به أترون ذلك عدلاً؟ قالوا : لا فقال : " إن هذه

(١) فتح القدير جـ ٩ - ص (٢٣٩) ، بداية المجتهد جـ ١ - ص (٣٨٧) ، معنى المحتاج جـ ٤ - ص (٣٠٧) ، المعنى لابن قدامة جـ ١١ - ص (٧٣) ، المحلى جـ ٧ - ص (٤٢٧) - م / ١٠٢٦ .

كذلك " قلنا : أفرأيت أن احتجنا إلى الطعام والشراب ؟ فقال : " كل ولا تحمل وأشرب ولا تحمل (١) " .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز له أن يتناول منه إلا قدر ما يمسك رمقه ، وهو قول المزنى ، وقالوا : إنه لا يجوز له فى الابتداء أن يأكل إلا إذا أشرف على الهلاك فكذلك الحال لا يجوز له أكثر من سد الرمق ، وقال قتادة ، لا يتصلح منها (٢) .

وقال مالك والشافعى وأحمد فى رواية : أنه يجوز له أن يأكل إلى أن تجد النفس حاجتها من الطعام ، لأن الحاجة إلى الطعام قائمة ، فلا يجوز منعه بعد البدء فى الأكل كالرجل يخاف العنت على نفسه ، فلا يجد طولاً للزواج بحرة ، فإذا أبيح له نكاح الأمة ، وصار إلى أدنى حال التعفف ، لم يبطل النكاح (٣) .

قال النووى : لا خلاف أن الجوع القوى لا يكفى لتناول الحوام ، ولا خلاف أنه لا يجب الامتناع إلى أن يشرف على الموت ، فإن الأكل حينئذ لا ينفع ، ولا خلاف فى الحل إذا كان يخاف على نفسه - لو لم يأكل - من جوع أو ضعف عن المشى أو الركوب وينقطع عن رفقته ويضيع ونحو ذلك (٤) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج٢ - ص(٢٢٥) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج١ - ص(١٦٠) .

(٣) حاشية الدسوقى ج٢ - ص(١١٦) ، القوانين لابن جزى ص(١٧٣) ، مغنى المحتاج

ج٤ - ص(٣١٠) ، المغنى ج١١ - ص(٧٤) ، المطلى ج٧ - ص(٤٢٨) .

(٤) المجموع ج٩ - ص(٤٣،٤٢) .

وترمى هذه الأقوال إلى جواز أن يتزود المضطر إن خاف التلف أى يجوز له أن يأكل إلى أن تجد النفس حاجتها من الطعام .

ترتيب المعلومات عند الضرورة :

إذا وجد المضطر ميتة وطعاماً لغيره وصيداً محرماً ، أو مأكولاً غير مذبوح ، فهل يقدم الميتة أو غيرها .

يرى جمهور الفقهاء : أنه يأكل الميتة ، لأن أكل الميتة ثبت بالنص ، وطعام الغير ثبت بالاجتهاد ، والأخذ بالمنصوص عليه أولى .  
ولأن الميتة لا تبعة فيها لأحد من الناس فى الدنيا ولا فى الآخرة فكان أكلها أخف من أكل طعام الغير ، إذ حقوق الناس مثبتة على التشديد وحق الله تعالى أوسع (١) .

وعند الحنابلة : يجب تقديم السؤال على أكل الميتة ، فإن وجد المحرم صيداً حياً وميتة ، أكل الميتة ، لأن ذبح الصيد جنابة فى حال الإحرام (٢) .  
والأولى : ذبح الصيد وأكله وتقديمه على الميتة لأن الصيد فيه الفدية ، ولا فدية فى الميتة ، بل تناولها يؤدى إلى الضرر بيقين إلا ما رحم ربه .  
وقال المالكية : تقدم الميتة وجوباً على أكل لحم الخنزير ، لأنه حرم لذاته ، وحرمة الميتة عارضة .

ويقدم طعام الغير ندباً ولا وجوباً على أكل الميتة ، لأن الطعام طاهر والميتة نجسة فيقدم طعام الغير ندباً (٣) .

بل أنى أرى أن يقدم وجوباً على أكل الميتة دفعا للضرر .

(١) المراجع السابقة - هامش ١ .

(٢) المغنى ج١١ - ص (٧٤) .

(٣) حاشية الدسوقي ج٢ - ص (١١٦) .

قال ابن كثير : إذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير بحيث لا قطع فيه ولا أذى ، فإنه لا يحل له أكل الميتة ، بل يأكل طعام الغير بغير خلاف (١) . هل يجب الأكل من المحرم عند الاضطرار ؟

بيننا فيما سبق أنه يجب وهو قول جمهور الفقهاء لأن إنقاذ النفس من التهلكة واجب لقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (١) ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢) ﴾ . وهذا هو الصحيح عند أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ووجهه عند الحنابلة (١) .

والقول الثاني : أنه لا يجب بل هو مباح لما روى عن عبد الله بن حذافة السهمي (رضي الله عنه) حبسه طاغية الروم وجعل معه خمراً ، ولحم خنزير لمدة ثلاثة أيام يريد أن يجبره على أكل ذلك ، فامتنع حتى مالت رأسه وكاد أن يفقد حياته ، فلما رأوا ذلك أخرجوه من السجن ، فقال (رضي الله عنه) : ﴿ قد علمت أن الله قد أباح ذلك عند الضرورة ، ولكن لم أكن لأشمتك في دين الإسلام (٣) ﴾ والأولى استعمال الرخصة عند خوف الهلاك لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٤) ﴾ . وهذا والله أعلم .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ - ص (٢٠٥) .

(٢) سورة البقرة - آية ١٩٥ .

(٣) سورة النساء - آية ٢٩ .

(٤) المبسوط ج ٢٤ - ص (٥٠) ، المجموع ج ٩ - ص (٤٢) ، المهذب ج ١ - ص (٢٥٠) ، المغنى ج ١١ - ص (٧٤) .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) سورة المائدة - آية ٣ .

## الخاتمة

وبعد :

فهذا آخر ما يصره الله تعالى لى فى هذه الموضوعات الهامة من الفقه الإسلامى ، تناولت فيها أهم الأحكام الخاصة بها ، واضعاً كل اهتمامى إبراز الفقه الإسلامى من مراجعة الأصلية ، مظهراً ما وقع من خلاف أشار إليه فقهاء المذاهب مبيناً ما ورد من أدلة أو تعليقات ، مرجحاً قدر إمكانى ما أراه راجحاً ، والحق أقول إنه ليس لى فى هذه السطور إلا اقتطافها من رياض ما سجله أئمتنا الأعلام ، أسأل الله أن يعم به النفع إنه على ما يشاء قدير .

وهذه أهم النقاط المهمة فى هذا البحث :

- ١- حاجة الإنسان الماسة إلى الطعام ، لأن الإنسان قلما أن يعيش بدونه ، فهو من مستلزمات الحياة .
- ٢- أن الله تعالى أباح لنا الطيبات من الرزق وحرم علينا الخبائث سواء كان هذا التحريم بنص من كتاب الله تعالى ، أو سنة رسوله (ﷺ) ، أو ما أجمع عليه الصحابة ومن تبعهم فى التحريم لخبث هذه اللحوم أو استنقذارها ، أو للحوق الضرر من تناولها .
- ٣- حرمة الميتة والدم ، والخنزير قولاً واحداً ، والموقوذة والمتردية والنطيحة ، وما أكل السبع ، إلا ما يمكن ذكاته (من الموقوذة إلى ما أكل السبع) بشرط أن تكون حياته مستقرة .
- ٤- أن ذكاة الجنين تكون بذكاة أمه ، فيجوز أكل الجنين ، وما تولد من الحيوان سواء كان لبناً أو بيضاً من الحيوانات التى يباح أكل لحمها .

- ٥- أنه لا يكره أكل لحم الجلالة (وهي التي تأكل العذرة) فإن حبست وأكلت الطاهرات حل أكلها .
- ٦- إباحة ذبائح أهل الكتاب مما يحل أكله عند المسلمين ، وحرمة ما يذبحونه لنصيبهم أو لأعيادهم على اختلاف بين الفقهاء فى الحل والحرمة لحديث رسول الله (ﷺ) " سموا أنتم ، ثم كلوا " .
- ٧- إباحة حيوانات البحر لعموم الأدلة القاضية بالإباحة عند جماهير الفقهاء بينما يرى الحنفية أنه لا يجوز إلا السمك مع حرمة الطافي منه .
- ٨- إباحة ما يستورد من حيوانات البحر ، أو المملب منه سواء كان صائده من أهل الكتاب أو الكفار .
- ٩- إباحة الأكل عند الاضطراب من المحرمات بقدر ما تدعو إليه الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، وأنه لا يجوز الأكل من الأدمى ، لأنه مكرم حياً أو ميتاً ، فلا يجوز إهانته أو ابتذاله .
- ١٠- يجوز للمسافر سفر طاعة ، أو سفر معصية أن يستفيد من هذه الرخصة عند الحنفية بينما لا يجوز عند الجمهور أن ينتفع الإنسان المسلم بالرخصة إلا إذا كان سفره للطاعات ، وهو الأولى ، إلا عند المخمصة فيجوز لهما الإبقاء على حياتهما بتناول المحرم .
- وفى الختام أسأل الله جل وعلا أن يكون التوفيق قد صاحبنى والسداد قد حالبنى ، والله أسأل أن يعم به النفع إنه على ما يشاء قدير .

## مصادر البحث

أولاً : القرآن الكريم وعلومه :

- ١- أحكام القرآن - لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣هـ) . ط/دار المعرفة - بيروت .
- ٢- أحكام القرآن - للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠هـ) . ط/دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٣- تفسير القرآن العظيم ، للإمام الجليل أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي (٤٧٤هـ) ط/ المكتبة العصرية - بيروت ، ط/ ثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- ٤- الجامع لأحكام القرآن - لأبي عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي . ط/ثالثة - دار الكتاب العربي عن ط/ دار الكتب المصرية (١٩٥٣م) .
- ٥- فتح القدير للإمام المجتهد العلامة / محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥هـ) د/ دار المعرفة - بيروت .

ثانياً : كتب الحديث :

- ٦- سنن أبي داود - للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث ابن اسحاق الأودي السجستاني (٢٧٥هـ) ط/ مطبعة الحلبي وأولاده بمصر (١٣٧١هـ) - (١٩٥٢م) .
- ٧- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى السلمي (٢٧٩هـ) ط/ مطبعة البياي الحلبي (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ط/ ثانية .

- ٨- سنن النسائي ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) ط/ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٩- السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) ط/ دار إحياء الكتب العربية .
- ١٠- سنن ابن ماجة للحافظ / أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة - علق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي . ط/ عيسى البابي الحلبي .
- ١١- سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (١١٨٢هـ) شرح بلوغ المراد من جمع أدلة الأحكام للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني (٨٥٢هـ) ط/ مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٩هـ) .
- ١٢- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) ط/ المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ١٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ط/ دار الريان للتراث - القاهرة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ١٤- مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج المنذري الدمشقي - ط/ المكتب الإسلامي - بيروت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ١٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون - ط/ مؤسسة الرسالة (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)

١٦- موطأ مالك للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) وشرح الزرقاني عليه للإمام محمد الزرقاني - ط/ دار الآفاق الجديدة - بيروت (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

١٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار للشيخ الإمام العلامة / محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥هـ) ط/ دار المعرفة - بيروت .

ثالثاً : كتب اللغة :

١٨- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفریقی المصري - ط/ دار صادر للطباعة والنشر - بيروت (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

١٩- المعجم الوجيز ، ط/ مجمع اللغة العربية بمصر (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

رابعاً : قواعد الفقه وأصوله :

٢٠- الأشباه والنظائر لابن نجيم - زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفى ، ط/ دار الكتب العلمية .

٢١- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطى (٩١١هـ) ، ط/ مصطفى البابى الحلبي .

٢٢- أصل السرخسى لمحمد بن أحمد السرخسى - تحقيق أبو الوفا الافغانى، وعينت به / لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد .

٢٣- الإحكام فى أصول الأحكام للإمام سيف الدين على بن محمد الأمدى (٦٣١هـ) ط/ محمد على صبيح وأولاده (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م) .

٢٤- دراسات فى أصول الفقه للأستاذ الدكتور / دياب سليم عمر - ط/ ثانية - ٢٠٠٤م .

٢٥- غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول - أ.د/ جلال الدين عبد الرحمن - ط/ ثالثة - ١٩٩٦م .

٢٦- قواعد الأحكام فى مصالح الأنام لسلطان العلماء أبى محمد عز الدين ابن عبد السلام السلمى ، ط/ مطبعة مصطفى البابى الحلبي - بمصر .

٢٧- القواعد الفقهية دراسة تحليلية مقارنة - أ.د/ عبد العزيز محمد عزام - ط/ دار الرسالة - عين شمس (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

٢٨- المستصفى فى أصول الفقه لحجة الإسلام محمد بن محمد الطوسى الغزالي - ط/ مطبعة بولاق .

٢٩- الموافقات فى أصول الشريعة للإمام أبى إسحاق بن إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطى الشاطبى - ط/ دار إحياء الكتب العربية - بيروت .

خامساً : كتب الفقه :

٣٠- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام الفقيه علاء الدين أبى بكر بن

مسعود الكاسانى (٥٨٧هـ) ط/ دار الكتب العلمية - بيروت .

٣١- البحر الرائق - شرح كنز الدقائق للإمام زيد الدين الشهير بأبن نجيم الحنفي ، وبهامشه منحة الخالق للإمام محمد أمين الشهير بأبن عابدين - ط/ دار المعرفة - بيروت (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

٣٢- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، ط/ أولى - المطبعة الكبرى الأميرية - بمصر ١٣٠١هـ .

٣٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار المشهورة بحاشية ابن عابدين ، خاتمة المحققين / محمد أمين الشهير بأبن عابدين - ط/ مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .

٣٤- فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدى للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري المعروف بأبن الهمام (٦٨١هـ) على الهداية لشيخ الإسلام برهان الدين علي ابن أبي بكر المرغيناني (٥٩٣هـ) وبهامشه شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابر تي (٧٨٦هـ) ، وحاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدى أفندي حلبي (٩٤٥هـ) ط/ دار الفكر ط/ ثانية (١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م) .

٣٥- الفتاوى الهندية للعلامة الشيخ نظام وجماعة من العلماء ، وبهامشه الفتاوى الخاينة للإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغانى ، وبهامشه الفتاوى البزازية المسماة بالوجيز للشيخ / محمد بن محمد بن شهاب المعروف بأبن البزاز ، ط/ المطبعة الأميرية ببولاق .

- ٣٦- اللباب شرح مختصر الكتاب للعلامة الشيخ عبد الغنى الغنيمى الميدانى، ط/ دار السلام للطباعة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م). الطبعة الرابعة.
- ٣٧- المبسوط للإمام شمس الدين السرخسى ، المحتوى على كتب الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيبانى - ط/ مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ .
- ٣٨- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر للإمام عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان بداماد أفندى - ط/ دار الطباعة العامرة بمصر ١٣١٦هـ .
- ب- الفقه المالكي :

- ٣٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشذ القرطبى ، ط/ مطبعة الاستقامة (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م) .
- ٤٠- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الصغير للإمام أحمد بن أحمد الدردير ، ط/ دار إحياء الكتب العربية .
- ٤١- التاج والإكليل شرح مختصر سيدي خليل - لأبى عبد الله محمد بن يوسف بن أبى القاسم الصدرى الشهير بالمواق ، ط/ مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ .
- ٤٢- حاشية الدسوقى لعلامة / محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى (١٢٣٠هـ) على الشرح الكبير للإمام أبى البركات سيدي أحمد الدردير ، مع تقديرات العلامة الشيخ محمد عليش ١٢٩٩هـ ، ط/ مطبعة الحلبي ١٣٨٨هـ .

٤٣- حاشية الخرشى على مختصر سيدى خليل للإمام محمد بن عبد الله الخرشى ، وبهامشه حاشية الشيخ على العدوى - ط/ دار صادر - بيروت .

٤٤- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للعلامة أبى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، ط/ عيسى البابى الحلبي وشركه بمصر .

٤٥- القوانين الفقهية لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطى - ط/ دار القلم - بيروت .

٤٦- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب ط/ مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ .

ج- الفقه الشافعى :

٤٧- الأم للإمام الشافعى أبى عبد الله بن إدريس الشافعى - ط/ مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤٨- الحاوى الكبير للإمام أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى - تحقيق د/ محمود سطرچى وآخرون - ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

٤٩- حاشية البجيرمى على الخطيب للإمام سليمان بن عمر بن محمد البجيرمى - المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب - ط/ دار الفكر .

٥٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبى زكريا محى الدين يحيى بن شرف النووي - ط/ المكتب الإسلامى - بيروت .

٥١- قليوبى وعميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين للنوى - مطبعة عيسى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

٥٢- المجموع شرح المذهب للإمام أبى زكريا محى الدين بن شرف النوى، وتكملته للإمام على بن عبد الكافى السبكي - ط/ مطبعة التعاون الأخوى .

٥٣- معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للشيخ محمد بن أحمد الشريبي الخطيب ، ط/ مصطفى البابى الحلبي (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)

٥٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام شمس الدين محمد أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى الشهير بالشافعى الصغير ، ط/ مصطفى البابى الحلبي (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .

#### د- الفقه الحنبلى :

٥٥- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبى الحسن على بن سليمان بن أحمد المرادوى ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى ، ط/ دار هجر - القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

٥٦- الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجواى المقدسى - تحقيق د/ عبد الله التركى - ط/ دار هجر ط/ أولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

٥٧- حاشية النجدى على الروض المربع - جمع وتعليق الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى - ط/ سادسة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

- ٥٨- العدة شرح العمدة للإمام / بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسى  
ط/ ثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ط/ دار المعرفة - بيروت .
- ٥٩- الكافي فى فقه الإمام أحمد - لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد  
بن محمد بن قدامه تحقيق د/ عبد الله التركى ، ط/ دار هجر القاهرة  
(١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ٦٠- كشاف القناع للفقير منصور بن يونس بن إدريس البهوتى - ط/ مطبعة  
السنة المحمدية (١٣٦١هـ - ١٩٤٢م) .
- ٦١- المغنى للإمام أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه  
(٦٢٠هـ) والشرح الكبير عليه لشمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن  
محمد بن أحمد المقدسى (٣٨٢هـ) ط/ دار الكتاب العربى للنشر  
والتوزيع (١٤٠٦هـ - ١٩٨١م) .
- ٦٢- المقنع لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه  
المقدسى - ط/ ثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ط/ دار هجر - القاهرة .
- هـ- الفقه الظاهرى :
- ٦٣- المحلى لابن حزم - الفقيه الأصولى أبى محمد على بن محمد بن سعيد  
ابن حزم الأندلسى ، تحقيق الأستاذ / أحمد محمد شاكر - ط/ دار التراث  
- القاهرة .
- و- الفقه الشيعى :
- ٦٤- قواعد الأحكام للعلامة الحلى - ط/ مؤسسة النشر الإسلامى ، تحقيق  
هذه المؤسسة ط/ أولى ١٤١٣هـ .

- ٦٥- الخلاف للشيخ الطوسي تحقيق : سيد علي الخرساني وآخرون ط/  
أولى ١٤١٧ هـ مؤسسة النشر الإسلامي .
- ٦٦- فقه الرضا للغمام على بن بابويه تحقيق مؤسسة آل البيت نشر المؤتمر  
العالمي للإمام الرضا .
- ٦٧- جواهر الكلام في شرائع الإسلام للشيخ محمد حسن النجفي تحقيق  
وتعليق / محمود القوجاني ط/ دار إحياء الكتب العربية - بيروت .
- ٦٨- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للنجفي ط/ نشر مؤسسة  
مطبوعاتي إسماعيليان .
- ٦٩- اللمعة دمشقية الأول محمد جمال الدين مكى ط/ قدس - ط/ أولى  
١٤١١ هـ دار الفكر تحقيق / الشيخ علي الكوراني .
- ٧٠- المختصر النافع لأبي القاسم الحلبي ط/ ثمانية وزارة الأوقاف .
- ب- الفقه الزيدي :
- ٧١- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام أحمد بن يحيى  
المرتضى ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م) .
- ٧٢- التاج المذهب لأحكام المذهب للقاضي أحمد بن قاسم الصنعائي - ط/  
دار إحياء الكتب العربية - بيروت .
- ج- الفقه الإباضي :
- ٧٣- شرح النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف بن عيسى أطفيس نشر  
مكتبة الإرشاد - جدة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .
- الكتب العامة والرسائل :
- ٧٤- أحكام الذبائح واللحوم المستوردة من الخارج ، مجموعة فتاوى لعدد  
من العلماء ، مطبوعات المملكة الغربية السعودية .

- ٧٥- أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية ، د/ عبد الله بن محمد الطريقي  
ط/ أولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ط/ إدارة البحوث العلمية وافتاء  
والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية .
- ٧٦- حكم اللحوم المستوردة لسماحة الشيخ / عبد الله بن محمد بن حميد -  
المطابع النموذجية بالمملكة العربية السعودية - الرياض ١٣٩٩هـ .
- ٧٧- الذبائح في الشريعة الإسلامية د/ عبد الله عبد الرحيم العبادي ط/  
منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر - صيدا - بيروت وهي  
أصل رسالة ماجستير من كلية الشريعة والقانون باقاهرة ، أشرف عليها  
فضيلة الشيخ / عبد المغنى عبد الخالق ( عليه رحمة الله ) .
- ٧٨- نظرية الضرورة أ.د/ وهبة الزحيلي ط/ مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ -  
١٩٨٥م) .
- ٧٩- المطعومات في الفقه الإسلامي - أ.د/ رمضان على السيد الشرنباصي  
- الناشر / المكتبة التوفيقية - دار التوفيقية للطباعة بالأزهر ١٣٨٨هـ .
- ٨٠- مجلة المنار - مجلة علمية تصدر في كل شهر عربى لمنشئها السيد /  
محمد رشيد رضا .
- ٨١- الموسوعة الفقهية تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية  
بالكويت .
- ٨٢- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية - د/ عبد الكريم زيدان ط/ دار  
الوقاء ط/ أولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- ٨٣- مجموعة الفتاوى الإسلامية ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٨٤- مختارات من الفتاوى والبحوث للإمام الأكبر / جاد الحق على جاد  
الحق ( عليه رحمة الله ) ط/ مجمع البحوث الإسلامية .

صفحة	الموضوع
٤	المقدمة
٨	تمهيد :
١٣	الأصل في الحل والحرمة .
١٥	حكم الأشياء بعد ورود الشرع .
٢٧	الحلال والحرام في المأكولات البرية والبحرية .
٣٢	حيوانات البحر .
٣٨	حيوانات البر .
٤٣	الأدلة على إباحة الطيبات وتحريم الخبائث .
٥١	المراد بالطيب والخبث .
٥٥	ما يحل أكله من الحيوانات وما لا يحل .
٥٧	المحرمات من الحيوان في القرآن الكريم والسنة المشرفة .
٦٠	الانتفاع بأجزاء الميتة .
٦٠	الانتفاع بجلود الميتة .
٦٦	المحرمات من الحيوان .
٦٦	دم الحيوان وآراء الفقهاء .
٦٨	لحم الخنزير ونجاسته وآراء الفقهاء .

٧١	ما أهل لغير الله
٧٢	حكم المنخفة والموقودة .
٧٣	حكم المتردية والنطيحة .
٧٤	الحكمة من تحريم بعض الحيوانات .
٧٦	حكم ما ذبح على النصب .
٧٧	حكم لبن الميتة وأنفحتها وبيضها .
٨١	حكم أكل الأجنة .
٨٩	حكم أكل الجراد .
٩٠	الاختلاف الوارد عن الفقهاء فيما يحل ويحرم من الحيوانات البرية والبحرية .
٩١	ما يحل من حيوانات البر .
٩٤	ما يحرم من حيوانات البر .
٩٧	الاختلاف الوارد في الحيوانات البرية .
٩٧	أكل لحوم الخيل .
١٠١	لحوم البغال والحمير .
١٠٣	لحم الضبع والضب .
١٠٦	ما يكره أكله من حيوانات البر .
١٠٧	حكم أكل لحم الجلالة .

١٠٩	اللحوم المستوردة من الخارج ن وآراء الفقهاء .
١١٣	فتوى دار الإفتاء فى اللحوم والطيور المستوردة .
١١٥	حيوانات البحر ما يؤكل منها وما لا يؤكل .
١١٩	حكم الطاقى من حيوانات البحر .
١٢٢	أهم المسائل المعاصرة فى الحيوانات البحرية .
١٢٧	حكم صيد السمك بشىء نجس .
١٢٨	الاضطرار إلى أكل المحرم عند الضرورة .
١٣١	المقدار الذى يجوز للمضطر .
١٣٣	ترتيب المعلومات عند الضرورة .
١٣٥	الخاتمة .
١٣٧	مصادر البحث .
١٥١	فهرس تفصيلى للموضوعات .